الأمير خالد

و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912 م - 1936 م

الدكتور
حكيم بن الشيخ

الدكتور بن الشيخ حكيم

الأمير خالد

و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912م 1936 م)

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال

مقـــدمـــة:

شغفت كثيرا بدراسة الشخصيات وخاصة التي تركت أثارا حميدة يقتدى بها وإن كنت قد فضلت الحديث عن الشخصيات فلأنني أعي جيدا أن حياة الفرد من حياة الجماعة،فإذا تمكنا من الإطلاع على عينة أمكننا معرفة الكثير عن المجتمع الذي واكبته كل شخصية وكذلك تتيح لنا معرفة وتفحص الزمان و المكان اللذين كانتا تحيا فيه ونمط التفاعل والنشاط الذي كانت تمارسه، وفي ذلك يقول الفيلسوف الألماني شبنجلر « **أن التاريخ الإنساني ليس خطا مستقيما إلى التقدم بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال وأن كل حضارة هي أشبه بإنسان.. يولد وينمو وينضج ثم يشيخ ويموت...لكنه يرى أن القوة الحاضرة استفادت من خبرات التجارب السابقة وستعرف كيف تتجاوز المطبّات التي أمامها**».

و كذلك الحال بالنسبة لنا إذ لابد من الوقوف على الخبرات السابقة ودراستها دراسة موضوعية دقيقة ، هذا في الوقت الذي تزايدت فيه أهمية الدراسات الوطنية في البلاد العربية نظرا للتطورات الحاصلة في المجال السياسي و الاجتماعي، فوجدت أنه لابد من السيّر حذوهم.

و اليوم وقد تبنى وطننا مشروع إعادة توثيق تاريخ الثورة الجزائرية و كتابتة وجدت أنه لزاما أن نعيد النظر في أمور تاريخنا وتبيان حقائقه، هذا في الوقت الذي علينا أن نعترف بأن السنوات الطويلة التي قضتها الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي عملت على فصل كل إقليم عن إقليم مجاور له وفق شعار « **فـــرق تســـد**» سواء تعلق الأمر من بلد لأخر أو داخل الوطن نفسه ، هذا الاستعمار الذي لم يكتف بأن سلب الشعب الجزائري خيراته ، وإنما أراد أن يفصله عن ماضيه بأن ينشئ الشباب المثقف فيه على اللغة الفرنسية فلا يتصل بلغته الأم.

والأمير خالد من أولئك الشرفاء المثقفين من أمته الذين لهم غيرة شديدة على هذا الوطن المفدى ، فأحبه و ضحّى في سبيله بأن استحدث لنفسه أسلوبا جديدا في التعامل مع القوى الظلامية و دعاة التجهيل و التعتيم ، فكان نضاله ضمن طابعين أحدهما ثقافيا والأخر سياسيا ، وهذه دلالة قاطعة على الكرم والشرف الذي تحلى بهما طوال حياته رجل هذه سجيته لا يمكن الإ أن يحوز على كل المناقب و الصفات الحميدة .

و يمكننا أن نستحضر في هذا المضمار بعض ما جاء في مقال الشيخ الطيب العقبي في جريدة البصائر حول الأمير خالد قوله:

« ما كان الأمير خالد بالرجل الذي يجهل أو الشخصية التي تنسي وينقطع الحديث ولو طال الأمد عنها ، لكنه الرجل المعروف غير المجهول و الشخصية البارزة التي لها محلها الأرفع في قلوب الأمة الجزائرية ومكانها اللائق في تاريخ هذه الأمة ورجالها الأفذاذ العاملين...»

ومهما يكن من شيء فانه على الرغم مما كتب عن الأمير خالد وما نشر عنه من كتب ودراسات باللغة العربية والفرنسية فإن جوانب كثيرة من حياته ونشاطاته العسكرية والسياسية ما تزال بحاجة إلى دراسة وتفحص شديدين.

وقع اختياري على دراسة شخصية الأمير خالد ، لما رأيت فيه موضوعا هاما جديرا بالبحث والتنقيب، وإن دلّ ذلك على شيء إنما يدل عمق الأحداث و الوقائع التي اتصال بهذه الشخصية التي ميزت تاريخ الجزائر في الحديث والمعاصر ، و أحد الأبطال الذين صنعوا مجد هذه الأمة .

ثم صار مادة أساسية لدراستي لأن شخصية الأمير خالد هامة جّدا على اعتبارها مفتاح فهم تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في مطلع القرن العشـــــــرين ، ثم إن فضلت هذه الشخصية على باقي الشخصيات الأخرى كونه خاض تجربة سيـــــاسية رائدة ، وفريدة من نوعها خالف بذلك كل الاتجاهات التي مثلت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، ومهما يكن فإن دراسة الأمير خالد لها أهمية قصوى للأسباب التالية:

رفض الأمير خالد لفكرتي التجنس والإدماج وهو في عمق الحضارة الغربية ينهل من مناهلها ويتفاعل معها وبها ، حيث ينتمي الأمير إلى رمز المقاومة الشعبية ، إلى من صد العدو الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر إلى الأمير عبد القادر .

مقاومة الأمير خالد جـــاءت في ظروف صعبة جدّا أي في مرحلة فـــراغ سياسي وقيادي لم تعرفه الجزائر من قبل ، وكذلك في مرحلة تأزمت فيها الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين (جمود وإلحاق إقتصادي بالمســـــتعمر نتجت عنه مجاعة رهيبة هددت الوجود

الجزائري في العمق ، إضافة إلى معاناة اجتماعية افتقد فيها الجزائري أدنى شـــروط الحياة (مجاعات، قـــوانين زجـــرية (التجنيد الاجباري و الأهالي)..إلخ).

إستراتجية الأمير تكمن في مواجهة الاستعمـــار وضربه من داخـــله سيمـــا بعد فشل المقاومـــات الشعبية عسكريا في مواجهـــة الاستعمار الفرنســـي.

– قاد مشروعا إصلاحيا متكاملا و أول ســـلوك حضـــاري منذ مطلع القرن العشرين بالجزائر تمثل في تجربة الانتخابات والعرائض والخطب السياسية والصحافة إلخ..

شخصية الأمير خالد جمعت بين أصالة هذه الأمة ومعـــاصرتها للتحارب و النظم والطرق التي كانت تحيا ضمنها (الحضارة الأوروبية) حتى شبه بسعد زغلول و بعبد الحميد ابن باديس و مصطفى كامل بمصر .

شخصية الأمير خالد زاوجت بين الثقافتين (العربية والفرنسية) ، أي بين الأصالة والمعاصرة وهي في اعتقادنا عمـــلـــة نادرة الوجود بالجزائر ويمكن تشبيهه في هذا المجال برائد الإصلاح في مصر (محمد عبده) الذي جمع هو الأخر بين الثقافتين (العربية والفرنسية).

اعتمد منهج المطالبة بالمساواة كاستراتيجية في التعامل مع إدارة الاحتلال الكولونيالي حتى يجنب الجزائريين أعباء الإجراءات الاستثنائية و مشاقها.

-يعود له الفضل في نشـــأة أول تيار استقلالي بالجزائر ممثلا في نجم شمـــــال إفريقيا، رغم ادعاءات الكثير من المحللين والباحثين وبخاصة منهم الغربيين في تاريخ الجزائر أن الأمير كان له دور ثانوي في ذلك .

-وقبل هذا أدى الأمير دورا هاما و استراتيجيا في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، عندما قدم عارضة مطالبه إلى الرئيس الأمريكي ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر فرساي سنة 1919م، لذلك فإننا نعدّه رمزا للوطنية الحقّة وعنوانا للمقاومة الجزائرية بمطلع القرن العشرين.

تعد التجربة الخالدية (1913م – 1925م) مرحلة هامة في نهضة التيار الوطني القومي في الجزائر من خلال الدعوة إلى استقراء الماضي و التذكير بأصالة هذه الأمة ، ومن ثمة التفكير في بناء حاضرها وبعث مستقبلها بتخليصها من ربق الاستعمار .

و السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف استطاع الأمير خالد أن يجعل من الظروف

والمشكلات التي واجهت مسيرته النضالية ، أدوات ووسائل لانطلاقة فاعلة عمادها القيم والمبادئ والأخلاق النبيلة والتاريخ المجيد التي تحل بها الشعب الجزائري عبر تاريخه ، و ما هي الميكانزمات التي اعتمدها في الدفاع عن نهجه السياسي الموسوم بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ، و هل تمكن في آخر المطاف من رفع التحديات و تمثيل أبناء جلدته أحسن تمثيل سياسيا في المحافل الرسمية الفرنسية و العربية ، و إعلاميا من خلال جريدة الإقدام ؟.

أما زمنيا تعدّ فترة ما بين1912 (م 1936 م) التي نتناولها بالدراسة وكذا شخصية الأمير خالد من أهم فترات تاريخ الجزائر في الحديث والمعاصر ، ففي هذه المرحلة اشتدت ضغوطات الاحتلال ومؤامراته على الشخصية القومية للجزائر بهدف القضاء عليها بكل الوسائل الممكنة.

ففي بداية الفترة كان ميلاد **الجزائر الفتاة** ، التي أعطت دفعا قويا لحركة الشبان الجزائريين في تجسيد الإنطلاقة الحقيقية للحركة الوطنية الجزائرية، وفي أثناءها تشكلت **جمعية الأخوة الجزائرية** سنة 1922م ، التي كانت الأرضية لتأسيس **نجم شمـــــــال إفريقيا** الذي قاد إلى الثورة في أخر المطاف سنة1954م ، لتنهي بتأسيس **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** سنة 1931م ، وانعقاد المؤتمر الإسلامي سنة1936م .

انطلاقا من الرصيد المرجعي و الوثائقي ، تم وضع تصور للموضوع ارتكز في تصميمه على ثلاثة فصول رئيسية إلى جانبها جعلت مقدمة جامعة لكل حيثيات الموضوع ، و في أخره وضعت خاتمة استنتاجية حاولت من خلالها الإلمام بكل جزئية قد يكون لها علاقة تأثيرية بشخص الأمير خالد ففي فصله الأول الذي جاء بعنوان «إرهاصات العمل الحركي في مسيرة الأمير خالد»، استعرضت من خلاله أوضاع الجزائر السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية بمطلع القرن العشرين ، وفي شطره الثاني انتقلت إلى تقديم مختصرا عن حياة الأمير خالد، وكان حديثا وتعريفا بشخصه ، انطلاقا من ولادتـــــه إلى انخراطه في الجيش الفرنســـــي و المشاكل التي واجهته وصولا عند ثقـــافته المستمدة من الواقع الذي عايشه ومجالات تأثره بالثقافة الفرنسية، إذ حاولت الإلمـــــام بكل القضايا التي لها صلة بشخص الأمير خالد سواء كانت سياسية أو ثقافية بهدف الوقوف على حقائق الأمور وتبيان جوهر هذه الشخصية.

و في المحال السياسي قمّت بعرض وتحليل الأوضاع التي من خلالها عمدت فرنسا إلى مواصلة العمل بقانون الأندجينا (indègenat) ، ثم انتقلت بعدها إلى معالجة قانون التجنيد الإجباري الذي وضعت له فرنسا شروطه القانونية منذ أن صادقت عليه سنة 1912م.

كذلك حاولت استعراض النظام الإداري المتبع في الجزائر لمعرفة الشروط التي كان يحيا من خلالها المسلمون الجزائريون ، وهي بلا شك شروط قاسية وقاهرة تنم عن حقد صليبي دفين يكنه الفرنسيون وأذنابهم للأمة الجزائرية المسلمة ، كما تعرضت كذلك إلى الأوضاع السياسية العالمية آنذاك ومدى تأثيرها على الجزائر .

أما في المحال الإجتماعي فقد تعرضت إلى معاناة الجزائريين في ظل مشروع زجري قهري مارسه الفرنسيون من خلال سياسة التفقير و الفرنسة والتنصير والتجويع كمحاولة أولية لدمج الجزائر ضمن اصطلاح «**الجزائر الفرنسية**».

في المحال الثقافي فكان استمرارا وتكملة للمخطط التعسفي و الغاية منه نشر ثقافة تعتيم وتجهيل الأمة الجزائرية، من خلال القضاء على شروطـــــــها الثقافية (كاللغة العربية مثلا) وهي نواة الهوية الوطنية والمعبر الحقيقي للقومية الجزائرية.

أما إقتصاديا فقد استعرضت بعض الأمثلة والجداول عن عملية إلحاق إقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي ، كما نقلت أدلة على ثراء إقتصاد الكولون سيما بعد صدور قانون الميزانية سنة1900م ، بينما ظلت وضعية الجزائريين على النحو الذي كانت عليه.

و كان هدفي من خلال التعرض إلى ظروف الجزائر بمطلع القرن العشرين ، حتى أبرز معاناة الشعب الجزائري وصبره على المحن وتصديه للعنجهية الفرنسية ، وثانيها محاولة إظهار دور الأمير خالد كشخصية قيادية وطنية جاءت لتدفع عن هؤلاء الظلم وتحررهم من الأفكار التي عودهم عليها المستعمر كالخضوع والصبر لإرادة القوي وأن يغرس فيهم روح المقاومة والتحدي ،بالعمل على توعيتهم والنهوض بهم للمواجهة والإنتفاظ .

في الفصل الثاني اخترت له عنوان « **التأسيس الثقافي والسياسي في مسيرة الأمير خالد** » وأعني بالتأسيس إعادة تفعيل و بعث الحركة الوطنية وفق أسس ثقافية نابعة من إرادة هذه الأمة ، كنبذ الإندماج والتجنيس والتمسك بالهوية الوطنية .

في العنصر الأول تعرضت فيه بالدراسة لميلاد **الجزائر الفتاة** التي كانت بداية انطلاقة الحركة الوطنية الجزائرية حسب تعبير المفكر الجزائري أبي القاسم سعد الله ،ثم تناولت تاريخ نشأتها وأهم العناصر التي تضمنتها وكذا الأهداف التي ناضل من أجلها الشبان الجزائريون وصولا الى الأزمة التي قسمت الحركة بسبب قضية التجنس والإدماج لأصل في أخر المطاف إلى نتيجة هامة وهي أن الأمير أدى دورا أساسيا في ظهور هذه الحركة بمظهر متجدد مضفيا عليها طابع الحيوية والفاعلية .

وأما التأسيس السياسي فقد استعرضت من خلاله ميكانيزمات العمل الوطني للأمير خالد بدعوته إلى الإستقلال وتقرير المصير بواسطة المساواة ، من خلال تجربة الإنتخابات كمرحلة أولية على اعتبارها سلـــــــوكا حضاريا وانطلاقة ديناميكية للحركة الوطنية في مداها البعيد لأنها كانت ضرورة لامناص منها للتعبير وتمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة(البلدية،الع مالية،المـــــالية) و ذلك لتجنيبهم ضغط الإجراءات الإستثنائية وضمان مساواتهم بالفرنسيين.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان « **التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد** » وأعني بذلك الأطر التي اعتمدها في تفعيل عمل الحركة الوطنية ونذكر منها مطالب الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ولســــــون سنة 1919م ، تعبيرا منه أن الجزائريين لهم الحق كل الحق في تقرير مصيرهم مثلهم مثل باقي الشعوب المستعمرة في هذا العالم، وعلى الرغم من إخفاقه في الحصول على ما كان يطمح إليه إلا أنه لم ييأس و لم يتوان في المطالبة بكل الحقوق الممكنة للشعب الجزائري .

ثم استعرضت فكرة تأسيس جمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922م من قبل الأمير التي كانت تمهيدا وأرضية لتشكيل حزب سياسي فيما بعد إسمه نجم شمـــــــال إفريقيا، وأداة أخرى لتحسين أوضاع الجزائريين في مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية.

وأخيرا تعرضت بالشرح والتنقيب للظروف التي تشكل من خلالها نجم شمال إفريقيا بمطلع القرن العشرين ، ودور الأمير خالد وإسهامه في وضع قواعده الأولية ،حتى لاقى انطلاقه الفعلية سنة1926م ، ومن ذلك نستوعب حقيقة تاريخية مهمة مفادها أن الأمير كان صانع

الاتجاه الاستقلالي ومصمّمه بالجزائر، والباعث لمستقبل هذه الأمة و كان هدفه العمل على تحريرها نهائيا من الإستعباد والتبعية .لأن مرجعية الأمير بأفكاره ومواقفه كان مرجعية وطنية من مرجعيات فكرة إنشاء نجم شمال إفريقيا .

وفي نهاية البحث وضعت خاتمة إستنتاجية تعرضت من خلالها لأهم المراحل التي ميّزت مسيرة الأمير خالد ، معتمدا بعض البراهين والحجج من التاريخ لتأكيد صحة وصدق هذه النظرية، كما حاولت من خلالها الإجابة عن التســـــاؤلات التي قمت بطرحها في بداية هذا البحث وراعيت في ذلك طريقة التحليل و التمحيص مستدلا ببعض الشواهد و الأمثلة التي تتشـــــابه مع حالة الأمير خالد إستنادا إلى أفكار وأراء بعض الباحثين ، وحســـــبنا في ذلك توخي الحقيقة و البعد عن الزيف و رفع اللبس عن كل قضية لها علاقة بشخص الأمير.

فكما لا يخفى على باحث أو دارس أن شخصية الأمير خالد وإن كانت مادة هامة للدراسة و التنقيب عن مصادر الحركة الوطنية الجزائرية فهي من جهة أخرى موضوع صعب المنال وشائكا في الوقت ذاته لما ينطوي عليه من اختلاف وتباين في الرؤى للعديد من المؤرخين و الباحثين لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر .

فعلى خلاف الدراسات الجزائرية التي تذهب إلى أهمية شخصية الأمير خالد في تفعيل القضية الوطنية وإعطائها دورا قوميا ووطنيا على المستوى الجيو إستراتيجي للمنطقة ، يرى المؤرخون الغربيون أن الأمير ظل يمثل التيار المعاكس للاتجاه الإستعماري كما بات يشكل تحديا وخطرا جسيما يهدد أمن واستقرار الوجود الفرنسي بالجزائر.

في حين تذهب دراسات أخرى إلى نفي صفة الوطنية عن الأمير خالد ، والتأكيد فكرة أنه المؤسس الحقيقي للحزب المرابطي بالجزائر (وأعني بذلك صحافة الكولون).

وقد كان طبيعيا أن أصطدم في هذا القسم بعدة مشكلات فهي على قلتها ، إما تضم روايات متناقضة فيما بينها أو يكتنفها الغموض ، وقد قارنت في هذه الدراسة بين عدة دراسات مختلفة وحاولت تصفية الأخبار و المعلومات التاريخية من مضانها، مراعيا في ذات الوقت تسلسلها الزماني والمكاني ومدى مطابقتها للواقع ، دون أن أغفل أهمية المرحلة واستراتجيتها كونها أول مرحلة جربت فيها الجزائر أسلوبا جديدا على يد الأمير خالد .

ومهما يكن من شـــيء فإن الدراســـات التاريـــخـــية كيفما كان شكلها ومحتواها لا تحوي الحقيقة كاملة ، كونها معطيات وأحداث تفتقد إلى بعض الدلائل والبراهين المقنعة على حدوثها وهو ما يعسر مهمة المؤرخ و الباحث في إثبات وجود أو عدم وجود واقعة من الوقائع واستخلاصها من مضانها، ومن ذلك فلا نؤاخذ كثيرا إذا لم نتمكن من التدليل أو تأكيد وكذا نفي فرضية من الفرضيات أو حادثة من الحوادث لأن التاريخ معطيات وحجج كلما افتقدنا لهذه العناصر غابت عنا الوسائل للإثبات.

تتباين رؤى وتصورات أغلب المؤرخين حول الاعتقاد بفاعلية الشخصيات التاريخية ولا سيما التي كان لها دور هاما ومؤثرا في صنع القرارات السياسية ، باختلاف وتباين المعايير و المقاييس التي على أساسها يصنف هؤلاء ،فإما أن تكون دينية ، سياسية ، دبلوماسية، اقتصادية وهكذا تبعا لميولاتها واعتقاداتها وإذا كان التصنيف حسب الإنتماء والنشاط فكذلك لابد أن يكون حسب القوة أو الضعف، لكن الذي يشد انتباهنا وفكرنا هو أنه من الشخصيات ما تعدت نطاقاتها إلى مجالات الجمع بين كل هذه العناصر فأضحت همزة وصل تلتقي عندها كل الاتجاهات.

والأمير خالد كان أحد هذه الشخصيات المهمة الفاعلة ، في توجيه الحركة الوطنية الجزائرية بمطلع القرن الماضي على إعتباره رائد ومؤسس نهج المســـاواة ، الذي كان يرى فيه الإتجاه الأمثل لتقويض النفوذ الفرنسي وضمان قدر من الحرية والتحرر للشعب الجزائري بتجنيبه ضغط الإجراءات الإستثنائية ،لأن الدعوة إلى التســـاوي بين الجزائريين والفرنسيين في المجالس المنتخبة ،كان البديل الوحيد للدعوة إلى الإستقلال وبخاصة أن الجزائر كانت تشهد ظروفا خاصة في غمرة الأحداث السياسية و الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي كانت تعيشها.

و ما من شك أن الحديث عن الأمير خالد ليس بالبسيط كون هذه الشخصية وإن بدت واضحة سهلة المنال لكنها في واقع الأمر غامضة وصعبة الفهم،إلا من كانت بيده الدلائل والشواهد المادية، لذلك فأي حكم ســـواء كان ســـلبيا أم إيجابيا يبقى حكما آنيا في انتظار ما يثبت العكس بدليل الاختلاف والتباين الذي توصل إليه غالبية المؤرخين و الباحثين في تاريخ الجزائر في الحديث و المعاصر من خلال اليوم الدراســـي التقيمي لشخصية الأمير خالد الذي تم عقده في شهر نوفمبر1986.

حيث لم يتمكن جموع الباحثين من الحصول على بعض البراهين بالإمكان استخدامها في إثبات أو نفي النظريات الكثيرة التي قيلت حول الأمير خالد،ومن ذلك لا يمكننا أن ننحاز إلى أي طرف مع أن قناعتنا وانتماءنا الثقافي والحضـــــاري يظل إلى جانب الأمير ولعل إشكالنا لحصره في شكل تساولات على النحو التالي :

فبناء على المعطيات التاريخية والثقافية التي ميزت شخصية الأمير على إعتبارها الشخصية المحورية التي إلتقت عندها كل الاتجاهات الوطنية، الدينية،الإشتراكية،الليبيرالية.. بالإضافة إلى تفاعل وتكامل الثقافتين في شخصـــه (الثقافة العربية و الفرنسية) ، من ناحية واتحاد الشخصية المدنية بالعسكرية من ناحية أخرى، فالأمير جمع متناقضات كثيرة ووحد متفرقات على إختلافها وتباينها.

فإلى أي حد كانت الدراسات ناجحة في تشخيص المشكلات الرئيسية وفي الإتيان بأدلة تؤيد ما توصلت إليه النظريات حول الأمير ، رغم هناك من اختلافات بعيدة المدى بين ما تبناه مفكرون جزائريون ،وبين الذي اعتقده الغربيون في دراساتهم وتصوراتهم .

وعلى نقيض ذلك نجد أغلب الدراسات رغم اختلافها في أكثر من مجال ، لكنها تتفق بأن فئات اجتماعية جديدة قد تنشأ في المجتمع نتيجة تحولات سياسية وثقافية ، فهي تزيد في تأثيرها الإجتماعي بمقدار ما تصبح النشاطات التي تقوم بها، ذات أهمية حيوية للمجتمع عامة ،كما تنتج في الوقت المناسب تغيرات في النظام السياسي ، و في البنية الإجتماعية ككل ، وهي بلا شك ما لاحظناه في دراستنا للأمير خالد .

إذ لابد من تشخيص الأسباب الكامنة حول هذا الإنبعاث ، وهذه الإنطلاقة المتجددة للأمير ، وهي أحد الشواهد الهامة على التحولات التي عرفتها الحركة الوطنية في شخصه و بداية استفاقة جادة ونهضة بعد سنوات طويلة من التماطل والتخاذل .

ولعل من أهم سمات هذه الدراسة ، أنها تتعرض وتنظر بعين الإعتبار إلى العوامل الفردية (النفسية ، الأسرية ، البيئية) والمكتسبة في تحريك القدرات على التغير والإصلاح والتحديد ، والسؤال الذي نحدد به إشكالنا هو: **كيف تمكن الأمير خالد أن يوفق بين ثقافتين ومجتمعين**

وفكرتين نشأ من بيئتين مختلفتين؟ ثم لما خاض الأمير معترك الصراع ضد الإستعمار وإدارته في الجزائر ،وهل كان يدرك العواقب الناجمة عن هذا الإقحام النخبوي المتميز في توجيه مستقبل المسلمين الجزائريين ، وما هو موضع الأمير من كل ذلك وهل كتب له النجاح في آخر المطاف ؟.

ولنا في هذا المجال أن نقدم بعض الإفتراضات والتخمينات وجدتها مهمة لخدمة الموضوع وأساسا لهذه الدراسة كونها تساؤلات حول شخصية الأمير خالد ، حاولت قدر المستطاع الإجابة عنها في عرضي للموضوع ، وبخاصة في الدراسة الختامية لكل فصل ثم الخاتمة في آخر المطاف والتي منها:

ما هي ظروف إلتحاق الأمير خالد بالثانوية الفرنسية (لويس لوغران) وبالمدرسة الحربية (سان سير) وهل كان ذلك بدافع جده عبد القادر؟

أكانت علاقته بالشيوعيين عن قناعة إديولوجية أم كان إستراتجية سياسية ؟

هل كانت دعوته إلى المساواة مجرد وسيلة لحماية الحركة من القوانيين اللإستثنائية ؟

ما هو دور الأمير في تفعيل وبعث حركة الشبان الجزائريين بمطلع القرن الماضي.

إلى أي مدى أسهمت جريدة «الإقـــــدام» في بعث الوعي القومي الوطني في الجزائر؟

هل أيد الشيوعيون نجم شمال إفريقيا لأنه حزب عمالي؟

ما علاقة الأمير خالد بمصالي ؟

هل رأى المؤرخون بنفس النظرة إلى شخصية الأمير خالد؟

ولو قمنا اليوم باحصاء ما كتب حول الأمير خالد ، لوجدنا أنه لم يهمل أي مؤلف أو باحث ،أو مؤرخ ، ليظهر لنا مايمكن أن تكون عليه الصورة الحقيقية للشخصية الوطنية في هذه الظروف .

لاسيما إذا تفحصنا مولوده الإعلامي المتمثل في جريدة **الإقدام** التي وجدتها ذات أهمية خاصة

و مصدرا للتاريخ الجزائري لهذه الفترة ، وبالإضافة إلى ذلك كانت لسان حال تيار المساواة الذي كان يرأسه منذ العشرينيات من القرن الماضي ، والمعبر الحقيقي عن توجهاته السياسية والإيديولوجية، وقد استنبطت منها شهادات كثيرة للأمير خالد ودروسه في القومية والوطنية .

و للإشارة فإن جريدة الإقدام تفتقد إلى كثير من الأعداد الهامة ، و الجزء الأكبر منها و خاصة الذي يمتد إلى سنة 1919م مصور في أشرطة الميكروفيلم ، يكاد أغلبها لا يظهر بشكل واضح.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت على عدة جرائد هامة تعود بتاريخها إلى فترة الدراسة منها جريدة الدفاع للأمين العمودي ، و البصائر و الشهاب لسان حال جمعية العلماء المسلمين وجريدتي الحق الوهراني والمصباح وغيرها من الجرائد الهامة .

و إلى جانب ذلك فقد اعتمدت كذلك على جرائد الصحافة الاستعمارية، لإبراز دورها في تشويه الحقائق ، و إظهار تسلطها بالقضايا الوطنية و شخصياتها، حيث صور الكولون والرسميين الفرنسيين الأمير خالد و حزبه الإصلاحي في صورة الشخصية الضحيحية ، و أنه إنسان قد شوش السلام المعنوي الفرنسي في الجزائر ، و تتفق هذه الصحافة على أنه قاد الحزب الإصلاحي و ادعى التحدث باسم كل الجزائريين .

ومن هذه الجرائد نذكر: ليكو دالجي ، ليكو دورون ، لافريك فرانساز ، لاكسيون فرانساز ،لاديباش أوراناز ، لاديباش ألجيريان ...إلخ ، و من المراجع المهمة التي اعتمدتها في بحثي هذا كتاب المؤرخ قداش محفوظ الذي تعرض إلى دراسة مسيرة الأمير خالد فكانت دراسته قيمة في مجملها و لم يتحيز إلى أي طرف وذكر الحقائق بكل أمانة ونزاهة. و من المراجع المهمة كذلك كتاب "**الأمير خالد أول زعيم**" للثنائي المؤرخ الفرنسي جلبار مايني و أحمد كولاكسي وهو مرجع عام و شامل لجوانب عدة لشخص الأمير منذ طفولته إلى وفاته ،رغم بعض النقائص و الفجوات التي ميزته كقضية أرسطوقراطية الأميـــر وحياته داخل الجيش .

أما بقية المراجع على اختلافها وتنوعها فقد تعرضت لشخص الأمير لا كدراسة قائمة بذاتها بل هي ومضات و أراء و أفكار طرحت شواهد و دعائم لدراسات أخرى كتاريخ الجزائر و

المغرب بصورة عامة أما طريقة تعاملي معها فكانت حذرة جدا لاسيما ما تعلق الأمر بالدراسات الغربية لذا ارتأيت إلى محاولة تمحيص الحقيقة و استخلاصها من مضانها متبعا أسلوب التحليل وفقا لتجربتي المتواضعة في حقل البحث العلمي ،لأن مثل هذه الدراسات لا تستدعي منا الحذر فحسب بل الإلمام بأهم القضايا ذات الأهمية القسوى واكتساب الخبرة في هذا المجال والقدرة على التحليل والتمحيص والمقارنة والإستنتاج ، فالمؤرخون الذين يقومون بالدراسات العامة لم يكونوا ،إجمالا يهتمون بهذا النوع من هذه الأبحاث لأنها عملية تستلزم كثيرا من البحث والتركيز.

ولعل إشتغالي في البحث سيعزز لدي دون أدنى شك الرغبة في مواصلة البحث والإطلاع على أفكار الغير من دراسات متخصصة وغير ذلك ، وهي ميادين هامة لاكتساب التجارب و الخبرات والمزيد من الإطلاع، ولست أدعي أنني أتيت على الموضوع من كافة جوانبه ، لكنني حاولت قدر المستطاع والإمكانيات المتوفرة لدي ورغم المشاكل الكثيرة التي واجهتني أن أدرس شخصية الأمير خالد فهي تحتاج منا الكثير دون شك.

الـفصـــل الأول:

إرهـاصـــات الـــعـــمل الحـــركي للأمـــير خـــالد:

1 أوضاع الجزائر السياسية في مطلع القرن العشرين.
2 أوضاع الجزائر الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في مطلع القرن العشرين.
3 لمحة تاريخية من حياة الأمير خالد (مولده و نشأته).

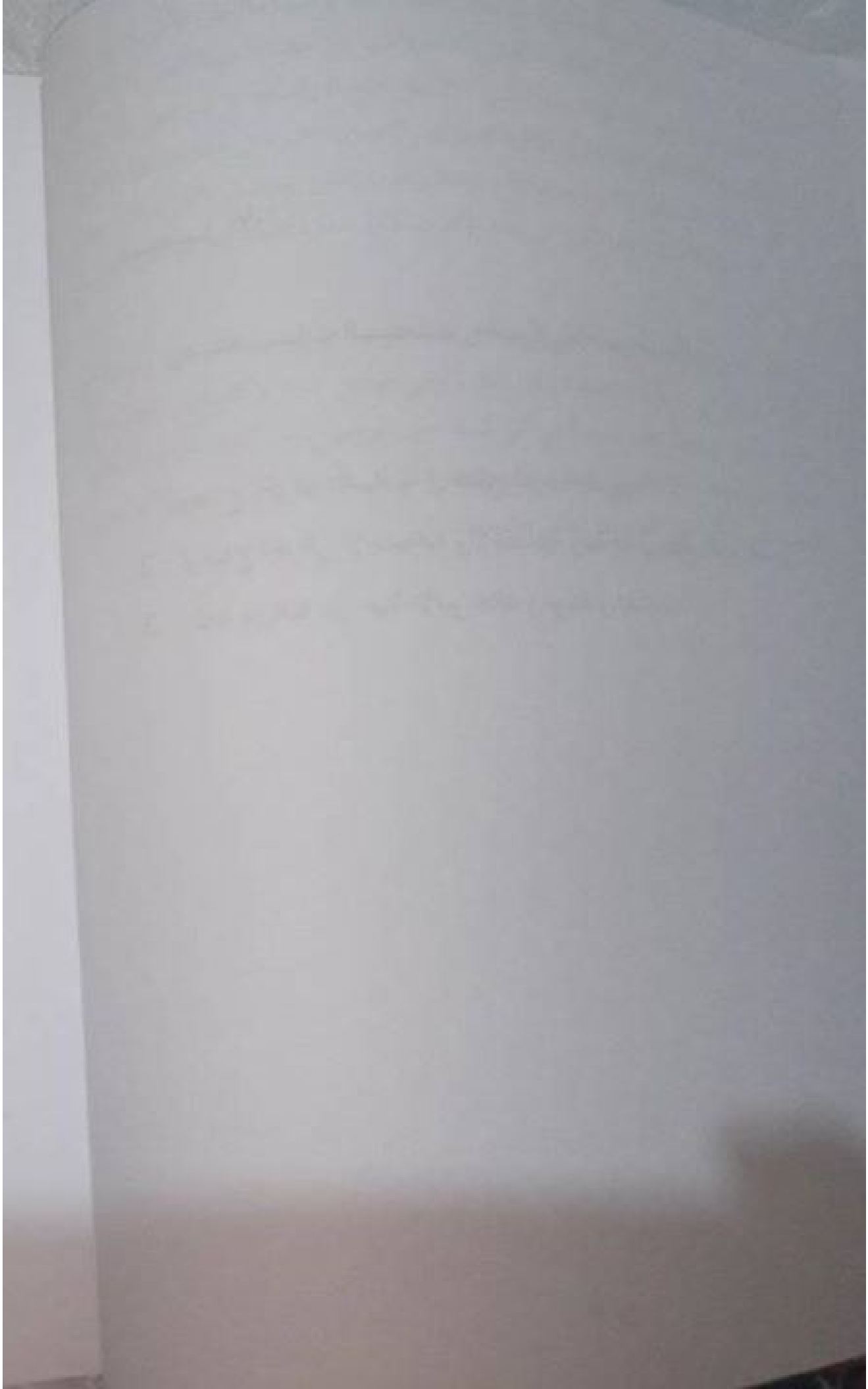

1 أوضـــاع الجـــزائـــر الســـيـــاســـيـــة مطلع القرن العشرين:

اختلفت أشكال الإدارة الاستعمارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، إلا أن أهدافها ظلت واحدة تتمثل بصورة خاصة في أحكام السلطة والسيطرة على الجزائريين، حتى تتمكن من إخضاعهم وتحقيق استسلامهم، لأجل تمكين المعمرين من استواف خيرات الجزائر، واستغلال أهاليها، ومن ثمة تقضي على انتفاضتهم بواسطة مختلف القوانين و الإجراءات الاستثنائية ذات الطابع التعسفي.

كما سعت فرنسا جاهدة للقضاء على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة قبل الاحتلال بالجزائر، حتى لا تبقى على شيء يكون سبيلا ودعامة لنهضة هذه الأمة، وما تجدر الإشارة إليه هو أن أعمال فرنسا الهمجية والمقننة لم تكن محل مصادفة أو عشوائية وإنما كان مخططا متقن النسج، خيوطه نسجت على أشلاء الأبرياء العزل من الجزائريين، الذين ذاقوا ويلات التنكيل والقهر والحرمان وكل أشكال الإبعاد والتهميش.

وحســـــبنا في ذلك عرض بعض الحقائق الهامة عن حالة الجزائريين خلال فترة الدراسة حيث لا توجد ثمة فروق جوهرية بين أعمال فرنسا والنازية وما سببته للعالم من خسائر هي الأكبر في تاريخ البشرية، فهي حتما سياسية تؤمن بالردع من خلال القوة وصولا لإخضاع الآخر لشروطه ،ورغم كل شيء، لم تفلح أعمال فرنسا في تجميل وجهها القبيح الدموي.

وكما في نظرية الاستعلاء في النازية على أساس الجنس ،هي في جوهرها متطابقة مع مفهوم الاستعلاء على أساس عرقي ديني، باعتبار أن الأغيار في مرتبة أدنى من الحيوانات فيحوز ويستباح كل ما لديهم من مال وعرض ودم لأنهم لا يستحقون الحياة أصلا، فكل هذه الأمثلة استوحاها الإستعمار الفرنسي وطبقها على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع من الزمن.

ولما كانت انعكاسات هذه السياسة أمرا خطيرا على مصالح هذا الشعب وعنوانا للهمجية والبربرية ،فقد كان لها وقعها على نفسية الأمير خالد فصارت لديه بنية أساسية في صياغة مطالبه إلى الإدارة الفرنسية ، التي تجعل في طياتها معاني الحقد على المستعمر ورفض مؤامراته، و على الرغم من تضحيات الجزائريين إلى جانب فرنسا حيث توفي منهم في الحرب العالمية الأولى ما يقارب المائة ألف جندي ويزيد ،فإن فرنسا كانت تصر على تجنيس هذه الأمة وزرع ثقافة الشك والإلحاق، من خلال إصلاحات جونار في فبراير 1919م ،الذي كرس في مضمونه عدة

أكاذيب وأوهام كان قد التزم بتحقيقها الجنرال دي بورمون من خلال بيان 1830م الذي وقعه مع الداي حسين (1) ، ولم تكن لتقف جرائم فرنسا أمام وطنية وتحدي الأمير خالد ،بل كانت له عونا ودعامة للتهجم على مصالح الفرنسيين بالدعوة إلى المساواة بين الطرفين في الحقوق والواجبات من خلال مراسلاته إلى رئيس الوزراء الفرنسي ،مذكرا إياه بشرعية مطالبه في الدفاع عن الأهالي الجزائريين (2) .

ولتبيان هذه الحقائق وإبراز دور الأمير خالد في رصّ الصفوف والدعوة إلى الوحدة والتكتل ،لابد لنا أن نستعرض تطورا كرولونوجيا للأوضاع التي مرت بها الجزائر طوال وجود المستعمر بها ، وصولا إلى تاريخ 1936م في جوانبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري ،كالمجاعة والتخلف المرض مقابل تنامي مداخيل الكولون من عائدات الزراعة والصناعة والتجارة ففي الوقت الذي كانت تنادي فيه فرنسا بضرورة احترام مبادئ المساواة والحرية والأخوة، كشعار للديموقراطية والانفتاح طبقت في الجزائر عدة إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة، الغاية منها الإبقاء على عبودية هذا الشعب وتسخيره لخدمة مصالحها الحيوية.

كان ذلك منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر سنة 1830م ورغم التعهدات والمواثيق التي أبرمت بين الطرفين والقاضية باحترام الشعب الجزائري في كرامته ودينه وأملاكه، إلا أنها كانت خدعة ناجحة، وطريقة لتوطيد سياستها الاستعمارية ذات الطابع الكولونيالي المستبد. فمن سنة 1830م إلى 1870م طبقت فرنسا في الجز ائر نظامها العسكري على مختلف مناطق البلاد، وكانت السلطة التشريعية في هذه الفترة بيد الملك(3) الذي يتمتع وحده بحق التشريع في الجزائر أما الولاية العامة فكانت هي الأخرى عسكرية المنهج وارتبطت بطريقة مباشرة بوزارة الحربية الفرنسية، تبوأ العسكريون فيها الوظائف السامية.

واعتمد الفرنسيون في حكمهم الجزائر في هذه الفترة على المكاتب العربية حيث استمال المحتلون بعض رؤساء الأسر الجزائرية وأغروهم بعدة ألقاب منها «شيخ العرب والباشاغا» يرأس كل مكتب ضابط فرنسي، وشكلت زيارة الإمبراطور نابليون الثالث (4) سنة 1865م لأهم المدن الجزائرية ما بين 3 ماي إلى 7 جوان دورا أساسيا، عقبها تشريعه المعروف بسناتوس كونسلت في 14 جويلية الذي نص على: « أن الجزائريين رعـــايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، فإذا طلب أحـــدهم الجنسية

الفرنسية فإنه يحصل عليها ولكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي وهكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية ورعايا فرنسيين من ناحية أخرى ، و قدر لهذا القانون أن يستمر مع بعض التعديلات من سنة 1919م إلى1947م «[5] ولما كانت باريس تضغط على الإدارة بالجزائر وفق عدة قرارات أهمها: قرار يشمل منصب حاكم مدني[6]، وبموجب هذه الإجراءات فقد انتقل نظام الحكم في الجزائر إلى المرحلة المدنية انطلاقا من 1871م، حيث أصبح دي غيدون أول حاكم عام مدني[7] يتلقى الأوامر وأصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة تستند إلى قرارات البرلمانيين وقسمت الجزائر داخليا إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب، فكانت العملات مشكلة من عمالة الجزائر قسنطينة في الشرق وهران في الغرب ترأس كل عمالة عامل العمالة (الوالي) معين من قبل الهيئة العامة الحاكمة [8] وتتكفل كل منطقة بتسيير شؤونها الخاصة أما الحاكم العام فقد كلف بإنجاز المهام الكبرى كتمثيل الإدارة في الجزائر وبيده كذلك تسيير الشؤون المدنية ، ماعدا العدالة والأشغال العمومية، إلى جانب ذلك له صلاحيات رعاية الأمن وحماية الحدود البرية والبحرية ويساعده في إعداد مهامه نائبه، أما مجلس العدالة فيضم فرنسيين منتخبين منهم واحدا وثلاثون عضوا في عمالة الجزائر، و واحدا وثلاثون عضوا في عمالة قسنطينة وسبعة وعشرون عضوا في وهران وجزائريين يقدر عددهم بستة أعضاء يعينون من قبل الوالي العام ، وفيما يخص المجالس المالية فهي مشكلة مما يلي:

اللجنة الأولى: وبها أربعة وعشرون عضوا يمثلون الكولون الفرنسي، ثمانية أعضاء عن كل عمالة

اللجنة الثانية: (الأهلية) وتنقسم إلى قسمين:

أ/ **القسم العربي:** ويتشكل من خمسة عشرة عضوا (خمسة لكل عمالة)

ب/ **القسم القبائلي:** ويتشكل من ستة أعضاء (أربعة لكل عمالة)، أما الهيئة الانتخابية فهي تشمل الفرنسيين البالغين خمسة وعشرون سنة والمقيمين بالجزائر، أما الهيئة الأهلية فعددها قلائل جدا. تنقسم العملات إلي بلديات لكل منها رئيسها الخاص وهي على الشكل التالي:

أ. **عمالة الجزائر:** وتضم المدية، مليانة، تيزي وزو و الشلف

ب. **عمالة وهران:** وتشمل: معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان

ج . **عمالة قسنطينة**: باتنة، عنابة، بجاية، قالمة، وسطيف، وسكيكدة [9]

والبلديات هي الوحدة الحقيقية والقاعدية في النظام الإداري الجزائري وهما نوعان من البلديات:

بلديات كاملة الصلاحيات وتمارس نفس الصلاحيات التي تمثلها البلديات في فرنسا، وهي تضم غالبية أوروبية ورئيس البلدية أوربي منتخب وله مجلس بلدية منتخب هو الآخر من المعمرين، أما أعضاوه المسلمون فيتم تعيينهم بمثابة مساعدين ومستشارين[10]، ولقد وضعت الإدارة الفرنسية مصير حوالي خمسة ملايين مسلم تحت تصرف الكولون، فأذاقوهم مرارة القهر والحرمان وسخروهم لخدمة أغراضهم الأساسية[11].

وبلديات مختلطة تضم أغلبية جزائرية وأقلية أوربية، ويعدّ رئيس بلديتها موظفا فرنسيا يعين من طرف حاكم العمالة، ولهؤلاء الإداريون مساعدون ومستشارون جزائريون يعينون من قبل السلطات الفرنسية.

وإلى جانب البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة، هناك نموذج أخر يدعى بالبلديات الأهلية وهي دواوير تشكلت انطلاقا من قانون سناتوس. كونسلت، التي سلمت إلى المدنيين والعسكريين الفرنسيين بمساعدة لجان بلدية مقربة من الإدارة الإستعمارية[12]

أما المناطق الجنوبية فقد كانت تدار من قبل عسكريين معينين بالمكاتب العربية وظلت هذه المناطق تمثل ديكتاتوريات فرنسية تمارس فيها أبشع المظالم وأشد إجراءات التنكيل والتعسف في حق الجزائريين الذين باتوا يعيشون حياة المعتقلات وكأنهم بمعسكرات عقاب إلى جانب قيامهم بشتى أعمال السخرة [13] كما كان يسخر العبيد في أوربا وأمريكا.

لعل الهدف الأساسي الذي كانت فرنسا تودّ الوصول إليه هو جعل هذه الأمة مقاطعة فرنسية بحتة، يجهل فيها الشعب الجزائري من تاريخه وثقافته ودينه، فتحقق بذلك فكرة الإندماج التي لازمتها طوال سنوات طويلة، وما تجربة النظام المدني إلاّ وجه آخر من وجوه الإلحاق والتسلط إذ مهما حاولت إدارة الإحتلال تزيف الحقائق وخلق أساليب جديدة، يبقى النظام المدني كالعسكري أو أشدّ منه وطأة ، لأنه عزز أكثر مفهوم الإلحاق بمعناه الواسع، ففي هذه المرحلة عرفت الجزائر مرحلة التطبيق الفعلي لإجراءات الإضطهاد و التعسف و استحدثت إدارة

الإحتلال عدة مراكز للدرك خصصت لتعذيب الجزائريين وسنت عدة قوانين ومحاكم جنائية [14].

لقـــد أصبـــح الرأي السائـــد خلال الفترة الممتدة من (1870م، 1898م)أنه لا لزوم لاعتبار الجزائريين كالفرنسيين، بل بالعكس فإن سياسة الإخضاع هي التي يجب أن تفرض عليهم بموجب قانون الأهالي سنة 1874مالذي تجدد بموجب مرسوم21 ديسمبر1897م واستمر إلى عام 1930م،وهو يخول لأربعة أصناف، الحق في إلحاق العقوبة بالأهالي كلما صدرت عنهم مخالفات وهم على النحو التالي:

- الوالي العام
- المحاكم الإبتدائية الزجرية
- محاكم الجنايات
- سلطة المتصرفين العدلية [15]

ويتمثل هذا القانون في مجموعة من الإجراءات الإستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري و ينص على:

- منع الصحف وعدم تدريس اللغة العربية
- مصادرة أملاك الأهالي دون عرضهم علي محاكم قضائية [16]
- معاقبة الأهالي لأدنى عمل قاموا به
- عدم التظاهر بكل مظهر إسلامي [17]

و إذا ارتكب الجزائري المسلم مخالفة كالتلفظ بعبارة معادية لفرنسا أو رفض العمل في المزارع الفرنسية، أو السكن خارج القرية أو الدوار بدون رخصة، أو فتح مدرسة أو مركز ديني دون إذن من السلطات الفرنسية، أو الإمتناع عن الحراسة المجانية للغابات فإنه من مهام الوالي العام انتهاج إجراءات عقابية ضده، كالنفي الإداري أو حجز أملاكه وتغريمه[18]

ومهما يكن من أمر فإن قانون الأهالي يعد من أدوات التسلط الاستعماري الفرنسي، و كانت الوسيلة التي حقق من خلالها أطماعه باستعباد الجزائريين وإذلالهم، إذ لا سبيل إلى ذلك

دون فرض القوة والبطش ولا يسعنا في ذلك إلا أن نستحضر مقولة الجنرال بيجو لقوله: « قبل أن نحكم ونستعمر يجب على الأهالي أن يقبلوا قوانيننا وهناك ألف دليل على أنهم لا يقبلونها إلا بالقوة وهذه القوة ستظل عاجزة إذ لم تؤثر في الأشخاص والمصالح، فإذا أمعنا في مراعاة الشعور الإنساني ربما تظل الحرب في إفريقيا قائمة إلى الأبد وفي هذه الحالة لا نستطيع إدراك هدفنا».

ومن ذلك نستشف أهداف فرنسا التي جعلت من الأهالي الجزائريين أفراد خاضعين لسياستها بفرض سياسة التعسف والقهر، غير آبهة بالضمير الإنساني، أو بكرامة هؤلاء الأفراد، لأن الغايات البرغماتية كانت تحكم منطق المستعمر إذ لم يعد لمفهوم الرحمة أدنى اعتبار، و أصبح قانون الأندجينا بعد الانتقال إلى النظام المدني سيفا حادّا مسلطا على رقاب الجزائريين، وليس لنا بدّا من أن نبرز أهم مظاهره في الشكل التالي:

1. تكوين سلطة خارجية عليا خارقة للقوانين المدنية حاكمة بأمرها متحررة من كل الإجراءات الناتجة عن تمتع الإنسان بحقوقه الشخصية وعن كل مظهر لقاعدة الفصل بين السلطات.
2. تأكيد ضرورة القمع العاجل لكل مخالفة وذلك كعمل احتياطي لارتكاب ما هو أخطر.
3. إخضاع الأهالي بالقوة إلى نظام مماثل للنظام العسكري حتى يصبحوا كالولد القاصر أمام والده، أو حسب تعبير الكنيسة كالميت بين يدي غاسله.

ولعلنا نلمس ثقل هذا القانون على كاهل الجزائريين سيما وأن طريقة تجديده تمت في ظرف ساعات من قبل الحكومة الفرنسية، دون مباحثات أو معارضة أو استفهام لاعتقاد المعمرين أن الأمر يتعلق بتسوية أحد المسائل الأمنية العاجلة[19] ، ومهما يكن فقد تهجمت صحيفة الإقدام بشدة ضد هذا القانون واعتبرته مخالفا في شكله ومضمونه لقواعد الحق والعدل، خاصة أنه عرض الجزائريين إلى أنواع الإستغلال والإستعباد، من قبل نظام يدعى أنه ديمقراطي ويتساءل الأمير خالد في ذات المقال «**أين هي قوانين حقوق الإنسان**»[20].

ونخلص في آخر المطاف إلى نتيجة هامة مفادها أن قانون الأندجينا أداة فعالة بيد المستعمر سعى من خلالها إلى إذلال الجزائريين ومحاولة تحطيم روحهم المعنوية حتى تنهار مقاومتهم للإحتلال ويقبلوا بسياسة الأمر الواقع، والاعتقاد بنظرية أن الاستعمار قدر محتوم لا يرد ووجب الصبر لإرادة الله والإيمان في مشيئته.

يعد قانون التجنيد الإجباري الصادر في03 فبراير1912م أحد الإجراءات الاستثنائية الأكثر وطأة وتعسفا على كاهل الشعب الجزائري طوال هذه الفترة وإن كنا نسلم بهذه الحقيقة فعلينا أن نسلم كذلك بأن أعمال فرنسا اتجاه الأهالي الجزائريين ،كانت كلها تجنيد وتستخير وبطش وتسلط ليس فقط بمطلع القرن العشرين لكن منذ أن حلّ الاستعمار الفرنسي بهذه الديار.

و للإشارة هو أن قانون التجنيد يختلف بعض الشيء عن باقي الإجراءات الأخرى من حيث الشكل، كونه يجبر المسلم على الاعتراف بأنه يقوم بهذا العمل العسكري إلى جانب فرنسا متطوعا و ليس مجبرًا على فعله، طبقا لنص القانون الصادر

في 31 جانفي و3 فيفري سنة 1912م [21] الذي ينص على ما يلي:

كل شاب جزائري يبلغ سن الثمانية عشرة سنة، عليه أن ينخرط إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي، ومدة الخدمة تقارب ثلاثة سنوات ، ويظلون تحت تصرف وزارة الحرب الفرنسية في كل أمر تحتاجهم إليه.وقد يبقى في خدمتها لمدة طويلة تقارب ستة سنوات، ليتسنى له المشاركة في حروب فرنسا، في حين كان أبناء الكولون يجندون في سن الواحد والعشرون سنة، لمدة ثمانية عشرة شهرًا فقط[22] ، أصبح فيما بعد لا يؤدي إلا أثني عشرة شهرا [23].وكان المجند الجزائري يتقاضى جراء خدمته هذه 250 فرنكا ويمضي وصلا بالإستلام، وقد يستبدل بشخص آخر أو يدفع الغني مبلغا ماليا للفقير ليذهب مكانه.

و للإشارة فإن قانون فبراير 1912م تعزز بقانون آخر يفرض الخدمة العسكرية على سكان الجنوب صدر في 05 مارس 1921م[24]. هذا ويذكر الأمير أنه زجّ بأغلب الأهالي الجزائريين في أتون الحرب العالمية الأولى ما نسبته 10 %، التي أخذت ترتفع تدريجيا فيما بعد رغم الإحتجاجات الكثيرة اتجاه هذه السياسة، وقد صاغ السيد مسيمي تقريرًا جاء فيه: « إن الرجال الذين شاركوا في هذه العملية هم قليلون كثيرًا حينما نقارب هذه الأعداد بألمانيا، لذلك فإنني أطالب بأن يشارك الجميع من هم بالجزائر»[25] ، بينما دعي السيد ليوتي وأتباعه إلى ضرورة خلق نظام كفيل بتدريب الأهالي في قبائلهم ، من أجل وضع نموذج جديد لجيش مشكل من البربر يقارب ثلاثمائة ألف مجند، سميت هذه الوحدة فيما بعد بفرقة الصبايحية الإضافية ، كما قرر في ذات الوقت إرسال عدد لا بأس به من أبناء العائلات الجزائرية الكبيرة على أن تستمر هذه الخدمة إلى نهاية الحرب.

وقد تمكنت فرنسا من تجنيد حوالي مئة وأثنى وسبعون ألف جزائري قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، في حين تذهب مصادر أخرى إلى أن الرقم الحقيقي لتعداد المجندين الجزائريين خلال هذه الفترة قارب مئتي وخمسون ألف مجند[26] ، توفي منهم ثمانون ألف أي بنسبة 32 % عكس ما كان ينشر من ادعاءات كاذبة في جريدة لافريك لاتين على أن عدد القتلى بلغ 7,247 ألف أوربي و9,1600 أهلي أي بنسبة 2,50 % في صف الأوربيين و0,65 % لصالح الأهالي. فقط 21 % من هؤلاء المجندين الجزائريين من كان يعرف القراءة والكتابة وفئة قليلة منهم كذلك من كانت لها دراية لما هي على ضفة المارن ، أما الباقي الآخر فكان يجهل تماما لما هو يقاتل لأنه نقل مباشرة من القوربي إلى ساحة القتال[27] .

وقد صف الأمير خالد الحرب إلى جانب فرنسا بأنه إعلاء لمعاني البربرية والظلم، لأن الفرنسيين لم يراعوا معاني الإنسانية أو القيم والعدالة، عندما ساقوا الآلاف من الأبرياء للموت لأجل قضية لا تعنيهم ،وفي سبيل فرنسا التي لا زالت تعدّهم مجرد أهالي خاضعين[28] ليس لهم الحق في معارضة سياستها كما لم يعامل هؤلاء بنفس معاملة المجند الفرنسي حتى من ناحية المساواة في الرواتب أو إجراءات الإعـــفاء وللإشارة فإن الأمير خالـــد تهجم علنية على السيد جون مورينو رئيس بـــلدية قسنطينة، حين ذكره بأنه منـــع إبنـــه[29] من المشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا في حين حرض على تجنيد الجزائريين.

ولعّل طبيعة قانون التجنيد الإجباري المتناقضة[30] وما تحمله من إجراءات في غير صالح الأهالي، قد لاقى معارضة شديدة في أوساط الشعب الجزائري، ويذكر السيد أبو القاسم سعد الله أنه هناك أربعة أشكال اتخذتها المعارضة الجزائرية ضد التجنيد الإجباري: «الشغب في الشوارع، أسلوب العرائض والوفود، الإختفاء»[31] ، ولاقت الظاهرة الأخيرة ترحيبا منقطع النظر إذ اختفى عدد كبير من الشباب من ندرومة وباتنة وغيرها من المناطق ، وحتى «**بني وي وي**» عارضوا قانون التجنيد رغم قربهم الشديد من الإدارة الفرنسية.

في حين نصحت جريدة الحق الوهراني[32] الجزائريين بالهجرة إلى الخارج تجنبا لقانون التجنيد حيث قررت حينئذ العديد من العائلات الجزائرية الهجرة إلى المشرق العربي و تحديدا إلى سوريا فارين من تلمسان وبلاد القبائل وقسنطينة، وتذكر الإحصائيات أن حوالي ثمانية ألف شخص غادروا مدينة تلمسان إلى سنة 16 ديسمبر 1913م. الأمر جعل فرنسا تأمر بتشكيل لجنة تحقيق لبحث موضوع الهجرة الجماعية للجزائريين، يرأسها المسير المالي السيد باربادات وكان تقريره

حاسما وشديدًا مما خيّب آمال الفرنسيين[33]، وعلى الرغم من ذلك فقد نقلت فرنسا تحت عامل الضغط وظروف الحرب عددًا كبيرًا من الجزائريين قدر بـ 270.000 بين جنود في الجيش وعمالاً في المصانع[34].

و حاول بعض أذناب فرنسا تبرير التجنيد الإجباري لقول هانري أبو الخير الذي كان حينها عضوًا في مجلس العموم ما يلي: «.. **إن طلب إبطال التجنيد الإجباري غاية مقصودة وهو الدفاع عن مصالح الجزائريين الأوربيين.. ولكن تتجلى فوق هاتين المصلحتين مصلحة فرنسا،فيجب علينا أن نتحمل الضرر إن كان ثمة ضرر ما.. فطلب أبطال التجنيد مخالف لمصالح فرنسا التي نحن متعلقون بها**»[35].

ومهما يكن من شيء فإن قانون التجنيد الإجباري كان وقعه شديدا على الأمة الجزائرية، لأنه سخّر الآلاف من الشباب لخدمة مصالح فرنسا وأهمل الذات الجزائرية التي تأبى أن تساق بالقوة، وتأبى الخضوع، فكان بذلك قرار الهجرة إجراء حكيما وعادلا مكن الكثيرين من الفرار أمام أمر قصري ظالم، ومن ذلك أشهر الأمير خالد سيفه لمعارضة هذا القانون واعتبره خرقا للقوانين الدولية ، ومساسا بحقوق الإنسان لأن الجزائريين قد أتموا واجبهم العسكري إلى جانب فرنسا فلا يحق لهذه الأخيرة معاملتهم معاملة الغرباء ، بل لابد من مساواتهم في الحقوق والواجبات مع الفرنسيون ، وكذا احترام قواعد العدالة لقوله:« ..**يكفي للدفاع عن مصالح فرنسا أن نساق إلى الحرب في الصفوف الأولى ,لكن الأمر يختلف عندما يتعلق بحقوقنا..**» [36]

و أن الذي ينساق وراء قوانين ليست من صلبه فهو عبْد [37] كما سعى الأمير خالد إلى خلق طريقة جديدة لتحسين أوضاع الجزائريين ،النفسية ،الإجتماعية الإقتصادية والذود عن مصالحهم الإستراتجية [38]، و شجب القوانين الإستثنائية والمحاكم الجنائية ، والحكم المطلق الذي تميز به الولاة والحكام الفرنسيون في قراراتهم ،وكذا القوانين التي كان

معمول بها والمتعلقة بمراقبة الغابات والمياه،وعدم السماح للأهالي بالاستفادة منها بشكل مجاني ،فقد كان هذا الأخير يدفع أموالا طائلة جراء حصوله على بعض من الحطب أو قليلا من الفحم[39].

وتميز الوجود الفرنسي للجزائر بفترتين متباينتين ،الفترة الأولى الإحتلال العسكري المبني على الإستلاء على الأرض الجزائرية وسكانها خاصة بعد صدور مرسوم الإلحاق الرسمي للجزائر سنة 1834م،حيث قام الشعب الجزائري أثناءها بمقاومات شعبية مسلحة عديدة تحت راية

الطرق الدينية والزوايا ،على أساس ديني لايقبل المساومة ولايقبل العيش تحت راية المستعمر ، وأما الفترة الثانية فقد تميزت بزيارة لجنة التحقيق لمجلس الشيوخ الفرنسي التي كان يرأسها حول فوري ، مهمتها القضاء على الشخصية الجزائرية الإسلامية ،وذلك بتعليم لغة المستعمر بدل اللغة العربية وخلق جيل يدافع عن الثقافة الفرنسية، وفتحت بابا لتجنس للمثقفين .

وإذا عدنا إلى الحديث عن المقاومات الشعبية في العقدين الأولين من الثلاثينيات والأربعينات من القرن التاسع عشر،فإننا سنستعرض حتما مقاومة الأمير عبد القادر منذ 1832م وإلى 1847م بعد نضال طويل ضد الغزاة الفرنسيون ،حيث خاض ضدهم عدة ثورات منها ثورة المقطع ،السكاك وغيرهما ،وأسس دولته الحديثة في ظرف سنتين، تعتبر عنوانا للأمة الجزائرية الضاربة في عمق التاريخ ،وقد لحق بمقاومة الأمير عدة مقاومات أخرى كثورة المقراني والحداد وأولاد سيدي الشيخ وغيرهم ، التي كانت

ترتكز على العقيدة الإسلامية، وعموما فقد اتصفت المقاومات الشعبية بعدة مميزات وخصائص منها:

أن زعماء هذه المقاومات تنقصهم فكرة التخطيط وتعوزهم الأسلحة والمعدات الكافية، رغم اندفاعهم بفضل عاملي الدين والوطنية، وهما سلاحان معنويان هامان لهذه المرحلة.

أخذت حركة المقاومة الشعبية تقل وتتقلص شيئا فشيئا نظرًا لتزايد ضغط المستعمر ماديا وبشريا، وممارسته لسياسة البطش والإبادة اتجاه الأهالي الجزائريين، رغم أن حركة المقاومة قادتها شخصيات لامعة وبرجوازية، غير أن الذين إحترقوا بها هم جموع العمال والفلاحين (شيوخ وشباب).

ومهما يكن من شيء ورغم ادعاءات الكتاب الفرنسيين الذين حرصوا على ترسيخ فكرة أن نضال الجزائريين إنما كان بدافع اقتصادي محضّ ،أي أن المجاعة والفقر المدّقع هما اللذان جعل هؤلاء يقاتلون الفرنسيين، متنكرّين في ذات الوقت للوازع الديني والباعث الوطني اللذين هما دعامة المقاومة الجزائرية، بهدف إفراغها من محتواها وأبعادها المقدسة، مظهرين الجزائريين بمظاهر مختلفة منها: التعصب والإنغلاق والإنطواء، ورفض ثقافة الأخر وأن الجزائري لا يثور إلا بدافع الجوع، أو بتأييد قوى أجنبية فاتهموا المقراني والحداد والأمير عبد القادر بعمالتهم للبروس الألمان، وللدولة العثمانية، واتهموا آخرين بعمالتهم للإنجليز لتقليل من دورهم حتى

تحطم شموخهم، وتقضي على تكتلهم الحيوي بمواطنيهم ومناصريهم، ومن ذلك أمكنها خلق فجوات لزرع الشكوك والفوضى،

لذلك اختار بول أزان أثناء كتابته عن الأمير عبد القادر عنوانا ضمنه: «الأمير عبد القادر (1808م 1883م) من التعصب إلى الإسلام إلى المواطنة الفرنسية»[40].

لا تختلف كثيرًا المقاومات الشعبية في القرن التاسع عشر عنها بمطلع القرن العشرين، لأن الأهداف تكاد تكون واحدة على رغم اختلاف الحقبة الزمنية والأشخاص لأن الاستعمار الفرنسي واحد، فهو يحاول قدر المستطاع وبأقل التكاليف أن يبقي على أفكاره ومعتقداته راسخة في أذهان الأهالي، وإن كان حساب إديولوجياتهم وفلسفاتهم في الحياة، ولو كلفه ذلك ممارسة القوة ضدهم ، وبما أن الفرنسيين واجهوا مقاومة عنيفة من قبل الجزائريين، فإن كتاباتهم ركزت كثيرًا على دراسة نقاط القوة والضعف في ردود أفعال الأهالي، فتشكل لديهم رصيد معلوماتي هام، خاصة لما أدركوا تأثير الدين الإسلامي والطرق الصوفية في تحريك الضمير الجزائري ودعوتهم إلى الالتفاف حول القضية الوطنية[41].

وعلى الرغم من فشل معظم المقاومات الشعبية التي تخللت القرن التاسع عشر في تحقيق نتائج مؤثرة في الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر إلا أنها نجحت ولو بشكل ضئيل في تغيير ذهنيات واعتقادات المجتمع الجزائري، الذي تعززت لديه قناعات ضد الاستعمار واعتقادا راسخا في محاربة العدو واستئصاله من جذوره، ولعّل من المقاومات الشعبية التي ظهرت بمطلع القرن العشرين[42] التي تشكل هي الأخرى وجها من وجوه دفاع الجزائريين ضد الظلم والقهر والاستعباد نذكر أهمها ما يلي:

ثورة عين التركي سنة 1901، وتعرف أحيانا بثورة مليانة، وأحيانا أخرى بانتفاضة المرغريت [43] حيث ثار سكان قرية أدلية بالقرب من مدينة مليانة [44]، وأعلنوا الجهاد ضد الفرنسيين وذهبوا إلى الانضمام إلى مقاومة بوعمامة الذي كان ما يزال في حالة ثورة وتعود أسباب هذه الإنتفاضة إلى عدة أسباب منها:

أوضاع الجزائريين الإقتصادية الصعبة القاسية.

في الوقت نفسه يتهم أسقف كنيسة الجزائر زعيم الثورة بن الحاج بالتعصب لقوميته

بالإضافة إلى تبنيه أفكار الجامعة الإسلامية، وكلها عوامل أدت إلى اندلاع هذه الثورة. واتهمت الإدارة الفرنسية بعض المخبرين الإنجليز بتحريضهم لعدة انتفاضات وذلك بتوزيع السلاح على الجزائريين لخلق حالة لا استقرار في الجزائر، ومحاولة إرباك النظام الفرنسي. كما رجّح الكولون فكرة العامل الديني والوطني من خلال عدة مقالات تضمنتها صحفهم التي تذهب إلى أبعد من ذلك حين تتهم الجزائريين أنهم لا يفقهون التعامل الديمقراطي السلمي، بل همهم الوحيد هو إثارة الثورات والفوضى لا غير [45].

فبقدر ما كانت ثورة عين التركي الصاعقة التي حلت بالنظام الفرنسي، كانت إلى جانب ذلك عاملا مهما و أساسيا بالنسبة له، حين نبهت هذه الأوساط إلى مستقبل الجزائر ومحل سياسة الإدماج والثمار التي حققتها في ضوء حالة لا استقرار التي تعيشها الجزائر، الأمر الذي جعل المجلس الوطني الفرنسي يخوض في نقاشات حادة لتطرح من جديد فكرة أن «**الجزائر مستعمرة فرنسية وليست امتدادًا لها**»[46]، ونادت إلى ضرورة تبني نظام خاص للجزائر يمنح الأهالي بعض الحقوق في الضرائب والعودة إلى العمل بالقضاء الإسلامي لإزالة أسباب السخط وكسب الأهالي.

من جهة أخرى تسببت ثورة عين التركي في ظهور نظام خاص، يعرف بالمحاكم الرادعة بمقتضى قرار 20مارس و28 ماي لسنة 1902م، وهي قوانين أضيفت إلى الإجراءات الاستثنائية التي عاشتها الجزائر، إذ لم يكن للجزائريين حق الإستئناف للأحكام وأعطيت سلطات المحاكمة والنفي والطرد، والسجن إلى الحاكم العام ومساعدين (أي العودة إلى نظام ما قبل 1870م)، ورغم المعارضات الشديدة التي كانت ضد هذه السياسة إلا أنها ظلت دون جدوى.

ثم كانت ثورة عين بسام سنة 1906م، و هي سلسلة من أحداث متعاقبة متصلة كانت لها أصداء قوية في عقول الجزائريين، التي أظهرت دون شك حالة الغليان التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة من تاريخها، ورفض الأهالي المتمسكين بقوميتهم العربية والإسلامية لكل تدخل أجنبي يحد من سيادتهم، لذلك وقعت عدة هجومات على مراكز الدرك الفرنسي ثم انتشرت إلى باقي القرى الجزائرية الأخرى[47].

أما أسباب هذه الثورة فتكاد تكون مجهولة على الرغم من أن الإدارة الفرنسية كانت ترجعها إلى انتشار الأفكار القومية والجامعة الإسلامية، وتصرّ كثيرًا على فكرة التعصب. ومهما يكن

فإن دواعي هذا السخط مرجعه إلى رفض الجزائري التخلي عن معتقداته وأفكاره، و لأجل هذا فقد سنّت الإدارة الفرنسية إجراءات اضطهادية جديدة تعرف «بمنشور جونار» أرسلها بنفسه إلى رؤساء العمالات الثلاثة عندما كان حاكما عاما للجزائر، حثّ فيه على ضرورة غلق المقاهي المشتبه فيها، ومنع المهرجانات الجزائرية المشكوك بأمرها، وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، وأن يسجنوا كل جزائري غير موثوق به، ثم صدر بعده في عام 1908م قرار يمنع فيه الجزائريين من الحج إلى مكة المكرمة بحجة وجود داء الطاعون والكوليرا بالمشرق العربي ، والجدير بالذكر هو أن فرنسا كانت تتحين كل الفرص لإذلال الجزائريين والحد من نشاطهم المعادي لها.

لقد كان نشاط الإنجليز التوسعي الاستعماري في إفريقيا حافزًا ودافعًا قويًا لهم

ليبعثوا وينشطوا توسعهم بالصحراء الكبرى الجزائرية، فكانت مهمة الضابط «فلاترز»[48] في أكتوبر 1879 في رحلة استكشافية هدفها مدّ طريق صحراوي من الجزائر إلى النيجر ثم تشاد، وقد تشكلت هذه البعثة من مائة وخمسون شخصًا من بينهم خمسة وعشرون فرنسيًا، لكن مقاومة سكان التوارق عرّقلت وأعاقت هذه المهمة لتستأنف ثانية في 04 ديسمبر 1880 باتجاه منطقة الهوقار حيث قتل الضابط فلاترز في 16 فيفري رفقة عدد كبير من الفرنسيين في أحد مداشر المنطقة وشكلت هذه العملية منعطفا حاسما وخطيرًا بالنسبة لمستقبل استكشاف المنطقة من قبل الاستعمار الفرنسي، وعجّلت بسقوط ضحايا أخرين منهم ثلاث رهبان (ريتشارد و بوبلار و مورا) [49].

ولهذا السبب اهتم الفرنسيون بإنشاء مراكز عسكرية متوغلة في أعماق الجنوب فيما بين 1893م،1894م، وشهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر رحلات كثيرة إلى الصحراء وأشهرها رحلة ايميل جنتل وفولي شانوان و فورو بين 1895م إلى سنة 1900م، وكانت بشرى حلول القرن العشرين بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر هو احتلال عين صالح نظرًا لأهمية التوسع في الجنوب، ثم ازداد زحفهم نحو منطقة توات و الهقار ثم تيمون، وأصدرت عدة قرارات لتنظيم الإقليم الصحراوي مؤقتا ومما تضمنته هذه القرارات ما يلي:

1/ في انتظار التقنين النهائي للإقليم الصحراوي لا بد من إنشاء إدارة ملحقة للشؤون الأهلية متصلة بقائد ناحية الجزائر بالنسبة لمنطقة توات وإلى ناحية الجنوب الوهراني.

2/ إنشاء ملحقات في عين صالح وفي إيغلي تتضمن تعيين:

- ضابط للشؤون الأهلية برتبة نقيب.
- نائب برتبة نقيب أو ملازم.
- تعيين مترجم وخوجة وكاتب [50].

من جهة أخرى خاض التوارق معركة ضد الفرنسيين تسمى **بتيت** المشهورة في 7 ماي 1902م، ثم أخضعت منطقة الساورة من قبل الفرنسيين سنة1903م، أما سنة 1904م فقد تميزت بتنظيم عملية الدفاع عن منطقة الجنوب الغربي وإنشاء هياكل جديدة لمواجهة غزو القبائل للقوات الفرنسية، ثم ازداد التوسع نحو تندوف ثم إلى أدرار سنة1905م [51] وكانت المفاوضات التي أعقبت مؤتمر الجزيرة سنة 1906م قد منحت السلطات الفرنسية صلاحيات واسعة لمراقبة الحدود الجزائرية المغربية. و اهتم الفرنسيون خلال عمليات استكشاف الجنوب بدراسة الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها هذه المناطـــق

والتعرف على المظاهر الجغرافية والتضارسية وحتى المناخية.

وللإشارة فقد وقعت عدة انتفاضات بمنطقة الأوراس مابين سنتي (1916م 1917م) كانت بدايتها انتفاضة 10 نوفمبر 1916م بسبب رفض أهالي المنطقة لقانون التجنيد الإجباري و اتخذت هذه الأحداث أجواءً خطيرة في كامل الجنوب القسنطيني[52]، للتوسع فيما بعد إلى حدود مدينة بريكة في 12 نوفمبر وخلف ذلك نحو ثمانية عشرة قتيل، عندما تم إختيار حوالي ألف وخمسمائة رجل من المنطقة لأداء الخدمة الوطنية ،ثم انتشرت الفوضى إلى ناحية الأوراس الشرقي والجبال الواقعة بين عين كرشة وخنشلة، مما جعل السلطات الفرنسية تستدعي ستة ألاف سنغالي للتدخل بواسطة عمليات عسكرية خسرت فيها فرنسا خمسة عشرة قتيل وثلاثون جريح، بينما خسر المسلمون مائة قتيل.

وقد استفسر السيد كليمنصو يوم 16 نوفمبر 1916م عن أسباب هذه الأحداث فرد عليه وزير حربيته بقوله: «لقد حلت محل الحماس، الذي قام في بداية الحرب كراهية تزداد شيئًا فشيئًا للخدمة العسكرية ،تلك الكراهية التي أدت إلى خسائر كبيرة بين الجنود والقناصة الجزائريون» [53]

فكتبت جريدة الإقدام حول هذه الوقائع ما يلي: «**في سنتي 1916 م و1917م أحرق**

الأهالي الذين ثاروا ضد تجنيد أبنائهم، وإرسالهم إلى الخناق وشووا ولعنوا.. وما تزال فضائع بلزمة ماثلة في الأذهان ونحن نعلم ماذا نستطيع القيام به، هذه الجيوش التي تطلق العنان لغريزتها الحيوانية « [54].

ولعّل الجدول الآتي يوضح أهم المناطق التي ثارت في هذا التاريخ:

البلديات الممتزجة	عدد الدواوير المعتبرة بتعداد الثائرين	مجمل سكان البلدية الممتزجة	سكان الدواوير الثائرين	عدد الثوار	الدواوير التي سرت إليها العدوى في زعمهم
بريكة	8 من جملة 13	48139	29207	2463	
بلزمة	3 من جملة 13	41288	8448	142	1
عين توتة	3 من جملة 14	31337	8450	؟	3
عين القصر	0 من جملة 15	27671	0	0	4 أو 5
خنشلة	2 من جملة 18	65345	8267	9 أو 61	
الأوراس	1 من جملة 15	34326	6437	290	
مجموع البلديات الممتزجة الست لدائرة بـاتـنـة	17 من جملة 92	248106	68889	2904 أو 2965	
المجموع:	**21 أو 22 من جملة 113**		**74708**		**8 أو 9**

(55)

2 **أوضاع الجزائر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية مطلع القرن العشرين:** ليس لنافي هذا المجال إلا التشهير بالسياسة التعسفية اتجاه الجزائريين الذين عانوا ويلات القهر والتسلط ،منذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر، وحسبنا في ذلك تبيان الحقيقة المؤلمة التي ذاقت بها صدور الأهالي الجزائريين طوال هذه الفترة من التاريخ ، سيما وأنهم ذاقوا كل أصناف الاستعباد

والحرمان، وقاموا بكل أنواع أعمال السخرة وعانوا المجاعة والجهل والإبعاد والإبادة الجماعية بحجة نشر رسالة الحضارة والتمدن المزعومة وبدافع الحقد الأعمى ضد الإسلام والمسلمين على أن الجزائريين ينتمون إلى السلالة المستضعفة المتخلفة التي هي بحاجة إلى من يثقفها ويرسخ فيها معاني التربية الصادقة [56] ، ومهما يكن من أمر فإن الإطار العام للمجتمع الجزائري أثناء فترة الإحتلال عرف تجمعين أساسيين هما:

المجموعة الأولى: شكلتها الجالية الأوروبية التي تمكنت من السيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد وأصبحت تحتل مركزًا اجتماعيا هاما غالبيتهم من الإقطاع في الريف والرأسماليين في المدن، وميزة هذه الفئة التعصب وإشاعة النزعة العنصرية الشديدتين ضد الجزائريين.

المجموعة الثانية: وهي تتشكل من الشعب الجزائري الذي يحتل المركز الأسفل من السلم الاجتماعي، تعيش على هامش الحياة، وتعاني صنوف الحرمان والفـــقر [57]، أي الجزائريين دون الأوروبيين وهما طبقتان أحدها طبقة عاملة وتضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين (فلاحين وعمال) في الريف يشكلون 91 % من مجموع السكان، أما الطبقة الثانية وهي الفئة المتوسطة من التجار وأقلية مثقفة من ذوي المهن الحرة وبعض الموظفين في إدارة الإحتلال وكذا من ملاك الأراضي في الريف [58] .

وكان من جملة التحقيقات التي خصصت لدراسة أوضاع الجزائر الإجتماعية أنه من بين أربعة ونصف مليون مسلم في الجزائر، أربعة ملايين لا يملكون شيئًا من الدنيا، وقد جاء على لسان المفكر الإسلامي شكيب أرسلان ما يلي: «..**لا غزو بعد هذه البراهين الجازمة التي لا تقبل أدنى جدال، أن يبقى أربعة ملايين ونصف المليون نسمة مسلمة هناك في الجزائر لا يملكون سوى نفير، ويعيشون بأجرة عملهم اليومي، أو بالأحرى لا يعيشون**» [59].

ومهما يكن من شيء فإن أوضاع الجزائريين بمطلع القرن العشرين كانت قاهرة ولا تبعث على الارتياح على خلاف بعض الدراسات التي تذهب إلى القول: «**أن فرنسا أرخت على البلاد السكينة وأكسبتها نظامًا ونجاحًا ماديًا ،غير أن هذه المنافع والفوائد التي أتت بها السيادة الأوربية في الأقطار الإفريقية كما في غيرها من الأقطار الشرقية كان من شأنها أن خلقت نوعا جديدا من الوحدة والتضامن والتماسك بين أهل البلاد، حتى غدوا جميعًا على مستوى متماثل في الإجماع على شنأة الفاتح الأوروبي**» [60].

ولنا أن نتساءل بدورنا أين هو التقدم والسكينة التي جاء بها الأوربي لأهل البلاد الجزائرية، غير الموت والدمار، فالذي يستنطق الأرشيف ويجالس كبار الذين واكبوا جرائم فرنسا، يستشف دون شك معاني البربرية التي ابتليت بها الأمة الجزائرية.

ونتيجة لهذه الظروف القاسية التي عاشها الجزائريون، فإن تعداد السكان عامة ظل يتراوح مكانه على الرغم من الارتفاع المحسوس الذي عرفه منذ سنة 1876م .

كما هو مبين في الجدول التالي:

السنة	الأهالي	المعمرون الأوروبيون
1856	2.328.091	159.282
1872	2.125.052	279.691
1891	3.577.063	530.894
1901	4.098.955	640.976
1906	4.447.788	680.263
1911	4.740.525	752.043
1921	4.926.783	814.520

(61)

جدول يمثل نسب الأهالي و المعمرين ما بين 1856م إلى 1921م

ويظهر لنا من خلال هذا الجدول أنه على الرغم من أن نسبة الأهالي تفوق بكثير فئة المعمرين الأوربيين لكن هذه الأقلية ظلت مسيطرة بفضل إمكانياتها المادية ووسائلها التقنية كما لم يعرف تعداد سكان الجزائر تطورًا كبيرًا بسبب الممارسات والإجراءات الإضطهادية التي طبقتها فرنسا، وظل معدل النمو مثلا بالجزائر العاصمة ما بين 1931 إلى 1936 لا يتعدى 7.9 % ، و قد نبّه المجلس البلدي سنة 1932 إلى هذه الحالة الإجتماعية التي تزداد سوءا وبخاصة في صفوف العجزة والفقراء الذين يفتقدون لأدنى شروط الحياة (62).

ولعل من انعكاسات الأوضاع السياسية على الجانب الإجتماعي ،تدني مستوى معيشة الأهالي الجزائريين وتفشي ظاهرة المرض والمجاعة مما جعل الجزائري يفضل الفرار إلى ديار الغربة على البقاء بوطنه.

ولدراسة الجانب الصحي والنفسي للجزائريين خلال الإستعمار الفرنسي، لابد من الوقوف والتمعن جيدا في أوضاع الجزائر الاقتصادية المتأزمة التي أثرت سلبا على نشاطاته الاجتماعية، مما علق وضعا يصعب التغلب عليه ولنا في ذلك أن نستعرض بعض ما جاء في الوثيقة التي أصدرها حزب حركة الإنتصار حول الوضع في الجزائر [63] لقوله: « **مع أن نظام المساهمة الفلاحية كان قائما في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي، فإن الإقطاعية الزراعية الإستعمارية أذلت هذه الجماهير إلى الحضيض الأدنى من الحياة حتى أصبحوا يمثلون ضعفا جسمانيا معرضا لكل أنواع الأوبئة... إن العمال الفلاحين في الجزائر لا يتناولون من الكلوريات إلا ثلث ما يتناوله العامل الأوروبي منها**»[64].

وتبعا لهذه الحالة فقد عانى الجزائريون الكثير بسبب الأمراض الفتاكة مثل (مرض السلّ، الزهري،التيفوس...) [65] ويذكر توفيق المدني أن الحاكم العام موريس فيوليت أشار في أحد كتبه إلى تدني الحالة الصحية للجزائريين إلى جانب التقارير العسكرية التي تتعرض بالدراسة إلى حالة الشباب الذي لم يقبل دمجه في الخدمة العسكرية، فمن بين ثمانية عشرة ألف وستمائة وسبعة شاب تم تصريح حوالي ثمانية ألاف ومائتي وثمانية وستون شاب لسوء حالتهم الصحية.

بالإضافة إلى وفاة العديد من الأطفال في مقتبل العمر مقارنة بأطفال المعمرين، يضاف إلى ذلك قلة المستوصفات وعدم صلاحيتها لتقديم العلاج المناسب [66].

وعموما فإن الحالات المستعصية من الأمراض مرجعها بالدرجة الأولى للحرمان الإجتماعي وسوء التغذية المزمن في المدن والأرياف الجزائرية، فبعدما كان كل جزائري لديه خمسة قناطير من الحبوب خلال سنة 1871م تناقص ذلك إلى أربعة قناطير سنة 1900م ثم أصبح قنطارين ونصف قنطار من الحبوب سنة 1940م [67]، من جهة ثانية ترجع الدراسات الديموغرافية [68] أسباب تدني المستوى المعيشي للجزائريين إلى إرتفاع معدل النمو الديمغرافي قبل 1914م وفق المخطط التالي:

السنة	النسب
1861	2.733.000 م ن
1891	3.577.000 م ن
1921	4.923.000 م ن

كما تعدّ ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الخارج أمرا منطقيا وحتميا نظرا للأوضاع القاسية التي واكبها الجزائري في ظل نظام إستعماري زجري لا يعرف الرحمة والشفقة، ويمكننا تصنيف أسباب هذه الهجرة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أهمها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الخارج وفقدان الجزائري لأرضه لصالح الأوربيين [69] وتسخيرهم عمالا وفلاحين عليها، من جهة أخرى فإن اقتصاد الجزائر ظل اقتصادا استغلاليا تابعا لفرنسا، وكان لهذه الظاهرة عواقب سلبية وحتمية كتراجع عائدات الإنتاج الزراعي الذي أصبح لا يفي حاجات السكان حيث انخفض محصول الحبوب من 19.6 مليون قنطار ما بين (1901م إلى 1910م) إلى ستة عشرة مليون قنطار ما بين (1921م إلى 1930م) وتراجعت الثروة الحيوانية بنسب كبيرة تبعا للجدول المبين أدناه:

السنة	عدد رؤوس الأغنام
1887	أكثر من 10.000.000 رأس
1887 1917	8.000.000 رأس
1923	أكثر بقليل من 5.000.000 رأس
1927	5.000.000 رأس

[70]

أما بالنسبة للقطاع التجاري فقد سيطر الكولون على التجارة الداخلية والخارجية والخدمات مما سمح بتزايد نسبة المعمرين الفرنسيين في المدن بسبب تطور هذا القطاع على الشكل التالي:

1986	. % 63.6
1904	. % 65.6
1926	. % 63.6

أما في المجال الصناعي لم تكن في الجزائر صناعة ثقيلة وإنما صناعات فلاحية وغذائية تخدم بالدرجة الأولى الزراعة الأوروبية حيث بلغت المؤسسات الصناعية سنة 1901م إلى 10307 يضاف لجملة المشاكل الاقتصادية السابقة التوزيع غير متكافئ للميزانية وثقل الضرائب القانونية والدينية مثل الزكاة و العشر وضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجر.

وقد رافق هذه المشاكل الإقتصادية عوائق اجتماعية منها كبر حجم الأسرة الجزائرية وارتفاع محسوس في عدد سكان الأهالي ما بين 1886م إلى 1921م [71] مما حتم على الكثير من الأفراد البحث عن العمل لتحسين وضعياتهم.

و كان للحرب العالمية الأولى دور هام في فتح باب الهجرة نحو فرنسا بعد رفع القيد عنها بصدور قانون 15 جويلية 1914م ، خاصة وأن فرنسا طبقت عدة قوانين استثنائية على الجزائريين مثل قانون الأهالي والتجنيد الإجباري الذي كان السبب المباشر لعدة هجرات جماعية وفردية، يضاف لهذه الأسباب المطاردات العسكرية الفرنسية للثوار بعد ثورة المقراني سنة 1871م ،الذين أيدوها وتعاونوا معها ورفضوا الإقامة في ظل نظام ظالم كان تميز بالإضطهاد والقسوة ضدهم.

ثم تأتي بعد ذلك الأسباب الدينـــية والثقافـــية, حيث سعى الإستعمار الفرنسي بشتى الوسائل إلى طمس معالم الشخصية الجزائرية من خلال محاولات التنصير التي قام بها لافيجري لتحويلهم عن عقيدتهم الإسلامية، بالإضافة إلى مراقبة المؤسسات الدينية ، والإعلان عن المواسم الهامة وكذا، تعيين قضاة المسلمين، أما في المجال العلمي والتعليمي فلم تكن تسمح فرنسا لأبناء الجزائريين بالتمدرس أو الأخذ بشروطه، هذا في الوقت الذي ظهرت فيه فكرة الجامعة الإسلامية في المشرق العربي وانتشار النهضة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي على أوسع نطاق.

هناك نوعان من الهجرة جماعية وأخرى فردية ،ورغم انعدام الإحصائيات الدقيقة فإن المؤرخين تحدثوا عن حملات من المهاجرين الجزائريين نحو العالم الإسلامي

والمشرق العربي،على وجه الخصوص وكذلك نحو فرنسا، حيث اتجه أغلب المهاجرين الجزائريين نحو سوريا من عدة مدن جزائرية مليانة سنة 1899م وسطيف سنة 1910م ثم قسنطينة سنة 1911م بينما يذكر شارل أندري جوليان، [72] أن حوالي ثمانية شخصا غادروا تلمسان في 16/12/1913م متجهين إلى سوريا فارين من اضطهاد الخدمة العسكرية ،وتشير إحصائيات أخرى أن نسبة الهجرة نحو فرنسا قد اقتصرت على فئة معينة من الأهالي الجزائريين تمثلت بصفة خاصة في العمال والكادحين،ولعل أكبر مركز كان المهاجرون يتجمعون فيه هو العاصمة باريس وضواحيها. وتقدر بعض الإحصائيات أن عددهم قارب ستون ألف إلى 1928م [73] ،أما العدد الكلي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا خلال سنة 1939م فكان يتراوح بين 73000 و 74000 [74].

وما تجدر الإشارة إليه هو أن جموع المهاجرين الجزائريين كانوا عمالا عاديين ليست لهم مؤهلات فنية استنادًا إلى مواقع أعمالهم وكانت نسبة كبيرة منهم تشتغل بمصانع الغاز وفي ورشات الفحم، وفي مصالح التنظيف الخاصة بالبلديات، والتخزين والمستودعات «ولعّل ما يميز الهجرة إلى فرنسا أنها من النوع المؤقت وذلك أن مدة إقامة المهاجرين كانت تتراوح بين ثمانية وثمانية عشرة شهرا، وكانت نسبة 50 % ،منهم لا تتعدى ثمانية أشهر، يعودون بعدها إلى الجزائر لحصد المحاصيل الزراعية وحرث الأرض قبل العودة من جديد إلى فرنسا». وعمومًا فإن هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا كان بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاهرة، لأن أعمالهم البسيطة لم تعد تكفي الفرد البسيط على سد حاجـــاته، بحيث أن دخله لم يتعدى في هذه الفترة 1,50 فرنك [75]، وقد كان لهذه الهجرات المتعاقبة دور هام في زيادة قلق فرنسا اتجاه موجات هجرة اليد العاملة الجزائرية، ويذكر مالك بن نبي أن مستشارًا باريزيا اقترح إنشاء حزام وقائي حول باريس يحميها من غزو أبناء المستعمرات [76].

وما تجدر الإشارة إليه هو أننا نلاحظ كثرة التقارير الفرنسية التي خاضت في موضوع الهجرة الجزائرية نذكر تقرير السيد فارني [77] الذي يرجح أسباب الهجرة إلى العامل الاقتصادي ، والسيد لوسياني مدير الشؤون الأهلية الذي يذهب إلى ما أسماه بالدعاية العثمانية والتحريض الخارجي [78].

أما السيد «هاباتي» فهو يرجع مشكل الهجرة إلى العامل العسكري أي إلى قضية التجنيد الإجباري، أما تقرير الســـيد باربديت المبعوث الخاص للحاكم الفرنسي للجزائر إلى تلمسان

سنة 1911م، فهو يعد من الأهمية بمكان لأنه يعد إحصاء كامل وشامل بجملة المشاكل والأسباب التي جعلت الجزائريين وخاصة سكان تلمسان يفضلون الهجرة على الإقامة في ظل سلطة مستبدة ظالمة.

وقد ارتأيت أن أنقل أهم ما جاء في هذا التقرير [79]، حتى نستدل على ما تضمن هذا الموضوع من حقائق ودلائل جعلت الجزائري يفر من وطنه ليلقى المصير المجهول، ومهما يكن فتقرير باربادیت يلخص أسباب الهجرة التلمسانية في النقاط التالية:

1 أكدت معظم شهادات الجزائريين، الذين وقفوا أمام لجنة التحقيق أن الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، التي تنوي الإدارة فرضها على الجزائريين هي السبب الأساسي في تعاستهم وشقائهم، وذلك أن فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين معناه أن أبناءهم سيجبرون على محاربة إخوانهم في الدين.

2 إن قانون فصل الدين عن الدولة الذي بدأ تطبيقه في فرنسا منذ سنوات، إذا طبق في الجزائر قد يؤدي إلى نزع الإمتيازات القليلة التي تتمتع بها بعض المؤسسات الدينية.. الذي سيؤدي لا محالة إلى تشريد وضياع كثير من العاملين في هذا الميدان.

3 بالرغم من أن تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية معترف به قانونا، فالإدارة الفرنسية تعمل كل ما في وسعها لعرقلتها والحيلولة دون تأسيسها.

4 عدم مراعاة الإدارة الفرنسية لأبسط القوانين الإسلامية ففي الميدان الوراثي، تنص هذه القوانين على أن أهل الفقيد يرثونه تلقائيا حسب درجة اقترابهم، أي أن الأبناء، البنات والزوجة هم الورثة الأوائل الشرعيون..

5 يعدّ قانون الأندجينا من أهم العوامل المساعدة على الهجرة الجزائرية في تلمسان بالذات نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي.. ولكنه طبق كذلك على الحضر والنبلاء والمثقفين وأعيان البلاد، وغيرها من الطبقات الراقية بتلمسان

6 لم يرتح الأهالي يوما لمحكمتي «الردع والجناية» منذ إنشائهما في تلمسان، واعتبروها محكمتين إستثنائيتين...الخ.

7 إجبارية الحصول على رخص للتنقل من مكان إلى آخر في الوطن تعدّ من المهانات الكبرى التي سلطها الاستعمار الفرنسي على الأهالي الجزائريين.

8 ثقل الضرائب التي يزداد حمله سنة بعد أخرى، فقد عدّه التقرير كارثة كبرى خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار...الخ.

بالإضافة إلى ثقل الضرائب، هناك ضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون أجر التي كانت تفرضها البلدية على المواطنين الجزائريين التي تتراوح ما بين ثمانية عشرة سنة إلى الخمسين...الخ.

9 تعويض العدالة الإسلامية ونزع المهام القانونية من يد القضاة المسلمين وجعلها بين أيدي القضاة الفرنسيين [80] هو أمر يتنافى مع الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري من تقاليد وعادات وثقافة وأخلاق وغيرها.

10 وقد وقف التقرير مطولا عند الأوضاع السياسية المؤلمة التي كان الجزائريون يعيشونها وعددوا مساوئها وسلبياتها المختلفة. وفي الوقت نفسه نجد اليهود وغيرهم من الغرباء عن البلاد، يحصلون تلقائيا على الجنسية الفرنسية بمجرد وصولهم إلى الجزائر، فالتمثيل الجزائري كاد أن يكون منعدما تمامًا...الخ

11 حدوث أزمات اقتصادية كانت تلمسان تعيشها وتئن تحت وطئتها.. ارتفعت الأسعار وازدادت تكاليف الحياة غلاء[81]...الخ.

12 التنافس التجاري الفرنسي في المنطقة الذي يفرض يوما بعد آخر موارده المصنعة على سكانها مما أدى إلى إفلاس كثير من التجار الصغار والحرفيين والعاملين في الصناعة التقليدية.

13 تذمر الأهالي في تلمسان وضواحيها، وتعصب الإدارة الفرنسية إزاءهم وتفضيل اليهودي على المسلم.. الخ.

14 قهور المسؤولين عن قطاع التعليم وتلاعبهم بالأطفال الجزائريين بحيث

15 وضعوهم في أيدي ممرنين غير متكونين.. وما تجدر الإشارة إليه هو أن تقرير باربادیت الذي تضمن الأسباب الرئيسية للهجرة التلمسانية نحو المشرق العربي يمكن اعتماده بالنسبة

لكل الهجرات الجزائرية، لأنها منطقية وتعتبر صريحة عما كان يعانيه المواطن الجزائري من قهر وحرمان وتسلط من قبل إدارة الإستعمار.

ومن الملاحظات الهامة حول التقارير الفرنسية حول الهجرة الجزائرية باستثناء تقرير باربادیت، لا يمكننا اعتماد التفسير الاقتصادي لعامل الهجرة نحو الخارج على أكبر تقدير، لأن التفسير الاستعماري الحديث يجعله في مقدمة الأسباب الداعية إلى تفشي هذه الظاهرة بل وتهدف هذه الدراسات إلى إنكار الطابع الوطني لهذه الانتفاضات والمقاومات الجماعية لأساليب البطش الفرنسي.

وقد كانت المجاعة أحد النتائج الإقتصادية للإستعمار الفرنسي، وبخاصة عندما قام بمصادرة أراضي الجزائريين وتشريد ملاكيها ، ونذكر أحد أمثلتها عامي 1867م 1868م والتي ذهب ضحيتها حسب التقديرات الرسمية حوالي ثلاثمائة شخص و الحقيقة أنها تجاوزت نصف مليون نسمة [82].

ثم عرفت الجزائر في العشرينات من القرن الماضي مصاعب اقتصادية جمة، كان الجفاف أحد أسبابها، نتج عنها مجاعة رهيبة سنة 1920م هجر على إثرها معظم الناس أرض الجزائر إلى الخارج خاصة إلى فرنسا، وليس لنا هنا للتدليل على هذه الكارثة أكثر مما جاء على لسان المؤرخ الفرنسي جوليان[83] بعنوان المفاجئة «**الجزائر في حاجة إلى قمح**»، لقوله إن الأزمة التي ضربت الجزائر في هذه الفترة بالذات لها عدة دوافع وعوامل، والكولون أحد صانعي هذه الفاجعة ، لأن ظاهرة تناقص حصص القمح من السوق الجزائري مردها إلى الفوضى الإقتصادية التي نتجت عن تأخر وصول إمدادات القمح إلى الجزائر، نظرًا لإهمال رجال العمالات الثلاثة بحيث قدموا إحصائيات مزورة عن حقيقة الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر مما جعلها لا تتحصن لمواجهة هذه المعضلة[84].

وعلى الرغم من ذلك لم يعد يهم الكولون إلا التفكير في مصالحهم الشخصية والعمل على رفع سعر القمح، في حين كان الأهالي يعانون أزمة مجاعة حادة، من جهة أخرى يرجع المؤرخ جوليان أحد أهم الأسباب التي منها أن عربات القمح التي كانت مخصصة للجزائر لم تنطلق من مغنية ووجدة، حسب المخطط المقرر لذلك حولهـــــا

الكولون صوب المدن المغربية الأخرى ثم إلى إسبانيا، على الرغم من قرار 05 مارس الذي يمنع

صراحة نقل البضائع والمنتوجات إلى المغرب.وقد نتج عن هذه الأزمة تفشي حالة ذعر كبيرة بين الأهالي الذين تركوا منازلهم باتجاه المناطق الشمالية أملا في الحصول على القوت، وتشير الإحصائيات أن عدد المحرومين بلغ تعدادهم أكثر من ثمانية مائة ألف شخص، وقد ساعدت هذه الأحداث كولون الجزائر في توسع ثرواتهم سيما بعدما أصبح سعر قنطار القمح الواحد بـــ خمسة وستون فرنك و ارتفع سعر الخبز إلى 1,50 فرنك ،وعلى الرغم من وعود الحكومة باتخاذ تدابير إستعجالية لمواجهة المشكلة، إلاّ أن حالات الوفاة ازدادت بالجزائر واستمرت إلى سنة 1925م في حين علقت جريدة الإقدام على الحدث بأنه يمثل فضيحة للسلطات الفرنسية التي لم تتمكن من فك مسببات المعضلة مما أدى إلى تفاقم الهجرة الريفية نحو المدن[85].

وقد ترجمت عدة تقارير لمصالح البلدية والإدارة مخاوف وقلق الفلاحين لقول السيد مكسيميليان :« إن سياستنا الزراعية هي المسؤولة عن المجاعة التي ضربت الجزائر » [86].

ولنا هنا أن نتساءل: «**هل يصدق الرأي القائل بأن فرنسا صنعت سعادة الأهالي وعزتهم كما ادعت عدة دراسات غربية ؟ !**«

يقول جونار: «**جئنا لنشعل معالم الحضارة في الجزائر فأطفأنا الشموع التي كانت فيها**» وهذا أحد دلائل البربرية الفرنسية بشهادة حاكمها العام سابقا ،حيث أن وضعية التعليم في الجزائر إبان العهد الإستعماري اقتصر على جميع أبناء الفرنسيين والمتفرنسين، أما أبناء هذا الوطن فظلوا بعيدين تماما عن كل محاولة تقربهم من الدراسة أو العلم، كما لم تكن الحكومة تفتح مدرسة إلا حيث توجد جالية فرنسية، مما دفع بالأهالي الجزائريين إلى التقرب من المدارس القرآنية والزوايا ليتلقوا فيها بعض العلوم.

لكن الإدارة الفرنسية سعت بكل الوسائل المتاحة إلى الحد من انتشار هذه المراكز وسعت في نفس الوقت إلى منع تدريس اللغة العربية ومحاربتها ومطاردتها في كل مجالات الحياة في الجزائر فأبعدتها أولا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي، ما عدا المحاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث بقي فيها العمل يجري باللغة العربية، وكذلك في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية التي يقطنها عدد قليل من الجزائريين[87]. ومهما يكن فإنه بات يخشى من زوال اللهجة الدارجة بسبب ما قابلها من كلمات فرنسية دخيلة تسربت إلى ألسنة الجزائريين، ومن ذلك أضحت اللّغة العربية لغة أجنبية في نظر القانون الفرنسي ولا يحق

لها أن تصبح صالحة للتعليم «لأنها كانت في نظر الصليبية العالمية هي المنطقية والطبيعية لاعتناق الإسلام وانتشاره في إفريقيا، فإنها أعدت العدة لمحاربتها بكل السبل والطرق، ووضعوا العراقيل في سبيل انتشارها وأغلقوا المساجد ودور التربية والتعليم» [88].

وهناك دراسات رسمية [89]، تؤكد أنه بعد أربعة وتسعين سنة من الإحتلال أصبحت حالة التعليم ضعيفة جدًا أو تكاد تنعدم في عدة مناطق كثيرة من الجزائر، وإذ قارنا نسبة المتعلمين بين الأوربيين في الجزائر عنه لدا الأهالي نجد عند الأول 4/5 ولدا الثاني 1/5، أما عدد المدارس الأوروبية فهي تناهز ألف ومائتين مدرسة يقابلها مائة وعشرة ألاف تلميذ لتعداد سكان يقدر بـــ سبعمائة ألف نسمة، أما بالنسبة للأهالي فكان حوالي خمسمائة وعشرون مدرسة لتعداد تلاميذ يقارب ثمانية مائة ألف وعدد السكان يفوق خمسة ملايين نسمة [90].

و قد اشترط الأوروبيون أن تقام معظم المدارس القرآنية بعيدة عن مدارسهم بنحو ثلاث كيلومترات، قبل صدور قرار إلغائها نهائيا لتعوض بمدارس أوروبية جديدة،

والجدول المرفق يمثل مقارنة بين ميزانية التعليم المخصصة للأوربيين والأهالي.

السنة	ميزانية تعليم الأوربيين	ميزانية تعليم الأهالي
1907	7.013.000	1.555.000
1910	8.579.000	2.171.000
1914	10.504.000	2.627.000
1920	32.979.000	6.991.000
1924	47.801.000	11.994.000
1928	84.344.000	21.003.000

الوحدة: بالمليون فرنك فرنسي. [91]

وعلى هذا الأساس ادعى الاستعمار الفرنسي أنه ليس للجزائر ثقافة، وأن تاريخ هذه الديار تبدأ منذ سنة 1830م. واستمر في تضليل الجزائريين بالطريقة التي تعلموا بها التاريخ في المدارس الفرنسية، والجدير بالذكر هو أن فرنسا حاولت القضاء على الثقافة الجزائرية، عندما قطعت عنها جميع الروافد التي تغذيها، ومن ذلك منعتها من مواكبة التاريخ[92].

و في هذا الصدد كتب الأمير خالد قائلا: **«لا يمكن أن يتمنى المرء بعد هذا الظلم الغاشم**

إلا الموت.. فإذا كانت سياسة الإدارة المحلية القائمة على تقويض اللغة والدين وإفقار الشعب ، فقد نجحت كل النجاح. فالشعب غارق في الجهل والدين، والرجال في محنة والفقر مدقع..» [93].

لعّل من ملامح فضيحة الإحتلال الفرنسي في الجزائر، إهماله لوضعية التعليم وحرصه على الإبقاء على أمية الجزائريين وجهلهم، ومن ذلك أمكننا تأكيد «**بطلان نظرية أن فرنسا حملت إلى الجزائر رسالة التحضر والتمدن**»، لأن من يمنع التعليم عن شعب من الشعوب ليس ببعيد يسعى إلى إمكانية دك معالم حضارتة وتراثه وهو الشيء الذي عملت فرنسا على تحقيقه طوال هذه السنوات من تاريخ الجزائر، بحيث جعلت التعليم عبر كل مراحله الإبتدائية إلى الجامعية باللغة الفرنسية فقط، وقد وصف أحمد توفيق المدني ذلك لقوله: «**كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريا بحتا لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب، فاللغة الفرنسية هي وحدها لغة التدريس في كل مراحل التعليم**» [94]، ولما كانت اللغة أحد الشروط الأساسية في الهيكل القومي لأمة من أمم ودعامة شخصيتها التي هي في مجموعها نتاج ثقافي[95] وروح الأمة وعرقها النابض، بحيث يكون القضاء عليها بمثابة القضاء على ذاتية الأمة[96] لنا في هذا المجال أن نستعرض مقارنة بين عدد الأوروبيين والجزائريين في التعليم الثانوي والجامعي في الفترة الممتدة من 1920م إلى 1930م كالآتي:

التعـــليم الثـــانوي:

الجـــدول «أ»

السنة	الجنس	عدد الأولاد	عدد البنات	المجموع
1920	فرنسيين	4346	1764	6110
	جزائريين	0405	0040	0445
1924	فرنسيين	4860	1814	6674
	جزائريين	0535	0060	0595
1928	فرنسيين	4587	1833	6674
	جزائريين	0642	0048	0690

التعـــليم الجـــامعي:

الجـــدول «ب» [97]

الســـنة	الأوربـــيين	الجزائريون
1920	1282	47
1925	1486	66
1930	1907	93

من خلال الجدولين نميز حقيقة هامة، وهي أن فرنسا لم تكن تسمح بتقارب مستوى الجزائريين ونظرائهم الأوربيين، لذلك نلاحظ أن تعداد الأوربيين كان يفوق الجزائريين في الطورين الثانوي والجامعي، وإذا كان هذا حال التعليم في الثانوي والجامعي فكيف يمكننا تصور حال التعليم في طوره الإبتدائي الذي قرر بشأنه مؤتمر الكولون المنعقد سنة 1908 على ضرورة تحميده وإلغائه نهائيا على غرار ما كان يتبع في المجال الإقتصادي [98] ومن هنا يبدو لنا جليا المخطط الدقيق والواضح المعالم للسياسة الإستعمارية الفرنسية لطمس الشخصية الجزائرية وإبادتها [99]

«لم يحدث في تاريخ إفريقيا كله أن طرأ على القارة من تغيرات وبالسرعة التي تمت بها، ما طرأ عليها أثناء الفترة الواقعة بين 1880م وعام 1935م، بل أعمق هذه التغيرات غورًا وأشدها بعثًا على الأسى قد وقعت بين عامي 1890م و1910م أي في فترة العشرين سنة التي شهدت

فتح واحتلال القارة بأسرها تقريبا على أيدي الدول الإستعمارية وإقامة النظام الإستعماري.» [100].

والأمة الجزائرية واحدة من الأمم الإفريقية التي عرفت جميع صنوف القهر والحرمان سواء كان اجتماعيا أم اقتصاديا. وليس غريبا على دارس أو باحث في مجال بحثه عن الأوضاع الإقتصادية للجزائر أثناء الإستعمار الفرنسي أن يقف على حقيقة راسخة وهي أن الجزائر تحولت إلى **مملكة للبؤس والشقاء**، ولعّل أي محاولة لإظهار هذه الحقيقة بالاعتماد على الدراسات الغربية لن يكون على الإطلاق بحثا واقعيا صحيحا، لأنها اعتمدت على تزوير الوقائع وأظهرت الإستعمار بمظهر الفاتح، والحامل لرسالة التحضر، مثلما يبدو للبعض «بأنه على الرغم مما كان هناك من قمع واستغلال فإن الحكومات الاستعمارية قد صنعت الكثير من أجل الأفارقة وفي سبيل تنمية القارة الإفريقية» [101].

وفي غياب دراسات ومصادر عربية دون الدراسات الغربية، التي نطمح من خلالها إلى معرفة حقيقة ما كان يجري في الجزائر، فلا مناص لنا إذن أن نأخذ بها معتمدين الحذر والتحلي بروح النقد في التعامل معها، وللإشارة فإن فرنسا اعتمدت نظاما اقتصاديا خاصا بالجزائر من خلال اعتماد ميزانية مستقلة لصالح الكولون بمطلع القرن الماضي حيث أصدرت فرنسا قانون 19 ديسمبر سنة 1900م، الذي أعطى للكولون صلاحيات واسعة لإدارة شؤون الجزائر، وخاصة منها المالية والاجتماعية والاقتصادية، كما منحهم كذلك أحقية مراقبة ميزانية الجزائر وجهاز المواصلات والغاز والكهرباء، واتخذ هذا القانون عدة سمات منها قانون الحكم الذاتي واللامركزية وقانون الشخصية المدنية للجزائر [102].

فبعدما كانت ميزانية الجزائر ملحقة بصفة مباشرة بميزانية الدولة الفرنسية، أصبحت لها استقلالية تامة بمطلع القرن العشرين، وقد نظم هذا القانون أحوال الجزائر خاصة في طريقة تعاملها في إدارة المشاريع وتحديد العائدات السنوية لفرنسا بمقتضى القانون المالي، وبناء على ذلك، فإن ميزانية الجزائر قسمت إلى قسمين:

1 ميزانية عادية وتشمل المصاريف المعتادة والموقتة مع تحديد نسب الضرائب والعائدات السنوية. ميزانية خاصة وتشمل مجموع المصاريف الضرورية لإنفاقها في تمويل المشاريع الكبرى، ومصدرها الميزانية العامة [103].

أما مناطق الجنوب فكانت لها ميزانية خاصة تقتطع من الميزانية العامة للجزائر، وما تجدر الإشارة إليه هو أن القانون المالي الجديد كان هدفه استقلال الجزائر إداريًا وماليًا[104]، كما كان انتصارًا لفكرة الجزائر الفرنسية لأنه منح الكولون صلاحيات واسعة وكاملة على حساب الأهالي الذين فقدوا حقهم في التمثيل البرلماني والنيابي على مستوى المجلس الوطني الفرنسي، بينما كان الكولون ينتخبون الشيوخ والنواب في المجلس الوطني، ويحددون مهام رؤساء البلديات ويراقبون رؤساء العملات ويعينون الممثلين في المجلس المالي [105].

وقد ارتفعت ميزانية الجزائر تدريجيا وفق الجدول المبين أدناه كما يلي:

السنة	القيمة المالية
1901	57.885.441
1913	130.998.463
1928	720.060.006
1930	980.000.000

الوحدة: مليون فرنك [106]

وبحكم إشراف الكولون على إدارة ميزانية الجزائر، فقد استفادوا منها في مد مشاريعهم الاستيطانية وتعزيز نفوذهم الإقتصادي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية في حين ظل الأهالي الجزائريين يتخبطون في عدة مشاكل كالفقر والحرمان والمرض والأوبئة...

كما إنتهج الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله للجزائر، سياسة الاستيطان الكامل للقطر الجزائري، معتبرًا إياه قطعة من فرنسا، وفي إطار سياسة الدمج، بذلت فرنسا جهودًا كبيرة من أجل تهجير وتوطين عدد كبير من الفرنسيين، وقدمت لهم تسهيلات كثيرة لتمكينهم من الاستيلاء على الأراضي والأملاك العقارية الجزائرية، بمقتضى تشريعات وقرارات مستبدة، ومنها قانون وارني لسنة 1873م وقانون 1887م.

وقد سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، وقدمت لهم مساعدات وتشجيعات، فنمت المستثمرات الفلاحية، بفضل الإجراءات التقنية المتطورة التي طبقت لخدمتها. وتشير الإحصائيات على أن الممتلكات العقارية في الجزائر كانت تشمل على مجموع 20.800.000 هكتار، يملك منها الجزائريون ملكا شخصيا حوالي 9.200.000 هكتار، ويملك منها الأوربيون ملكا شخصيًا حوالي 11.600.000 هكتار، ومن ذلك تبدو لنا المفارقة الكبيرة

بين الجزائريين والكولون الذين أوجدوا في الجزائر إقطاعية فلاحية استولت على معظم الأراضي وسخرت لها يد عاملة بأبخس الأثمان[107].

وقد بلغت جملة الأراضي التي صودرت ما بين 1840م إلى 1950م بنحو 2.703.000 هكتار بمعدل 108 هكتارات لكل مزارع، كما لم يعد يملك الجزائريون سوى 7% من الأراضي الزراعية الخصبة في ساحل الجزائر، و17% في منطقة متيجة و15% في

وهران و 23% في مستغانم و24% في سيدي بلعباس [108].

ثم سعى المستعمر إلى انتزاع معظم الأراضي الزراعية من سكان الريف الجزائري، وطرد الأهالي إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري، وهدفه في ذلك هو تدمير الكيان الاقتصادي الوطني للجزائريين [109]، وبينما تتضارب الإحصائيات وتتباين من مصدر لآخر نحاول قدر الإمكان عرض بعضها ومحاولة مقارنتها بالإحصائيات الجزائرية، وبخاصة ما يتعلق بإنتاج الحبوب وهي الزراعة التي كانت تحتل المرتبة الأولى في الجزائر، قبل أن يتحول المعمر إلى تعويضها بالزراعات الكمالية، وعلى رأسها الكروم، وكانت الحبوب تشغل مساحة تقدر بـ 03 ملايين هكتار من الأراضي موزعة على الشكل التالي:

1.250.000 هكتار بعمالة قسنطينة

1.050.000 هكتار بعمالة وهران

700.000 هكتار بعمالة الجزائر

وكانت زراعة القمح تشغل وحدها مليون هكتار من الأراضي منها:

590.000 هكتار بعمالة قسنطينة

285.000 هكتار بعمالة وهران

275.000 هكتار بعمالة الجزائر[110]

أما عائداتها فقد كانت كبيرة قدرت بـ 300 مليون فرنك فرنسي بنوعيّها اللين والصلب، وإنتاجه كان كالآتي:

1886	6.700.000	مليون قنطار
1893	8.400.000	مليون قنطار
1902	9.200.000	مليون قنطار
1911	10.700.000	مليون قنطار
1929	08.200.000	مليون قنطار[111]

ومهما يكن من أمر فإن الإحصائيات الفرنسية بها عدة مزايدات ومغالطات فهي تصور لنا إنتاج القمح بنسب كبيرة مما يوحي إلى اكتفاء الجزائر ذاتيا من هذه المادة، بينما الجدول التالي يبين لنا حقيقة المنتوجات الجزائرية من القمح بنوعيه بالإضافة إلى إنتاج مادة الشعير، إضافة إلى زراعة الحبوب كانت الجزائر تحتل الصدارة في إنتاج مواد أخرى كالخضر والفواكه والأخشاب، التي خصصت لها مساحة تقدر بـــثلاثة ملايين هكتار من الغابات، وكانت الجزائر تنتج من هذه المادة أكثر من 300.000 قنطار في السنة وتصدر إلى الخارج حوالي 66% [112]، وما تجدر الإشارة إليه هو أنه انطلاقًا من سنة 1900م جرت عدة تغيرات وتحولات على القطاع الفلاحي للجزائر، حيث عوضت مناطق زراعة الحبوب بزراعات كمالية وبخاصة منها (التبغ والكروم) بهدف زيادة إنتاج الخمور، حيث بلغت نسبة الأراضي المزروعة سنة 1910م إلى 151 ألف هكتار ثم 400

ألف هكتار سنة 1936م [113] بمعدل إنتاج يقدر بـــ 8 ملايين هكتولتر من الخمور في السنة [114].

وكان ذلك على حساب زراعة الحبوب التي ظلت على حالها، وأصبح الجزائري لا ينتفع إلا بأقل من قنطارين من القمح في السنة على خلاف السنوات السابقة، ومن هنا نرى بأن الإقتصاد الجزائري كان ضحية هزات متكررة شهدته مابين 1919م و1925م نتيجة تدني مستوى الإنتاج الفلاحي [115] كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة الزراعية	قمح صلب	مردود الهكتار الواحد	شعير	مردود الهكتار	قمح لين	مردود الهكتار
1900 1901	5.716.695	6.1	9.149902	7.2	457.802	6.3
1904 1905	4.352.479	4.6	5.074.498	4.3	320.135	3.6
1908 1909	4.542.418	5.3	8.225.425	6.7	697.153	7.5
1911 1912	3.712.035	4.2	5.909.145	4.8	379.132	3.9
1913 1914	4.312.594	4.9	6.823.924	5.8	588.790	6

«محصول القمح والشعير بالقنطار» ومردود الهكتار الواحد (أنجز من طرف الأهالي) [116].

قد يصدق القول بوجود صناعة في الجزائر لكن لا تصدق فكرة أنه كانت للجزائر صناعة لارتباطاتها الوثيقة والمباشرة بالاقتصاد الاستعماري. وللإشارة فإن أغلب الصناعات الفرنسية في الجزائر كانت كمالية (تبغ، كروم، حمضيات...) لأنها كانت تشكل دخلا هاما للخزينة العامة.

وقد حاربت إدارة الإحتلال سياسة التصنيع في الجزائر حتى تبقى على تبعيتها للإقتصاد الفرنسي في كافة المجالات، والهدف من ذلك محاربة الشخصية الجزائرية، وخاصة منها الإقتصادية، حتى تبرز بكيان متميز في الصناعة والتجارة والزراعة [117].

ولمّا كانت تمثل مصدرًا هامًا للثروة وخاصة ما يتعلق بمادة الفوسفات والحديد وموارد الطاقة، لم يتوان المستعمر في استغلال هذه الثروات لخدمة صناعاته ومشاريعه الإنمائية في الجزائر وفرنسا [118].

في حين ترى دراسات أخرى[119] أن مستقبل فرنسا أضحى في خطر سيما ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية والعسكرية، لأنها انتهجت سياسة تتسم بالإستقلالية عن أحد أكبر مستعمراتها في شمال إفريقيا، و لم تعد تولي اهتماما للقوة البشرية ومجالات الإستغلال الهامة التي تتوفر عليه الجزائر، وقد انعكس ذلك سلبًا على الأوضاع الإجتماعية.

استولى الأوروبيون بمساعدة البنوك والشركات الإحتكارية الفرنسية على التجارة الخارجية والداخلية وأسسوا شركات متداخلة تسيطر على كل المرافق الاقتصادية في البلاد، وأصبحت الجزائر تمثل سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية، ومورداً لجلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة وقد نشطت التجارة ذات المصدر الزراعي، وتعني بذلك الكروم، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة المبادلات التجارية ارتفعت سنة 1910م بين الجزائر وفرنسا إلى حوالي مليار و88 مليون فرنك، موزعة كالآتي:

- ✓ الواردات: 543.197.000 مليون فرنك.
- ✓ الصادرات: 544.919.000 مليون فرنك [120].

و اتخذت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر عدة تشريعات وقوانين جبائية تهدف إلى زيادة مداخيل الخزينة الفرنسية، والضرائب أنواع منها: ضريبة الأعشار على الأراضي المستأجرة وتدفع نقداً وفي ذلك يقول توفيق المدني: «**كان الأهلي يدفع ضريبة على أرض صغيرة أضعاف ما كان يدفعه الفرنسي وأتباعهم عن أرضهم الشاسعة.. وقد بلغت الأراضي التي سيطر عليها الإستعمار من 1904 إلى 1927 بنحو 237.000 هكتار منها ما بيعت بأثمان زهيدة ومنها التي منحت مجانا للكولون**»[121].

وهناك ضريبة الزكاة تدفع على الحيوانات (الإبل، البقر، الغنم والماعز...) باستثناء الخيول التي كانت معفية من الضرائب لتشجيع تربيتها لأن الجيش يحتاجها، ثم ظهرت ضريبة اللازمة ثم الضريبة العربية.

وقد طبقت الإدارة الاستعمارية التفرقة بين الأهالي الجزائريين والأوربيين الأغنياء الذين كانوا يدفعون أقل من الأهالي الفقراء، فإلى سنة 1919 لم يتحمل المعمرون أعباء الضرائب [122]، في حين تذهب مصادر أخرى[123]، إلى حد الإثبات بأن الأوروبيين كانوا هم كذلك يتحملون نسبا كبيرة من الضرائب على الشكل التالي:

- ➢ كان الأوربيون يملكون من إمكانيات الجزائر نسبة 63% وكانوا يدفعون حوالي 73% من الضرائب.
- ➢ بينما كان الأهالي يملك من إمكانيات الجزائر نسبة 37% ويدفعون 27% من الضرائب.

ودون أدنى شك فإن ذلك يعتبر مغالطة وتمويها للحقيقة التي كان يعيشها الأهالي العزل، الفقراء، الذين لا يملكون من الدنيا شيئًا عكس الذي تشير إليه المصادر الأجنبية[124].

وبعدما استعرضنا جوانب من أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية ،وانعكاساتها على المجتمع الجزائري خلال فترة الإستعمار ودور الأمير خالد من خلال المطالب التي حملها إلى الإدارة الفرنسية محتجا على سياسة التعسف والظلم والإلحاق ، ويجدر بنا أن نتناول بعض الجوانب من حياة هذا القائد الوطني .

3 لمحة تاريخية من حياة الأمير خالد (مولده و نشأته):

هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد بدمشق في 14 محرم 1292هـ الموافق لـ 20 فيفري 1875م، بعدما غادرت أسرته الجزائر سنة 1264هـ الموافق لـ 1848م واستقرارها بسوريا منذ 1854م، تلقى علومه الأولى بدمشق على يد خيرة أساتذتها وكان يتردد في أثناء دراسته الإبتدائية على المدرسة اللعزارية [125] الكائنة بحي سان توما بسوريا[126] لمدة عشر سنوات من (1882 إلى 1892). كما خصص الأمير جانبا كبيرًا وهامًا لدراسة الآداب العربية، اشتهر خالد بلقب «الأمير»، وهو لقب شرفي فضله على ألقاب أخرى، كما فضله باقي أحفاد الأمير عبد القادر فهم حريصون على لقب «الأمير» يتصدر أسماءهم تأكيدًا وتمسكا بنسبهم الجزائري[127].

كان الأمير خالد متوسط الطول (واحد متر وخمسة وسبعون سنتيمترًا) مع انحناء بسيط في ظهره كان له صدر واسع وكتفين عريضتين، ولحية سوداء، وأنف مستقيم، سمات وملامح لها شبه كبيرًا بجده الأمير عبد القادر.رحل الأمير خالد مع أبيه إلى الجزائر عام 1892م، وكان عمره حينها سبعة عشرة سنة سنة، درس على نفقة الحكومة الفرنسية بثانوية لويس لوغران[128] بباريس سنة 1885م، بينما وجه أخوه مصطفى إلى ثانوية بيجو[129].بعد تخرجه منها التحق بالمدرسة الحربية سان سير عام 1893م[130] بإيعاز من جده عبد القادر، ويذكر أحمد بلغول أن طريقة إلتحاق الأمير بالمدرسة لم يكن عن غير قصد، وإنما كان وفق استراتجية ودراية واسعتين ،كان هذا عندما اجتمعت العائلة سنة 1882م بأحد مساجد دمشق ، وبعد أداء الصلوات والدعوات ، كلف الجد عبد القادر حفيده على مواصلة نضاله وكفاحه ضد الغزاة الفرنسيين ، بينما لم يكن خالد يتعدى السابعة من عمره.

وقد دع الأمير عبد القادر إبنه الهاشمي،إلى السعي لدى السلطات العسكرية الفرنسية لقبول خالد بالمؤسسة، وقد عرف عنه أنه كان كثير الحنان على حفيده وشديد الرعاية له، كما لم يكن هدف الجدّ الزج بحفيده بين يدي الفرنسيين، وإنما ينم ذلك على استراتيجية وحنكة متبصرتين.وقد كانت الحاجة تقتضي اتخاذ واكتساب تدابير وتقنيات لإدارة الحروب مستقبلا.

توسط الأمير الهاشمي لابنه خالد لدى السلطات العسكرية الفرنسية كالجنرال كولي ميغري وزير الحربية حينها ،وقد نجح الأمير خالد في مسابقة الدخول إلى المدرسة الحربية، وكان لديه مستوى بكالوريا علوم[131]. وأصبح بعدها جنديا سان سيريا من الدرجة الثانية، صف الغرباء الأهالي، وتولى قيادة الدفعة النقيب دريون[132].اضطر الأمير إلى مغادرة المدرسة الحربية سنة 1895م، لأنه لم يكن يرغب في قتال العرب إلى جانب فرنسا، وهو ما جعله يفكر في الفرار إلى المشرق العربي[133].

وقد حاول مغادرة الجزائـــر على متن باخرة إنجليزية في طريقه إلى الإسكندرية مـــا بين (22 إلى 23 جانفي 1896م)، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر، أو رخصة للتنقل، وحينها قررت السلطات الفرنسية وضع أسرة الأمير تحت الإقامة الجبرية بمدينة بوسعادة، بعدما أكدت تقارير الشرطة محاولات الأمير خالد الفرار من الجزائر[134].

وجاء في تقرير فاسي[135] ، أن خالد تجرأ على إهانة فرنسا والبصاق على رايتها، حيث استغل كامل الظروف لإظهار مساوئه اتجاه الإدارة الاستعمارية، حتى لقب «**بعدو فرنسا**»وكان يردد دائماً عبارة: «**أنا عربي وأسبقى كذلك ولن أتخلى عن مبادئي ومعتقدي، لذلك أنا أرفض كل ما يدعونني إليه أبي**»[136].

الظاهر أن الأمير خالد أجبر على الإنضمام إلى المدرسة الحربية سان سير بناءً على استراتيجية جدّه عبد القادر، لذلك كان يرفض الانصياع إلى أوامر الجيش، وعرف عنه، أنّه كان يرتدي البرنوس، ولا يرغب في الزي العسكري الفرنسي، وهو دليل تشبثه بأصالته وهويته العربية الإسلامية.وقد تحجج الأمير بمرض أبيه الهاشمي، في رسالة بعث بها إلى مدير المدرسة الحربية السيد مونار.

وفي اعتقادنا أن تبريرات الأمير لمغادرة المدرسة هي التي جعلت وزارة الحربية الفرنسية تعيد إدماجه في الحياة العسكرية في 08 ماي 1896م وظل بها حتى تاريخ تخرجه في أوت 1897م

برتبة ملازم، بصفته أهلي ،وقد ظل بهذه الرتبة مدة خمس سنوات ثم أصبح بعدها برتبة ملازم أول، ويذكر السيد أحمد بلغول في مذكراته أنه سئل عن انطباعاته من قبل مدير المدرسة حول الرتبة العسكرية الجـــديدة رد الأمير قائـــلاً: «**كذلك لا بد لهذه الرتبة أن تتشرف لأن من يحملها حفيد الأمير عبد القادر**»[137]. وفي ذلك إشارة إلى فرنسا بأن مقاومة جدّه مازالت مستمرة في شخصه.

وجّه الأمير بعد انتهاء تكوينه العسكري إلى الفرقة الأولى الصبايحية، ثم انتقل إلى فرقة الصيادين الأفارقة ، لكنه سرعان ما انسحب منها، كونها لم تكن تقبل بالضباط الأهالي، وقد أدى الأمير خالد واجبه العسكري بالمغرب الأقصى من 08 أوت 1907م إلى غاية 01 جانفي 1909م، ضمن الوحدة الرابعة.

حينها أدركت السلطات الفرنسية أنه كان من أنصار السلطان مولاي عبد العزيز، ضد مولاي عبد الحفيظ المطالب بالعرش، لذلك كان محل مراقبة دقيقة[138]، ويذكر المؤرخ ماييني أن أسباب هذا العداء مصدره اعتقال مولاي عبد الحفيظ لعمه عبد المالك[139]، والزج به في السجن. كافأت فرنسا الأمير خالد، ورقته إلى رتبة «**نقيب**» سنة 1908م، من صفة أهلي جزاءً له على مشاركته في حرب المغرب، في حين كانت السلطات العسكرية لا تسمح للأهالي بالإرتقاء إلى رتبة نقيب بمقتضى مرسوم 13 نوفمبر 1899م.

وفي اعتقادنا أن السلطات الفرنسية اضطرت إلى خرق مرسوم 1899م، حتى لا تفقد الأمير خالد، على الرغم من رفض التجنس وتمسكه بأحواله الشخصية الإسلامية، وكان بإمكانه الحصول على رتبة «**رائد**»، لو أنه قبل بالجنسية الفرنسية، كما فعل قبله الكولونيل بن داود وشريف قاضي، لكنه اعتبر هذا التصرف خروجًا وحيادًا عن قواعد الشريعة الإســـلاميـــة[140]، وبهذا الصدد نستحضر شهادة المؤرخ روبرت أجرون حين قال: «**لقد وجد الجزائريون في إيمانهم، واعتقادهم بالإسلام مأوى لهم على اختلاف مشاربهم وفلسفاتهم الخاصة. لا بد لكل مؤرخ أن يسجل بأن مقاومة هذا الشعب مصدرها ومنطلقها الإسلام وللإسلام فقط**»[141].

لقد كان حدث ارتقاء الأمير خالد إلى رتبة نقيب بالأمر الهام والمفاجئ، لأنه كان يظن أن كل شيء انتهى برفضه التجنس. ويذكر المؤرخ ماييني جلبار أن وزير الخارجية الفرنسي ستيفان بيشون [142]، قد أدى دورًا هامًا في ذلك. غادر الأمير خالد الجزائر وتوجه إلى باريس، فوصلها

مع نهاية 1913م، وبدأ حولته بإلقاء المحاضرات عن الظروف السياسية والاجتماعية التي كان يعيشها المسلمون في الجزائر، وطرح خلال محاضراته برنامج «الجزائر الفتاة»، ودافع عنها بدبلوماسية فائقة فكان يقول:

« نحن أبناء جنس ذي ماض عظيم، ولسنا من جنس وضيع حقير، وسنتهم بالعبر إذا نحن امتنعنا من سلوك طريق المستقبل التي فتحت لنا وسوف لا نتردد في الإقدام على ذلك»[143] ولولا التموج المتلاحم في الأصالة لانقطعت الصلة بين أمير ثوري في القرن الماضي وحفيد مصلح في القرن الحالي، لذلك كان دائمًا يذكر بماضيه وأمجاده، ثم أن الكفاح الذي واصله الأمير إنما هو تسلسل منطقي لنضال جده عبد القادر وكان يقول: «**إن أجدادنا قد أضرموها حربا حامية الوطيس مدى خمسة عشرة عامًا وأزيد، ولم يكن النصر حليفهم ولكن تقدير بطولاتهم وشجاعتهم وشهامتهم حق ثبت.. أنا حفيد الأمير عبد القادر**»[144] ، بدليل إستعماله للغة تتسم بالعزة والأنفة، معبراً عن اعتزازه بانتمائه للعنصر العربي لقوله: «**نحن أبناء عنصر رفيع له تاريخه، ولسنا من الشعوب التي تطأ رأسها**»[145].

وللإشارة فقد طلب من الأمير خالد المشاركة في المؤتمر العربي الأول سنة 1913م لكنه رفض واعتذر بحجة أنه كان يتأهب للسفر إلى دمشق، كما استغل هذه الفرصة، ووجه رسالة إلى أعضاء المؤتمر، تليت على الحضور في الجلسة الختامية[146]

تطوع الأمير خالد أثناء الحرب العالمية الأولى في 02 أوت 1914م، وظل تحت الرقابة الشديدة منذ 1915م خاصة عندما أعلن الأمير عبد المالك الجهاد ضد فرنسا بالمغرب الأقصى،هذا وتذكر عدة مصادر تاريخية أن جبهات القتال شهدت فرار العديد من المجندين ،و يشهد المؤرخ الفرنسي مايني جلبار أنه لم تكن للأمير أي علاقة مباشرة بما كان يحدث على الجبهة ولا بحركة التمرد التي وقعت في صفوف الفيلق الخامس عشر[147] وقد طلب الأمير خالد حينها من السلطات الفرنسية أن تمنح الجزائريين بعض الحقوق و أن تعاملهم كمواطنين كاملي الصفة وإلغاء قانون الأهالي [148] ،لأنهم وفوا بوعودهم حيث توفي منهم حوالي مائة ألف شخص وبزيد[149]، ثم عاد الأمير بعدها إلى الجزائر مع نهاية 1916م أين نقل إلى مستشفى عسكري في 24 جوان من نفس السنة لما كان يعانيه من مرض التدرن الرئوي [150] ،و الحقيقة أن فرنسا كانت تخشى الأمير خالد لأنه كان يعمل على تحريض المجندين في جبهات القتال ،مما ينذر بحركة تمرد واسعة من شأنها أن تفقد الجيش هيبته و قدراته .

و قد شارك الأمير سنة 1917م في مؤتمر « رابطة حقوق الإنسان» بباريس ، على الرغم من مرضه ، وقد وجدت مقالاته منشورة في جريدة الإقدام حول موضوع إنشاء لجنة تحقيق لدول شمال إفريقيا(الجزائر،تونس،المغرب) حول قانون التجنيد الإجباري وجاء في نشريتها تحت رقم 16 أن فرنسا جددت هذا القانون في خلال واحد وعشرون ساعة دون استشارة أحد[151]، تلقى الأمير خالد قرار الإعفاء من الجيش في 23 أفريل 1918م لكن أعيد إدماجه بعد ذلك بطلب من العقيد هاملين [152]و الحاكم العام جونار[153] وبمناسبة إنعقاد مؤتمر فرساي 28 جوان 1918م إغتنم الأمير الفرصة و بعث بعارضة مطالبة على الرئيس الأمريكي حتى يتسنى له انتزاع اعتراف دولي بأحقية دراسة القضية الجزائرية بهدف تحقيق استقلالها ،ولما أحيل على التقاعد في شهر نوفمبر 1919م تقدم للمشاركة في الإنتخابات كمرشح مسلم ، و كوطني غيور على هويته أن تطالها يد دعاة التجنس والإدماج خلال الإنتخابات البلدية التي جرت سنة 1919م ثم العامة سنتي 1920و1921م وكان هدفه من خلالها العمل على تحسين أوضاع الجزائريين المتردية والعمل كذلك على خلق تمثيل برلماني.

وقد انتهز الأمير خالد أحد الزيارات الدورية للرئيس الفرنسي ميليران [154] في 20 أوت 1922م وتقدم إليه بخطاب مطول أمام ضريح الشيخ عبد الرحمان الثعالبي بالجزائر العاصمة ،في شكل مطالب ذكر فيها بالتضحيات التي قدمها الجزائريون المسلمون في الحرب و تضمنت مايلي:« إن رغبة سكان الجزائر دون تميز بين معتقداتهم ودونما تفريق بين عروقهم وأجناسهم هم جميعا أبناء لفرنسا لهم حقوق متساوية في أوطانهم» [155]، و في جانفي 1922م أسس الأمير خالد جمعية دعاها «الأخوة الجزائرية» كان هدفها بعث وتحسين أوضاع الجزائريين الإجتماعية والمادية والمعنوية[156] ، ثم نفي سنة 1923م إلى مصر لما رأت فيه الإدارة الفرنسية خطرا على مصالحها الحيوية،من خلال نشاطه عبر جريدة الإقدام التي فضحت أعمالها الوحشية ،ولما انتقل إلى باريس سنة 1924م وجد مناخا ملائما لانطلاقة جديدة وظروفا أحسن من الجزائر، وهناك اتصل بالقادة الشيوعيين [157] ،بعد تولي ادوارد هريو[158] رئاسة الوزراء ،واجتمع بعدها إلى الصحفي الجزائري في بيته ثم عكف على كتابة رسالة إلى الرئيس تضمنت عدة مطالب وطنية [159] وقد كثف الأمير خالد نشاطه في فرنسا خلال شهر جويلية ،نتج عنها تأسيس « نجم شمال إفريقيا «وأصبح رئيسه الشرفي .

حوكم الأمير في الإسكندرية بالمحكمة القنصلية واتهم بحيازة جواز سفر مزور ومحاولة

الهروب إلى أوروبا ،لكنه اعتقل في مدينة بنها المصرية كما أنهم كذلك بإثارة الفوضى والقلاقل خاصة بعدما دعا القنصل الفرنسي للمبارزة بالسيف [160] بـــرأته محـــكمة أكـــس سنة 1925م وأبـــعد بعدها إلى دمشق [161] ، واستقر ببيت ابن عمه

الأميـــر سعيد [162]،ثم أخذ يمثل الدور الثالث من حياته هناك ،حيث كان مدافعا عن الجزائر عبر الصحف الشرقية وحتى الفرنسية ، توفي الأمير في 1354ه الموافق ل 09 جانفي 1936م بدمشق بعد أسبوعين من وفاة زوجته وبعدما خابت ضنونه في العودة إلى الجزائر.

ولم يكد نبأ وفاته يعم الجزائر حتى أقامت له عدة مدن جزائرية حفلات تأبين ووداع ونظمت الكثير من الأشعار رثاء على مثواه ،وكتبت جريدة لاديفونس بالمناسبة :« إن حياته مرت كلها في أداء الواجب وأن أفكاره لن تبرح تتجدد على مر السنين لأنها قائمة على المنطق وحقائق التاريخ »[163].

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه مهما تباينت الدراسات التاريخية حول الأمير خالد ،لكنها اتفقت بشأن ثقافته الواسعة والمزدوجة ،وما شكلته من أثر بارز في رسم معالم شخصيته القوية[164].

الفصل الثـــانـــي:

التأسيس الثقافي والسياسي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

1 الأمـــير خالـــد و حركـــة الشبـــان الجـــزائـــريين.

2 الأمـــير خالـــد و الانتخابات ما بين 1919م إلى 1925م.

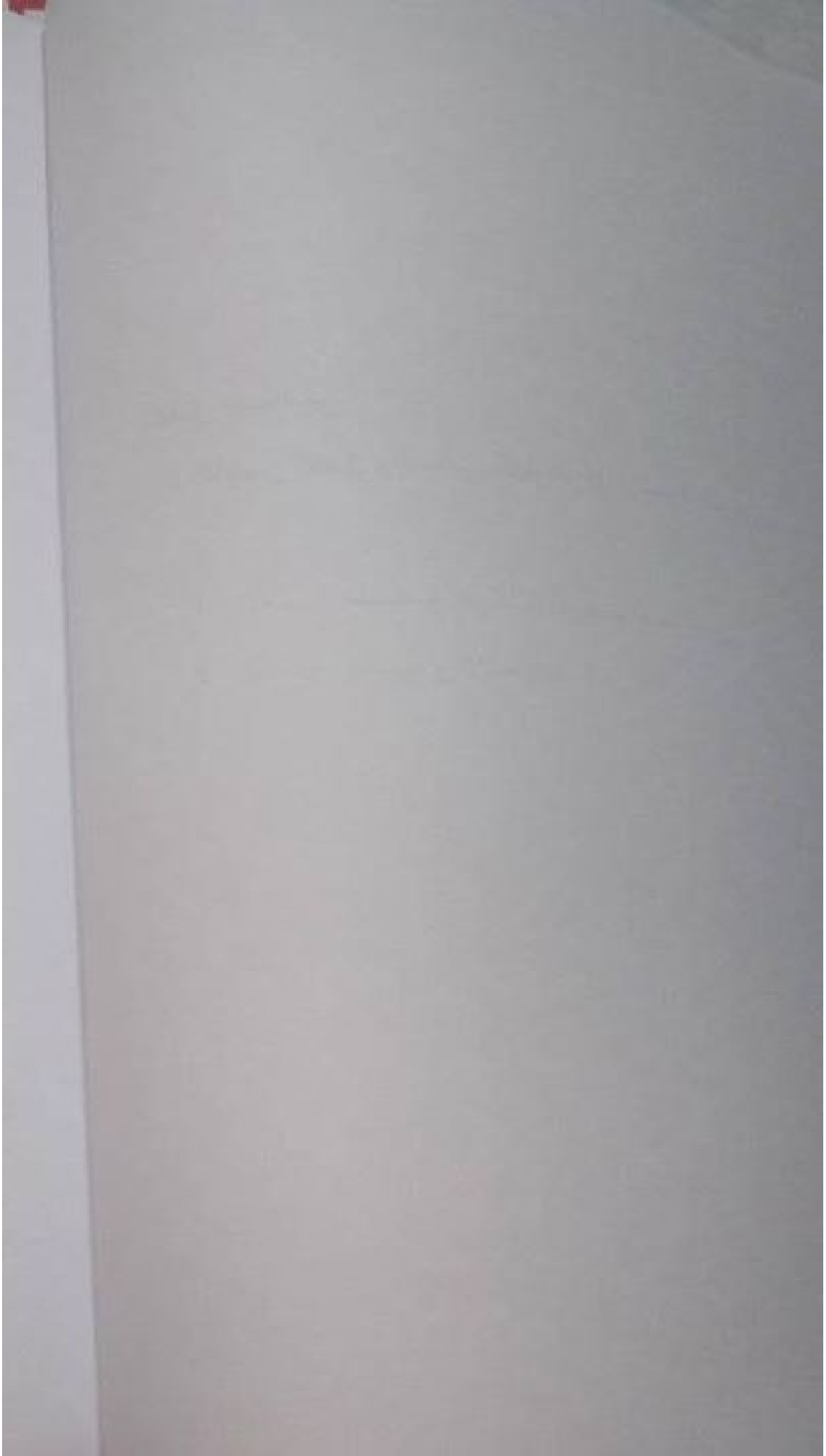

1 الأمير خالد و حركة الشبان الجزائريين:

ظهر في مطلع القرن الماضي تحرك سياسي دعي بالشبان الجزائريين ممن بدأوا يتغلون بالثقافة الفرنسية ، ويؤمنون بتحقيق مساواتهم بالفرنسيين، مما سمح بانتشار بعض النوادي الفكرية، والدعوة على نشر الصحف وطباعة الكتب القديمة ودعم فكرة الإصلاح الديني التي بدأت تظهر في المشرق العربي ،ولكي نقف على حقيقة ذلك علينا بالرجوع إلى مطالب الوفد الجزائري الذي قدمها إلى الحكومة الفرنسية التي كان على رأسها جول فيري عام 1898م ، و اشتملت على جملة من النقاط نلخصها فمايلي:

- تخفيف أعباء الضرائب وحذف بعضها المخصص للأهالي .
- مراعاة حقوق الفقراء و العجزة، أو رد الأوقاف لأصحابها .
- قضية الملكية للأرض وتوزيعها .
- النهب الإداري الذي وقع بسبب قانون الغابات .
- إقامة مصرف للقرض ،إضافة لهذا ومن الناحية الإجتماعية تعميم تعليم اللغة وإقامة تعليم اللغة العربية في المدارس والتخلص تدريجيا من المحاكم الزجرية والرجوع إلى المحاكم الشرعية الإسلامية... [165]

- والظاهر أن حركة الجزائر الفتاة تجسدت بشكل فعال منذ سنة 1910م ،عندما دعت عبر جرائدها إلى تحقيق مطالبها المشروعة وتذكير فرنسا بوعودها[166] ،وقد كانت الحركة الإطار المفضل والفعال، الذي مكن من نجاح الأمير خالد في المجال السياسي ،لأن أفكارها واطلاعها على الثقافة الفرنسية ،وحول ما كان يجري في الساحة الدولية ،شكل نقاط التقاء لامناص منها استغلها الأمير لتقريب أفكارها بالشريحة الاجتماعية في الجزائر،ومن هنا كان دوره تكميلي هام بفضل سعة اطلاعه وتجاربه المستمدة من بيئته واتصالاته بكبار قادة فرنسا.

ولعّل الفكرة الشائعة هي أن الحركة الوطنية الجزائرية حديثة النشأة والظهور ويرجعها العديد من المؤرخين إلى فترة العشرينيات من القرن الحالي، لكن الذي يتتبع تطورها التاريخي يلاحظ أنها تجسدت منذ أن تقدم وفد جزائري ببعض مطالبه إلى الحكومة الفرنسية سنة 1912م التي تبلورت في شكل برنامج سياسي مثل توجه «حركة الشبان الجزائريين» فيما بعد، أما أصولها

فهي تعود إلى سنة 1900م حين أخذت تظهر جماعة من المثقفين والمتعلمين أو كما أصطلح على تسميتها «»بالأنتلجنسيا»[167]، أو فئة النخبة ذات الثقافة الفرنسية،الذين تلقوا علومهم الأولى في عدة مدن جزائرية كتلمسان وعنابة منذ 1900 06 30م ومثّلهم أول الأمر شخصية «قايد العيون» [168] ،وقد تأثر هؤلاء بالحركات القومية في العالـــم الإسلامي، كحركة «تركيا الفتـــاة» بعد نجاحها في القسطنطينية ويذكر المؤرخ «سارفي» أنها نمـــوذج مستورد من أفكار وتجارب لا تمت بصلة للـــواقع الجزائـــري في شـــيء [169] . في حين أن التاريخ حلقة متكاملة بين الأمم من تأثير وتأثر تجسيد «لمبدأ التواصل الثقافي والاجتماعي»، إذ لا نجد حركة من الحركات نشأت من ذاتيتها إلا نادرا ، لذلك فإن نظرية سارفي بها دعوة تضـــليلية هدفها التشكيك في قدرات هذه الأمة المعرفية والثقافية والسياسية، من حيث أن حركة الشبان تحولت بفعل الواقع الذي واكبته الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي إلى حركة سياسية هدفها الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين، ومن ذلك فالصيرورة التاريخية تقتضي التفاعل بين التجارب والمعارف من أمة لأخرى.

وقد تأثر المثقفون الجزائريون كذلك بحركة الشبان التونسيين ، من خلال نشاط الحواضر التونسية كالمدرسة الخلدونية التي ظهرت منذ سنة 1896م والصّدّيقية ، كما يعود الفضل كذلك إلى شخصيتين فرنسيتين كانتا مطلعتين عل الثقافة العربية في الكشف عن حركة الشبان الجزائريين وهما دوتي و مارسي. [170] ويبدو المؤرخ أجرون متفقا مع آراء سارفي والمؤرخ الأمريكي لوتروب عندما ذهبا إلى تأكيد دور الفرنسيين في ظهور أغلب الحركات الثقافية و السياسية بدول المغرب العربي، اللذان كانا متشبعان بأصول العلم والأخلاق ومتأثرين بأفكار الحريّة والحكم الذاتي.

ويذكر سارفي بهذا الصدد: «**..... هم أخطر الناس على فرنسا هؤلاء نتاج علمنا، إننا بتشجيعنا للعلم فتحنا الآفاق لهؤلاء، فقد كنا كرماء معهم كما كنا دائمًا عبر تاريخنا كله**». [171] وقد ظهرت عدّة مدارس بالجزائر كالمدرسة الراشدية بالعاصمة سنة 1902م على يد المدرس ساروي في شكل جمعية مشتركة (فرنسية جزائرية) ، أخذت تنشط هذه الحركة تدريجيا خارج الجزائر ثم ظهر مجمع صالح باي بقسنطينة سنة 1907م الذي كان هدفه ترقية الدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تدعم هذا النشاط بظهور فرع رئيسي بمستغانم منذ سنة 1910م ويمكن إحصاء عدد المعلمين الجزائريين لهذه الفترة بـــ مائتي معلم أمّا عدد الأطباء

فقد كان عددهم لا يتجاوز خمسة وعشرون طبيبا، وكذا الأمر بالنسبة للمحامين والتجار والصناعيين الجزائريين،وتذهب بعض الإحصائيات إلى تحديد عدد النخبة المثقفة إلى سنة 1936م بعشرة آلاف مثقف [172]، وإلى جانب ذلك ظهرت عدة نوادي منها الرابطة العلمية بخنشلة، وجمعية الشباب الجزائري بتلمسان، وجمعية الأخوة بمعسكر والتوفيقية بالجزائر العاصمة التي أصبحت منتدى سياسيا بعدما كان دورها تربويًا من خلال جهودها في نشر العلوم والدراسات الأدبية منذ 1908م و إلى جانب ذلك نذكر نشاط جمعية الهلال والأمل بعنابة [173]

وإذا استنطقنا الصحافة الفرنسية والجزائرية لتلك الفترة، أمكننا التعرف على عدّة نشاطات صحفية من خـــلال أول مولود إعلامي صدر باللغة الفرنسية يدعى «المصباح» ظهر بوهران في شهر جوان من سنة 1904م بفضل جهـــود المعلم التلمساني «العربي فكار» [174] و أخيه «علي فكار» ، الذي كان حينها أستاذا بمدينة «ليون» الفرنسية .و كان شعار الصحيفة هو «**من أجل فرنسا وبفرنسا**» وهدفها بعث الصّحوة الفكرية والتنديد بالإجراءات الاستثنائية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي عاشها الجزائريون آنذاك،ثم ظهرت جريدة «الحق الوهراني» منذ سنة 1911م ، وهي من الجرائد الناشئة التي أدّت دورا هاما في فضح السياسة الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى فرض التجنيد الإجباري و سياسة الإدماج على الشعب الجزائر[175].

هذا ويرجع بعض المؤرخين أسباب ميلاد «الجزائر الفتاة» إلى فشل حركة المقاومة الجزائرية المسلّحة السابقة، و إلى الإجراءات التعسفية الفرنسية و ظهور إيديولوجيات ومفاهيم جديدة على المسرح الدولي، كالجامعة الإسلامية والفكر الاشتراكي بأوروبا من جهة أخرى ، ومهما يكن من أمر فحركة الشبان الجزائريين لم تكن لتظهر لولا نشاط عديد من الجمعيات وتطلعات الأهالي ، ثم إلى سعة اطلاع فئة النّخبة على عدة مبادئ ومفاهيم سياسية ســـادت العـــالـــم آنذاك «كالفكر الديمقراطي مثلاً»[176].

والملفت للإنتباه هو أن الأسلوب الجديد لحركة الشبان الجزائريين تمثّل أساسًا في طريقة العرائض والتجمعات والمحاضرات والإضرابات [177] وهي طرق مستحدثة اكتسبتها الحركة أثناء تفاعلها بالحضارة الأوروبية، وبخاصة عند مشاركة بعض أفرادها إلى جانب فرنسا في حروبها الخارجية فنقلوا هذه الأفكار والمكتسبات الجديدة إلى بلدانهم وأخذوا يطالبون بتطبيقها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي،ورسم هذا الالتقاء والتفاعل الجديد معالم مـــدنية الـــحركـــة الوطنيـــة[178].

وقد اصطدمت الحركة منذ البداية بالإدارة الفرنسية في الجزائر، والصحافة التابعة لها على أنها لقيت بالمقابل دعمًا قويًا من فرنسا، خاصة من قبل الشخصيات السياسية الليبرالية بصورة خاصة، بسبب مطالبهم التي تتناقض مع الإجراءات الاستثنائية التي طبقها «الكولون» في الجزائر.

وتشكلت الحركة من الأطباء والمحامين والإداريين والأساتذة، وضباط الجيش الفرنسي، ويمكننا أن نلقي نظرة فاحصة على بعض من كان يمثل هذه الفئة المثقفة وفق التصنيف التالي:

الطب:

الدكتور ابن العربي
الدكتور ابن بريهمات
الدكتور ابن تامي
الدكتور مرسلي
الـدكـــتور نكـــاش

التعليم: الأستاذ ابن سديرة
الأستاذ ابن شنب
الأستاذ ابن خلفات
الأستاذ فتّاح
الأستاذ صوالح
وأساتذة بوزريعة

العدالة والثقافة الاسلامية:

أبو بكر عبد السلام
ابن شايب
ابن حبيلس
ابن التهامي
حـــــــان عـــلـــي

الجيش:

الأمير خالد بن الهاشمي

– أحمد بريهمات [180]

– عبد الله

– بن داود [181]

– شريف قاضي

و نلخص مطالب الحركة فيما يلي:

حق المواطنة الفرنسية في إطار الأحوال الشخصية الإسلامية.

إلغاء قانون الانتخابات بالنسبة للجزائريين.

المشاركة في البرلمان الفرنسي. [182]

يبدو لنا من خلال استعراض مطالب حركة الشبّان أنها لا تختلف كثيرا عن المطالب التي تقدم بها الوفد الجزائري للحكومة الفرنسية سنة 1912م، خاصة ما يتعلق بإلغاء قانون الأهالي وباقي الإجراءات الاستثنائية إلى جانب منح الجزائريين حق التمثيل البرلماني في فرنسا، لأنهم كانوا يشكلون غالبية السكان في الجزائر [183]، وعموما فإن أهداف الحركة تتمثل أساسا في العمل على التخلص من الحكم الفرنسي بطرق جديدة، ووفق استراتيجية محكمة، لأن الثورات غير المنظمة لم تجدي نفعًا[184]، كذلك سعى أنصار هذه الحركة إلى مساعدة الغالبية من الجزائريين على تحمل الإجراءات الاستثنائية ومحاولة تمكينهم من التأقلم قدر المستطاع مع متطلبات المجتمع الغربي.

وعلى الرغم من أن ذهنية الشبان الجزائريين كانت تشـــكلها الثقافة الفرنسية ، إلا أن هذه الفئة المثقفة لم تَحـــدْ عن التزاماتها وارتباطاتها بفـــرنسا، و لم تتـــخل في الوقت ذاته عن الإسلام [185]، وقد عبّر أحد الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي آنذاك بقوله: «**عندما تراني مرفوع الرأس إلى جانب إخواني الفرنسيين لا يعني ذلك أنّني لست أرغب في الدّفاع عن وطني**»[186].رغم أن الفئة المثقفة كانت تؤيد فرنسا وأفكارها إلا أن الصحافة الأوروبية لم تكن تعتبرهم إلا مجرد «**أنصاف مثقفين**»، لم يبلغوا بعد المستوى الذي يمكّنهم من معارضة فرنسا أو صدها عن تحقيق مشروعها الإدماجي التغريبي . [187] وفي هذه الظروف بدأ الأمير خالد واحدا

من أبرز قادة الشبان الجزائريين، حيث مكّنته ثقافته الواسعة وإتقانه للغتين العربية والفرنسية، ونسبه الشريف وقوة شخصيته وشجاعته لأن يتبوّأ مكانة بينهم بل ويصبح تدريجيا الناطق الرسمي لحركتهم، وهي فرصة طالما تطلّع إليها للانتقال للعمل السياسي وإظهار حقده اتجاه المستعمر.

ويعد نشاط الأمير وتفاعله ضمن حركة الشبّان بالهام والاستراتيجي لأنه سدّ الفراغ القيادي السياسي آنذاك و قرّب كثيرا أفكار الجماهير في الجزائر بفئة النخبة [188] كما تولى مهمة الدعاية لها لاسيما من خلال نشاطه بباريس منذ سنة 1913م، حيث أخذ يشرح إلى الرأي العام الفرنسي الظروف السياسية والإجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر ويطرح خلال محاضراته برنامج **الجزائر الفتاة** حيث أوضح الأمير حرمان المسلمين من فرض التعليم وقهرهم بالأنظمة الإستثنائية التي فرضت عليهم .

لكنه حاول أن يعطي هذه المطالب صيغة جديدة مركزا على قضية المساواة بين الجزائريين والأوروبيين القاطنين بالجزائر ،بأن يرفع تمثيلهم في البرلمان الفرنسي مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية، و لم يكن الأمير ينادي علانية بالاستقلال بل اكتفى بالمساواة، لأنه كان يعلم أن الجزائر لم تكن محمية، بل أعلنت مقاطعة فرنسية عكس المغرب الأقصى وتونس اللتان أبقت لهما فرنسا كيانهما القومي وعندها يصبح طلب المساواة من رعاياها مساويا لطلب الاستقلال من مواطنين في محميّة[189].

ومهما يكن من أمر فإن دعوة الأمير إلى المساواة لاقت ترحيبا كبيرا من فئة النخبة التي ساندته و ظلت إلى جانبه في كل الأمور الحيوية وفي هذا الصدد كتب إلى صديقه سبيلمان يقول: «**لقد مرّ على حكم الجزائر من قبل الفرنسيين خمسة وتسعون سنة، ولا يمكننا أن ننسى يومًا أن الفئة المثقفة تربّت على يد فرنسا. وفي مدارسها، كما تلقت في الوقت نفسه كل معاني الخضوع الأعلى وأنت تعلم أنّنا لا نستطيع إلى غاية الساعة مقاومة فرنسا عسكريا... كما لا يمكننا أن نَحدّ من سلطة الكولون المتزايدة**» [190]

وهي إشارة إلى أن الدعوة إلى المساواة أمر حتميّ وموضوعي في ذات الوقت، واستقبل الليبراليون الفرنسيون هذا الطرح بكثير من التأييد حيث علقت إحدى الصحف الباريسية على هذا الحدث بمايلي : « ..لقد نظرت باريس إلي الأمير خالد بعيون إمرأة خاضعة لتأثيـــره » .

أما الأمر الثاني الذي كان محل اهتمام الأمير هو قضية التمثيل البرلماني حيث دعا مع زميله حاج عمار إلى ضرورة القبول ببعض العناصر من الأهالي غير متجنسة لتقلّد مناصب بغرفة النوّاب الفرنسية، واضعا بذلك مقارنة بين وضعية السّود في جزر المارتنيك [191] والجواد لوب [192] اللذين كان لهما ممثلون في البرلمان الفرنسي، في حين لم يجد الأهالي الجزائريين الذي قدر عددهم بـــ خمسة ملايين مسلم من يمثّلهم.

و جاء في جريدة الإقدام مقال بعنوان التمثيل البرلماني للسيد: «أحمد هلول» جاء فيه: «... **امنحوا السكان الأهالي الذين هم عشر مرات أكثر عددا من الأوروبيين، وأن نسب ثلاثة أو أربعة نواب كاف ومهم... انظروا لمنطقتي الألزاس واللورين اللتين إنضمتا مؤخرا إلى العائلة الكبيرة الفرنسية وتحصلوا على تمثيل برلماني.....**"[193].

وكتب الأمير خالد بهذا الصّدد يقول: «**إن الذي ينصاع لقوانين ليست من صلبه هو بمثابة العبد**» [194]،ومن هنا شكّلت فكرة التمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين حيّزا كبيرا من انشغالا تهم لما تنطوي عليه من أهمية قصوى في إعطاء مصداقية للأهالي في تمثيل أنفسهم والدفاع عن مصالحهم مباشرة بمراكز صنع القرار الفرنسي،ثم دعا الأمير الإدارة الفرنسية أن تسمح للأهالي بإقامة مدارس عربية حيث كتب عدة مقالات بجريدة الإقدام حول الحضارة العربية الإسلامية، داعيا المثقفين المسلمين الذود عن حضارتهم وتراثهم لقوله :» **افتحوا أمامنا أبواب العلم، اعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون زمن السّلم، وشاركونا في رفاهيتكم وعدالتكم، وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر**» [195].

كما نبه إلى حرية الصحافة والاجتماع وبذلك يكون الأمير أول الدّاعين إلى النهضة، وأحد باعثي الحس القومي والوطني الجزائري من خلال مواجهة سياسية الاندماج والتجنّس لأنهما يتعارضان مع مقومات الدين الإسلامي، وبسبب هذه القضية انقسمت حركة الشبان على نفسها إلى حزبين إصلاحي وليبرالي و نشب الخلاف بين زعماء الحركة الدّاعين للإندماج مع فرنسا والرافضين لهذه السياسية، وزاد صدور قانون الإصلاحات لسنة 04/02/ 1919م من تباعد وجهات نظرهما و من حدة هذا الصراع اللذان خاضاه لأجل ذلك ويمكننا أن نستعرض ما جاء في البرنامجين في الشكل التالي:

1/ الحزب الإصلاحي: لاقى الأمـــير خالد معارضة شديدة من قبل المستوطنين الأوروبيين

بالجزائر، وكذلك من قبل الأعيان [المحافظون] [196] زعماء الأسر الكبيرة من مرابطين وصغار الإقطاع...الخ، وقد سماهم الأمير **بني وي وي**، وشبههم بسمك القرش الأحمر[197] لأنهم كانوا يتقبلون كل شيء يصدر عن السلطات الفرنسية، ويعارضون كل مبادرة إصلاحية من جانب الأهالي المسلمين ، ويمكننا أن نستحضر بعض مواقف هذه الفئة في بعض أقوالهم كما جاء على لسان السيد بلعقون عبد الحق إسماعيل، وكان عضوا بالمجلس البلدي بقسنطينة بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي غاستون دو مرغ [198] لعمالة قسنطينة أثناء الإحتفال بالذكرى المئوية[199] لاحتلال الجزائر سنة 1930م قوله: «**إننا نستقبلك سيدي الرئيس، وكل المسلمين الجزائريين متحدون حول هذه الفكرة، وأننا مجمعون على حب أمنا فرنسا**».

وقف الأمير خالد موقف العداء من دعاة الإدماج والتجنس الذين لم يدعموا المطالب الوطنية وأنكروا على الجزائر قوميتها، لقول ممثل منطقة القبائل السيد «آيت مهدي» الذي كان حينها منسقا باللجنة المالية أمام مجلس الشيوخ الفرنسي مايلي:

«**إن الأمة الجزائرية لم يعد لها وجود مادي أو معنوي منذ العهد الفينيقي**»[200] وهو تنكر صارخ للهويّة الجزائرية ومقومات هذه الأمة،لينتقل الأمير بعدها إلى التهجم على أستاذ اللغة العربية السيد: «صوالح» الذي قَبِل بالتجنس ودافع عنه حيث اتهمه بالتآمر ضد بني جنسه، وجاحدًا لإيمانه و خاطب دعاة الإدماج بقوله: «**إن المسلم الأهلي لا يقبل بالحالة الفرنسية..... وإن الفرنسيين وإن قبلوا بتجنيس فئة من الجزائريين، إلا أنها لن تسمح بتجنيس كل الجزائريين، لأنها تخشى أن تذوب الأقلية الأوروبية داخل خمس ملايين مسلم، إذن لن نتكلم مجدّدًا عن الاندماج**». [201]

2/ الحزب الليبرالي: ظهر هذا الحزب كنتيجة لانتخابات 1919م وكان يتولاه أعضاء من النخبة الذين نادوا بالتجنس والإدماج في فرنسا، أما زعيم هذا الحزب هو الدكتور «ابن التهامي» ، وترجع بعض الأوساط الفرنسية دعوة النخبة إلى التجنس لأسباب مادية و أن أغلبهم كان يطمع في مساعدة فرنسا و في رعاية مصالحه الإستراتيجية .

ويضيف الحاكم العام «موريس فيوليت»[202] أن التجنس كان فرصة للجزائريين للخروج من حالة الجمود والانغلاق التي اتصفوا بها طيلة فترات تاريخهم، لأن هذا التحول مكّنهم من الانتقال إلى عالم آخر والتفاعل مع حضارة جديدة. [203]

ويعتقد السيد: موريس فيوليت أن الإسلام لم يكن يسمح للمرأة المسلمة مثلاً بمخالطة الأوساط غير المسلمة الأمر الذي خلق انسدادًا في مجال التفاعل بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية. (204)

السنوات / القانون	1919	1920	1921	1922	1923	1924	1925
قانون سذاتيس كونسل 14 /07/1865م قانون 05/08/1914م	30	17	22	56	54	26	31
قانون 04/02/19	13	39	55	67	28	92	55
المجموع	43	56	77	123	82	118	86

الجدول يحدد عدد المجنسين خلال كل سنة وفقا للقوانين المذكورة أعلاه. (205)

ازداد تعداد المجنسين في الجزائر من سنة لأخرى تبعًا للقوانين التي سنّتها فرنسا، التي قدمت تسهيلات كثيرة للجزائريين حتى تمكن من تجنسهم، و حدّد الحاكم العام موريس فيوليت نسبة المجنسين خلال كل سنة بـــ مائة فرد كأقصى حدّ، وتذكر بعض الدراسات أن السيد فيوليت كان كثير التعامل مع حركة الشبان الجزائريين وشديد الإطلاع على مستجداتها حتى لقب بفيوليت العربي. (206)

ومهما يكن فإن دعاة الإدماج كانوا إلى جانب فرنسا وعبّروا صراحة عن رأيهم اللائكي نحو الدين كما عارضوا التيار الإصلاحي على الرغم من تشابه البرنامج (207) وقد مثل الحزب الاندماجي عدّة شخصيات نخبويّة كالدكتور ابن جلول، والدكتور ابن التهامي وفرحات عباس وغيرهم.

ويبدو لنا أن الأمير خالد بمعارضته لدعاة الإدماج والتجنس أصبح قريبًا جـــدًّا من

زعماء الإصلاح الديني أمثال العلامة عبد الحميد بن باديس الذي رفض بشكل قطعي فكرة تجنس الجزائريين ودمجهم في المجتمع الفرنسي، ويبدو تأكيد العلاّمة على هذا التباعد الكبير بين الحضارتين لقوله: «..... **فالجنسيّة القومية هي مجموع تلك المقوّمات، وتلك المميّزات..**

هي اللغة..... والعقيدة..... ومن الممكن أن يدوم الاتحاد بين شعبين مختلفين في الجنسية القوميّة إذ صفا وتخالصا فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية التي قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة أمّا أن يندمج أضعفهما في أقواهما بانسلاخه من مقوّماته ومميزاته فينعدم من الوجود، وأمّا أن يبقى الضعيف محافظا على مقوماته ومميزاته فيؤول أمره ولا بد إلى الانفصال" [208].

عموما كان انضمام الأمير خالد إلى حركة الشبان الجزائريين مكسبا كبيرا لهم حيث تمكّنت في ظرف خمس سنوات تحقيق ما كان مستحيلا في نظرهم، وتذهب بعض الدراسات التاريخية على أن الحركة ظلت تمثل نفسها إلى سنة 1914م لأنها لم تكن تعبر عن مواقف وطنية لذلك ظلت تسمى «**بحركة الشبان الفرنسيين المسلمين**» [209]. كما لم يكن هؤلاء أفضل حال رغم الإنجازات التي تحقّقت في عهدهم كظهور جرائد يومية، وتقارير دورية، كما لم يتمكن زعماء هذه الحركة من فرض أنفسهم في الانتخابات البلدية والمالية والمجالس العامة إلى غاية 1914م على الرغم من أن الأهالي كانوا يمثلون نسبة 85 % من مجموع السكان القاطنين بالجزائر[210].

ومن هنا كان دور الأمير خالد في بعث نشاط الحركة دورًا أساسيـــا واستراتيجيا، لأنه تحدّى الإدارة الاستعمارية وركّز كثيرا على مطالب الجزائريين، ودافع عن مصالحهم وهويتهم القومية، فكان التيار الوطني الجامع والموحّد لأفكار النخبة بأغلبية الشعب الجزائري، لذلك شكل هذا التوجه منعرجا تاريخيا حاسما بالنسبة للحركة الوطنية لأنه عزز فكرة التواصل بين المقاومة ماضيها بحاضرها الداعية إلى صنع مستقبل الجزائر بأفكار الجديدة ، ومن الدراسات التي تبرز مدى صلة هذه الأفكار التي كانت تدعوا إليها بعض العناصر النخبوية في هذه الفترة بهدف بناء وحدة فرنسية – إسلامية بالطروحات الوطنية بظهور جريدة « صوت الأحرار » على يد السيد زناتي ،وكان له الفضل في نشأة جمعية المدرسيين سنة 1921م التي أسهمت في الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين[211].

وقد ظهر دور حركة الشبان مؤثرا من خلال جهود وديناميكية الأمير خالد الفاعل على الساحة الجيو استراتيجية الجزائرية ، في حين ترجع بعض الدراسات نجاح نشاط الحركة، ما بين (1926م 1930م) إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، لأن الجزائريين عاشوا أوضاعا صعبة كانت الحركة المتنفّس الوحيد للتعبير من خلاله عن رفض هذه الأوضاع

والتنديد بأعمال السلطات الفرنسية في حين تُرجع الدراسات الأخرى فشل الحركة الشبانية إلى افتقارها لعدة شروط منها:

التنظيم السياسي.

غياب الزعيم.

نقص التجربة وضيق الرؤية في معالجتها للأوضاع السياسية، خاصة ما يتعلق بالاستعمار.

مطالب الحركة وحساباتها غير الموجودة على أرض الواقع. (212)

على الرغم من النقائص التي ميزت حركة الشبان إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمام تنامي الوعي القومي والوطني لدى الجزائريين لأنها كانت مرحلة أولية وتجربة ناشئة وإن افتقدت لبعض الشروط لكنها سمحت للأمير خالد أن يشكل دورا أساسا واستراتيجيا

في تفعيل حل القضايا ذات العلاقة المباشرة بمصالح الجزائريين خاصة ، ومسلمي الشمال الإفريقي قاطبة ، برفضه الإدماج والتجنس وإصراره على وحدة الأمة الجزائرية، فقد كان وطنيا أصيلا فاقت تصوراته الحدود الجغرافية للمنطقة ، بدليل وحدة الأفكار والاتجاهات السياسية التي أضحت ترى في مشروع مناهضة الإستعمار أمرا منطقيا وحتميا.

ويمكننا تفنيد بعض مزاعم المؤرخين التي كانت ترى في الأمير خالد أحد دعاة التعاظم والقوة وأن هدفه من خلال نشاطه السياسي في الجزائر وفرنسا وخارجهما، كان بدافع المال والإسترزاق ، في الوقت الذي فند فيه السيد دريون هذه المزايدات وكان حينها ضباطا في الجيش الفرنسي مذكرا جموع البرلمانيين بغرفة النواب أن هدف الأمير لم يكن طلب المال في آخر المطاف، وهو الرجل الذي له المكان الأسمى بين العرب (213) .

إذن فقد كانت الحركة الخالدية نجما ملتهبا خشيته الإدارة الفرنسية ،واعتبرته نشاطا وطنيا بإمكانه تحقيق نهضة عارمة وشاملة بين الأهالي الأخذة في التماسك والقوة لأنه دعا إلى حماية مصالح المسلمين الجزائريين والنخبة التي كانت تدعمه من خلال الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، مع الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية(214)،

التي وجدها أرضية ودعامة في معارضة ضغط الإجراءات الإستثنائية، ويعد الأمير خالد من

الشخصيات التي كانت لها مواقفها الثابتة[215]، في المحافل الدولية ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس الفرنسي إدوارد هريـــو سنة 1924م والتي تضمنت عدة مطالب استراتيجية[216].

من جهة أخرى عجلت مقالاته عبر جريدة الإقدام دون شك في نفيه من الجزائر سنة 1923م، لأنها حملت في طياتها عدة تهجمات ضد سلطة المستعمر الفرنسي تارة ، و المطالبة بإصلاحات لتحسين أوضاع الجزائريين القاهرة تارة أخرى[217] و ليس هنـــاك ما يفنـــد فكرة أن الأمير ليس أول من حمل مطـــالب الشبان الجزائريين ، لكن الفكرة المؤكدة أنـــه حمـــل هذه المطـــالب وحاول تحقيقـــها بشكل دقيق وصـــارم وهنا يكمن الإختلاف .

والحقيقة أنه كان يمكن فهم ما جرى في الجزائر من خلال نشاط الأمير خالد على اعتباره كفاحا من أجل الإستقلال الوطني ، لأن الإدارة الفرنسية وقفت موقفا معاديا أمام ضرورات التحديد والإصلاح التي نادى إلى تحقيقها ، خاصة منها دعوته إلى المساواة حيث كتبت جريدة الإستعمار [ليكو دالجـــي] في أحد أعدادها [218] بعبارة واضحة «**الجـــزائر في خـــطر**» لأنها رأت في الأمير همزة الوصل التي قربت النخبة بتجاربها واطـــلاعها على الثـــقافة الـــفرنسيـــة باعتقادات وتوجهات المجتمـــع الـــجزائري الذي كان غارقـــا في الجهل والظلم[219].

ورغم ما كتب من انتـــقادات وتداعيـــات ، كون هذه الحركة تمت بصلة كبيرة إلى الثقافة الفرنسية لقول أنور الجندي مثـــلا:« **كانت تهـــدف فرنسا إلى القضـــاء على اللـــسان العربي في الجزائر ، وخلق طبقة من المثقفين بالفـــرنسية ,يؤمنون بحضارة الغرب وتأهلهم للـــسيطرة على الشعب الجزائري عن طريق الأحزاب والـــصحافة والتمثيل البرلمانـــي** »[220]، غير أن المتمعن في مسيرة هذه الحركة يقف عند حقيقة ثابتة هي أن الحركة لاتعني كل النخبة ، لأن هناك من ناد إلى التجنيس والإدمـــاج ورفض الهوية الوطنية ، بينما نادت الفئة الأخرى التي مثلها الأمير خالد إلى المســـاواة مع الاحتفاظ بالأحوال الشـــخصية الإســـلامية[221] ، وفي هذا المجال يبدي أحد المؤرخين تساؤلا جاء فيه : « ألا يمكننا أن نقول إن الأمير خالد يكون قد أفرغ سياسة الإدماج من كل معنى ومحتوى عندما دعا الجزائريين إلى التمسك بأحوالهم الشخصية الإسلامية »[222]

وعن الصراع بين الفئة المتجنسة والفـــئة الرافضة له بزعامة الأمير خالد يقول المـــفكر

بوتومور حـــول ذلك [223] : « وهكذا على الرغم من أن للـــقادة السياسيين الوطنيين قوى ذات شأن ..فهم يواجهون صعوبات جدية ،تنشأ عن الصراع بين التقليديين والمجددين ضمن صفوفهم و في المجتمع بشكل عام ».

كما لا يمكننا أن نغفل دور الأعمال الشعرية الحماسية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر في إثارة الروح القومية والوطنية بين المسلمين الجزائريين ، و في الدعوة إلى إحياء تراث وأصالة هذه الأمة [224]، خاصة وأن مرحلـــة العشرينيات من الـــقرن الماضي عرفت نشاطا مكثفا للحركة الوطنية الجزائرية[225].

2 الأمير خالد و الانتخابات ما بين 1919م إلى 1925م:

شكلت قضية الانتخابات في العشرينيات من القرن الماضي، نقطة انطلاق جديدة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، و منحت الجزائر فرصة بالغة الأهمية لاستعمال الصندوق وسيلة للتعبير[226]، وأسلوبا ديمقراطيا ينمّ عن اكتساب الطبقة المثقفة لوسائل متحضرة.

ومهما يكن فإن إصلاحات 1919م، وظهور قانون 04 فبراير كان حدثًا هامًا وخطيرًا في الوقت نفسه، كان هامًا لأنه زاد من القاعدة الانتخابية للجزائريين وفتح آفاقًا جديدة للتعبير عكس ما كانت عليه الأمور سنة 1914م، لأن الإدارة الفرنسية لم تكن تسمح إلا بأقل من خمسة آلاف ممن يحق لهم الانتخاب، ليرتفع هذا العدد إلى أربع مائة وواحد وثلاثون ألف ناخب للذين يتجاوزون الخامسة والعشرين من عمره[227]، وكان جميعهم من غير الخاضعين لقانون الأهالي، أما قانون الإصلاحات الجديد فقد خوّل لبعض المسلمين من الملاك والتجار وحاملي الأوسمة، من أعضاء الغرف التجارية والزراعية[228]، ومن ينتمي إلى البرجوازية الجزائرية ومن الذين تلقوا وعودًا من الإدارة الفرنسية كأبناء المرابطين مثلاً حق انتخاب ممثليهم في المجالس المنتخبة.

و على الرغم من أن انتخابات 1919م فتحت مجالاً متواضعًا لمشاركة الجزائريين ، إلا أنها قسّمت النخبة إلى قسمين متصارعين بسبب قضية التجنيس، ومنح القانون صلاحيات واسعة للذين يرغبون في الحصول على المواطنة الفرنسية، على حساب الفئة التي كانت ترفض التجنس بزعامة الأمير خالد والتي رأت قُصورًا واضحًا في هذا القانون كونه لم يأت بأشياء جديدة وقد ورد في جريدة الإقدام ما يلي:

«لم يأت قانون فبراير 1919م، بالجديد بالنسبة للجزائريين، لأن هؤلاء أرادوا أن تؤخذ مطالبهم وأفكارهم السياسية مأخذ الجد والتطبيق ولم يكن ذلك ممكنا إلا بمشاركة الجزائريين في البرلمان الفرنسي»[229]، وعبّر السيد فرحات عباس[230] عن رأيه بخصوص قانون 04 فبراير كونه لم يغير شيئا من وضعية الجزائريين الذين ظلوا مجرد رعايا وظلت مشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليهما سابقًا[231].

وعمومًا فقد نادى القانون إلى:

1. تسهيل الحصول على المواطنة الفرنسية بالتخلي عن أحوالهم الشخصية.
2. حق الانتخاب بالنسبة للعسكريين والتجار...
3. المساواة في الضرائب.
4. منح الجزائريين حق المواطنة في إطار أحوالهم الشخصية، وربط فرنسا للمقاطعات الجزائرية الثلاث (الجزائر،وهران،قسنطينة) إليها وإلغاء البلديات المختلطة[232].

ومهما يكن من أمر فإن إصلاحات جونار سنة 1919م، رغم كونها دون مستوى تضحيات الجزائريين إلى جانب فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى، إلا أنها

حددت وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية و الترشح[233].

و اعتبر الأمير خالد قانون الإصلاحات الذي نادى إليه الحاكم العام جونار مغالطة كبيرة لأنـــه صور بأن الأهالي المسلمين أصبحت لهم حـــقوق سياسية وحظوظ انتخابية [234] رغم مشاركتهم فيها والتي شكلت دون شك الاستراتيجية الثانية بعد الدور الذي مثله إلى جانب حركة الشبان الجزائريين سنة 1913م وقد اعتبرت طريقة التمثيل في المجالس المنتخبة مظهرًا من مظاهر دفاع الأمير عن القضية الوطنية الجزائرية من خلال اعتماد منهجية تركزت على أربع وسائل أساسية هي:

أ. الصحافة
ب. الخطب
ت. المجالس المنتخبة
ث. الإتصال بالشخصيات الفرنسية[235]

و للإشارة فإن الأمير حاول الاستفادة من قانون فبراير 1919م للدفاع عن قائمة المناديه بالاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية والمعارضة لقائمة المتجنسين، وألقى بهذا الصدد عدة خطب بالعاصمة ذكر فيها الإدارة الفرنسية بأن هدفه لا يعني تمثيل الجزائريين بشكل يتناسب والتمثيل الفرنسي بالجزائر ،و لكن أن تقبل فرنسا بتمثيل خمسة ملايين مسلم بثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ الفرنسي[236].

وقد عبرت الإدارة والكولون على أن قرار السماح للأهالي الجزائريين بتمثيل أنفسهم في المجالس المنتخبة (البلدية العالمية المالية)، يعتبر الخطر القاتل للجزائر[237] مما حذى برؤساء بلديات الجزائر إلى إبلاغ الحكومة الفرنسية قرار معارضتها من خلال تقرير مفصل جاء فيه: **«نتأسف لتصرف الحكومة التي اغتنمت فرصة حالة الحرب التي نحن عليها، وغياب كل الفرنسيين التر هاء، فراحت تطبق قوانين غير عادلة وأنها لم تتوخ الحذر عند إصدار أي قرار يخص المصلحة الوطنية لفرنسا، كما أن هذا سيؤثر حتمًا في العلاقات الطيّبة بين الشعب الفرنسي والأهالي الجزائريين..... فهي تطبق قوانين غير مدروسة بجدية وتمعن، خاصة ما يتعلق بالانتخابات تاركة بذلك الجزائر بين أيادي لا تعرف إطلاقا الجزائر والجزائريين»**[238].

ولما كانت خطابات الأمير محل استياء كبير في الأوساط الأوروبية فقد لخص السيد أنجلي نظرة الأوروبيين بقوله: « إن جماهير المسلمين لا تزال تعيش في غياهب الجهل، ولا تكاد يلمع عليها بصيص من الحضارة الأوروبية فالمسلمون متخلفون جدًا، منعزلون بأنفسهم من أجل تعصبهم الديني الذي لا ينسجم مع منحهم الحق السياسي والاجتماعي على قدم المساواة مع الفرنسيين، وإعطائهم مقاعد النيابة أو عضوية الشيوخ أمرا سوف لا يجدي نفعًا..» [239].و لم يتقبل الأمير هذا التحامل والاتهامات فردّ على ذلك في جريدة الإقدام[240] بكل حكمة واعتزاز بقوله: «إن المسلمين قد أفادوا أوربا إلى حدّ بعيد بمدنيتهم وانه لا جدوى من الكلام مع الوطنيين الجزائريين عن أساليب التنمية ما دام هناك استمرار في إحداث مراكز جديدة للاستعمار، وما دام تطبيق قانون طورانس[241]، وإذا كانوا متأخرين الآن فلأن ثلاثة ألاف على الأكثر من جملة خمسة ملايين مسلم من السكان الجزائريين يرتادون المدارس»[242].

وقد ظهرت قائمتان في انتخابات 1919م تنتميان إلى تيار النخبة أما القائمة الثالثة فقد مثلتها شخصيات غير معروفة.

القائمة الأولى: تزعمها الأستاذ صوالح وابن التهامي وبوضربة، وتمزالي التي طالبت بالتجنيس ولا تضع لذلك شروطا ، إذا ما أراد أي الجزائري الاحتفاظ بأحواله الشخصية الإسلامية، و قد شكل هولاء تجمعا أطلقوا عليه «**رابطـــة العمل الفرنسية الإسلامية**»[243].

القائمة الثانية: تزعمها الأمير خالد بصفته مرشحا مسلما عارض فكرة التجنيس، ضمت قائمتة عدّة شخصيات عاصمية غير متجنسة أمثال: حاج موسى وحاج عمار.

القائمة الثالثة: مثلتها شخصيات غير معروفة لكنه معروف عنها دفاعها عن المسلمين الجزائريين نذكر منهم فكتور باروكان مدير جريدة الأخبار.

وقد دعا الأمير خالد خلال هذه الانتخابات من المنتخبين المسلمين إلى تزكية قائمته لقوله: «**عليكم باختيار قائمة المسلمين إذ كنتم لا ترغبون بدعاة التجنيس**»[244]، وأن المسلم لا ينتخب أبدًا على غير المسلم أي من الفرنسيين، وقد ذكر كثيرا بأمجاد جدّه عبد القادر حين قال: «**لا تنسوا أن آباءكم كانوا يمتثلون إلى أوامر جدي عبد القادر**»[245].

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات في الجزائر يلاحظ اهتمامًا خاصة من قبل أنصار الأمير ، الذي انتصرت قائمتة في انتخابات 1919م، وعبر أولئك الذين شاركوا فيها عن قدرتهم على اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة بنسبة 940 صوت لصالح الأمير ضد 332 صوت لابن التهامي.[246]

أما رد فعل الإدارة الفرنسية والكولون والصحافة فقد كان عنيفا واعتبروا الأمير الخطر الذي يهدد مصالح فرنسا بالجزائر،ووصفته بـــ [الأمير المزعوم] و[رئيس الشيوخ ذوي العمائم] و [بطل المسلمين المحافظين] وكانت ترى في نجاحه المباغت يقظة مفاجئة للتعصب الإسلامي . وحينها قرر مجلس رؤساء العمالات إلغاء الانتخابات، بحجة عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب لممارسة هذه المهام.

هذا و لم تثبط عملية إقصاء الأمير في انتخابات 1919م من عزيمته وإرادته ، لأنه عاود الترشح للانتخابات العمالية في فيفري 1920م، ثم انتخابات أفريل من نفس السنة بصفته نائبًا ماليا ومستشارا عاما[247] تحصل خلالها على نتائج هامة نوردها في الشكل التالي:

الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها
1.الأمير خالد	2,295 صوت
2.د. تمزالي	245 صوت

عدد المسجلين: 4535
عدد المصوتين: 2789
النسبة: 61%

ونحصل في انتخابات 18 أفريل 1920 على مايلي:

الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها
1.الأمير خالد	7000 صوت
2.زروق محي الدين	2500 صوت

(248)

وما تجدر الإشارة إليه هو أن تمسك الأمير بأفكار حركة الشبان والذّود عن الدين، قد أكسبه ثقة الأهالي المسلمين مما مكنه من الفوز في انتخابات فيفري وأفريل من سنة 1920م إلى جانب زملائه [249]، بدليل ارتفاع نسبة المشاركين في هذه الانتخابات من 1073 إلى 2789 منتخب، وكان الأمير قد أشار على المجلس العمالي داعيا إياه «على أن لا تطرح أبدًا مناقشة مسأله إعادة السلطة المطلقة في التصرف الإداري للولاة، و أن تلغي جميع القوانين والمحاكم الإستثنائية وأن يطبق القانون العام»[250]. و كان هدف الأمير وحاج عمار هو بعث مشروع الجزائر الجديدة والدعوة إلى تطبيق قواعد الحرية والعدل.

في هذه الأثناء عاودت الإدارة الفرنسية اتهام الأمير، بأنه يمتُ بصلة للعادات المرابطية وأنه من أنصار الجامعة الإسلامية والبلشفية، كما عملت على إلغاء الانتخابات في فيفري 1920الأمر الذي بالكولون إلى تشكيل نقابة للدفاع عن حقوقهم للاحتفاظ بمقاعدهم في المجالس المالية[251] والعمل على صد محاولات الأمير الرامية إلى الظفر بأكبر عدد ممكن من المقاعد، ويذكر السيد محفوظ قداش أن الأمير اغتنم فرصة زيارته لباريس سنة 1920م وقـــام بعدة لقاءات ونشاطات بمقاطعة اللوكسبورغ لدعـــوة الممثلين

الدبلوماسيين بمجلس الشيوخ الفرنسي بعدم المصادقة على قانون الأهالي، كما تهجم على الإداريين الذين خرقوا قواعد الأخلاق والشرعية و انتقد معارضيه من الاندماجيين الذين سبقوه

إلى باريس ونددوا بمواقفه الوطنية، وكتب الوالي العام للجزائريين رسالة إلى وزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 04 ماي 1920 جاء فيها :« لم تتوقف كتلة المسلمين عن الخضوع لفكرة دينية تختلط فيها تطلعات غامضة وقوية عن الوطنية الإسلامية » ، ومن هنا يتبين لنا أن الإتجاه الإسلامي الجزائري بدأ يتأسيس داخل الحركة الوطنية الجزائرية نظرا لثقافة الأمير خالد المزدوجة (العربية الإسلامية والفرنسية) [252]

ظهر مرة أخرى على رأس قائمة جديدة سنة 1921م، ضمّت عناصر فرنسية متعاطفة مع الجزائريين مثل فكتور باروكان، وبعض الشخصيات العاصمية كالصناعي شكيكن، و للإشارة فإن برنامج الأمير لهذه السنة هو نفسه برنامج سنة 1919م و نلخصه فما يلي:

1. منح الجزائريين المواطنة الفرنسية ضمن قانون الأحوال الشخصية.
2. حق التمثيل في البرلمان الفرنسي.
3. إلغاء البلديات المختلطة ذات الحكم العسكري.
4. إنشاء جامعة عربية.
5. التعليم إجباري باللغتين الفرنسية والعربية. [253].

حيث عقد اجتماعا بالمجلس البلدي عرض فيه أهم الشخصيات الممثلة لقائمتة الجديدة المنتخبة وبرنامجه ليختم اجتماعه ، بشعار «**تحيا فرنسا**» ثم «**تحيا الجزائر والجزائريين**»[254]، لم يكتف الأمير بالدفاع عن حقوق الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية والمالية، بل جعل صفحات جريدة الإقدام ميدانًا هاما للهجوم على من سماهم بالمتعصبين والمتواطئين، وعن التمثيل النيابي قال: «**...إن الوسيلة الوحيدة التي تنقلنا من الحالة التعسفية التي نحن نتخبط فيها بجهلنا وسوء تدبيرنا واختلافنا هو أن نسعى في طلب إرسال ممثلين لنا إلى المجلسين المذكورين مجلس المبعوثين ومجلس الشيوخ، فعند ذلك يسمع صدى صوتنا.....**»[255].

وقد لوحظ أن عدد المسجلين لهذه الانتخابات البالغ عددهم 1871م قد تراجع بالمقارنة مع سنة 1920م، ومردّ ذلك في اعتقادنا إلى انعدام الثقة في صفوف المسلمين الجزائريين حيال الإدارة الفرنسية التي قامت في كثير من المرات إلى تزوير الإنتخابات ورفضها سياسة الإصلاحات كما هو الشأن في سنتي 1919م و1920م.

وكان من نتائج انتخابات 09 جانفي 1921 مايلي:

أسماء الشخصيات المرشحة	عدد الأصوات المحصل عليها
1. الأمير خالد	720
2. قايد حمود	700
3. د.تمزالي	699
4. حاج عمار	674
5. سيدي بومدين	667
6. فكتور باروكان	655
7. محمد بن يحي	649
8. شكيكن حمادو	631
9. مرابط أحمد	610
10. ساطور رشيد	607
11. بن سلمان رشيد	578
12. ككاشي	471
13. د.بن العربي	263
14. د.بن التهامي	258
15. ولد عيسى	257
16. كراد خليفة	132
17. حاج دريس	84
18. علي شريف طاهر	27
19. حاج حمادو	14

عدد المسجلين: 1871
عدد المنتخبين: 857
النسبة: 45%

(256)

و كان فوز قائمة الأمير خالد ساحقًا، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية والكولون الذين سارعوا إلى الاحتجاج، والتزوير وحينها خصّت الإقدام صفحاتها الأولى للحديث عن هذه التجاوزات[257] والمخالفات القانونية التي سادت فترة الانتخابات، حينما سلمت بطاقات مزوّرة خارج مكاتب الانتخاب بها أسماء مرشحي القائمة المؤيدة للإدارة.

و في هذه الظروف الصعبة حيث لم يكن بإمكان الجزائريين إيصال أصواتهم في باتت مشاركتهم في الانتخابات كعدمها كون الإدارة الفرنسية لم تكن صادقة في التزاماتها وتعهداتها.

فكانت النتيجة قرار الأمير بالاستقالة من كل المجالس المنتخبة (البلدي، العمالي، المالي)، حيث أرسل قرار استقالته في 02 ماي 1921م من مدينة «عين البيضاء»، إلى عامل العمالة جاء فيها **«علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى توجيه أنظارنا نحو الوطن الأم -فرنسا- ولحوها فقط، على أمل رؤية هذا الوطن وهو يقرر مصيرنا بصورة حقيقية»**[258].

وقد كان قرار الإستقالة وسيلة ضغط سياسي حتمي، كانت غايتة إثبات تمسك ممثلي الأهالي الجزائريين بالتزاماتهم وصدقهم في ممارسة الأساليب المشروعة والقانونية .

وتعتبر قضية استقالة الأمير من المجالس المنتخبة بالحدث الفريد والأول من نوعه في قاموس النخبة منذ 1920م [259]، و كان من الطبيعي والمتوقع أن تثير استقالة الأمير جدلاً حادًا بين الأصدقاء والأعداء على حد سواء، حيث وجهت له انتقادات لاذعة في الصحف الأوروبية واعتبر الفرنسيون قرار الأمير بأنه غير لائق وينم عن ضعف وعدم قدرة على مواجهة الإدارة الفرنسية حيث دعت بعض الأوساط الفرنسية إلى تدريس أبنائها على ما اعتبرته بالفضيحة في حل المدارس الفرنسية والجزائرية.

ومهما يكن من أمر فإن مشاركة الأمير في الانتخابات كانت لها أهمية كبيرة نظرًا لحساسية المرحلة واستراتيجيتها في ضرورة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة، ثم العمل على تمكينهم من ممارسة حقوقهم بكل حرية، والتخفيف من ضغط الإجراءات الإستثنائية.

و كذلك شارك الأمير في الانتخابات البلدية التي جرت في 10 ماي 1925م عندما ضم إسمه إلى قائمة الشيوعيين، لكنها زورت مثل سابقاتها من قبل الإدارة الفرنسية[260].

هذا وتعد هذه الانتخابات الأولى من نوعها من حيث الشكاوي التي قدمت ضد الإدارة حيث بلغ تعدادها تسعة شكاوي، واحدة منها كانت لأوروبي يدعى دينادي ولعل كل هذه الانتقادات تؤكد الطريقة التي تمت بها الانتخابات، حيث ضبط بطاقات انتخاب لأناس متوفين وأخرى لأشخاص غائبين.

و حول الانتخابات كتب الأمير خالد قائلا: **«إن الاستعماريين الأوروبيين وأعوانهم فضلوا أناسًا جهالة، عيّنوهم تعيينًا على المثقفين المسلمين المخلصين الذي كان الشعب يريد انتخابهم، فحالوا دون ذلك، واتهموا هؤلاء المثقفين بالوطنية المتعصبة وبالنزوع إلى الاستقلال التام»**[261].

و يذكر السيد أجرون أن الأمير لم يكن يهدف من خلال دعوته إلى المساواة مع الفرنسيين أن يصبح المسلمون الجزائريون فرنسيين، لكنه حاول أن يصل بهم إلى تحقيق فكرة تمثيلهم في المجالس المنتخبة (العمالية، المالية، البلدية) ومن ثمة يتساوي هؤلاء مع المعمرين بالجزائر، ولعلنا نشبه مطلب الأمير الداعي إلى المساواة مع الفرنسيين ببعض موافق جمعية العلماء المسلمين، عندما ساند أعضاؤها قانون بلوم فيوليت سنة 1935م الذي كان يهدف إلى منح المواطنة الفرنسية للجزائريين المثقفين، بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فدعوته إلى التفرنس كانت الغاية منها الإستفادة من قانون المواطنة الفرنسية والتخلي عن الباقي.

لقوله : « **أن الجزائريين وجدوا في إيمانهم بالإسلام مكانًا يؤويهم ويحمي أفكارهم على اختلاف فلسفاتهم وآرائهم الشخصية، لذلك يتوجب على كل مؤرخ أن يسجل أن مقاومة الشعب الجزائري في إطار الإسلام وللإسلام فقط.وظلت فرنسا إلى سنة 1919 تحتل فقط الجزائر لا الجزائريين** »[262].

والظاهر أن الأمير خالد قد اعتمد طريقة الإنتخابات وسيلة لا مناص عنها للعمل على تحسين أوضاع الجزائريين المزرية ، وقد ورد تقرير للمخابرات الفرنسية جاء فيه :

« أن خالد قد أكد بأن قانونا مثل قانون كريميو الذي جنس بمقتضاه جميع اليهود الجزائريين بالجنسية الفرنسية سوف لا يرضي المسلمين لأن المسلمين متمسكون بلغتهم وعادتهم وشريعتهم ، و لا يبغون عنها بديلا و لن يتنازلوا عن شيء منها أبدا ، وأن الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي».[263] وهي إشارة إلى قانون 04 فبراير 1919م الذي منح بعض الصلاحيات لفئة من الجزائريين الذين كانوا يرغبون في الحصول على حق المواطنة الفرنسية و الإستفادة من حق الجنسية ، وأما الأمر الثاني الذي دافع عنه الأمير هو فكرة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي [264]حتى يجعله أداة ضاغطة لإسماع صوت الجزائريين لدى الهيئات الفاعلة في الإدارة الفرنسية، وفي ذلك يقول :

« **إن حضورنا كممثلين في البرلمان الفرنسي إنما هو الوسيلة الشرعية ،وتعبيرا عن عدالة فرنسا التي سمحت للزنوج والهنود في تمثيل أنفسهم في المجالس المنتخبة الفرنسية لذلك يتوجب علينا تمثيل أنفسنا** »[265] .

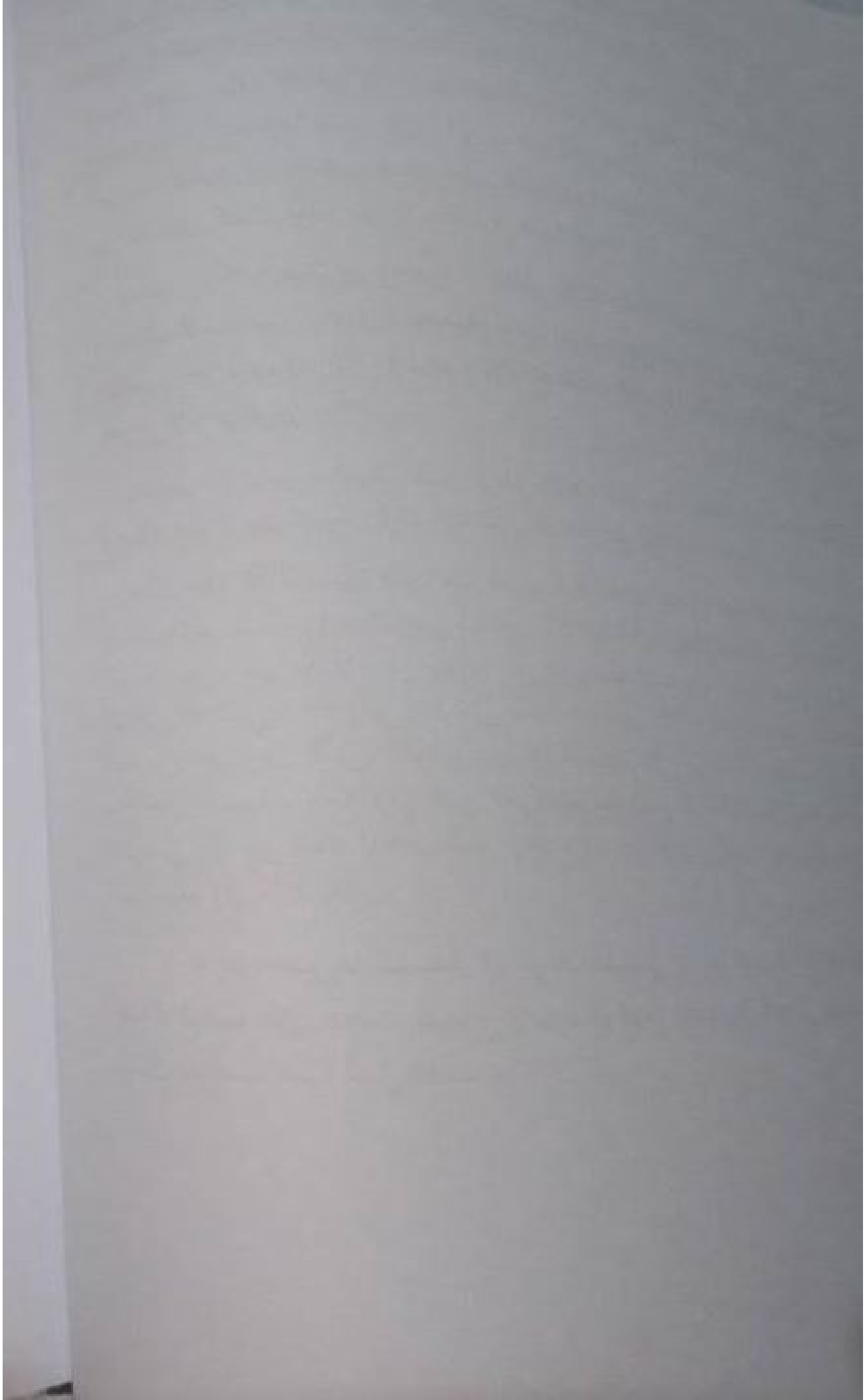

الفصل الثالث:

التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

1 عارضة مطالب الأمير خالد إلى الرئيس ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919م

2 تأسيس الأمير خالد لجمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922م

3 الأمير خالد و ميلاد نجم شمال إفريقيا سنة 1924م

4 مساهمة الأمير خالد في الحياة السياسية التونسية

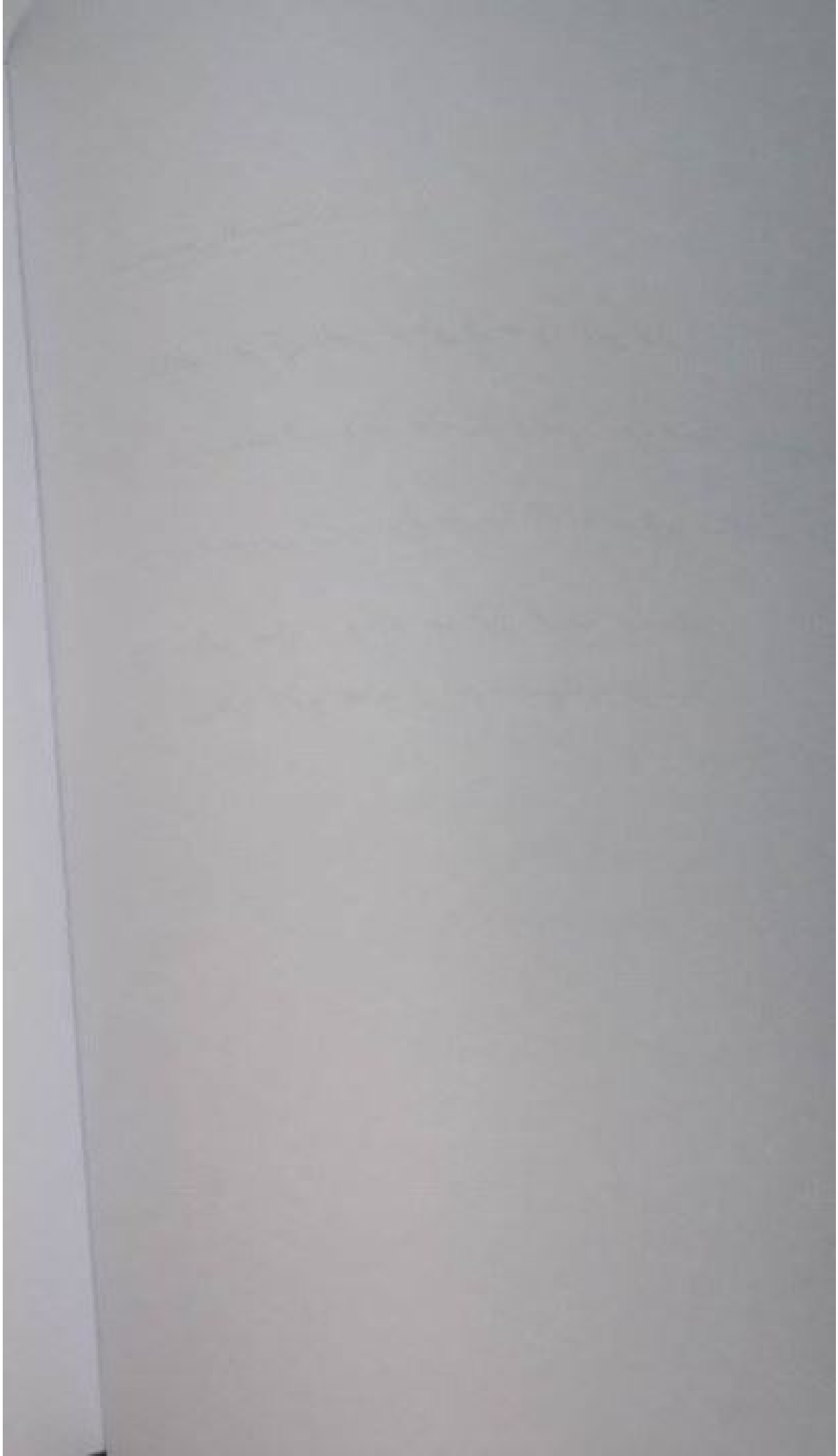

1 عارضة مطالب الأمير خالد إلى الرئيس ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919م:

إنتهت الحرب العالمية الأولى عندما أعلنت الهدنة بين القوى المتحاربة ، وكانت قد استمرت أربع سنوات اشتركت فيها ثلاثون دولة جندت لها خمسة وستون مليون مقاتل وقد تقرر أن يجتمع ساسة العالم لإجراء تسويات عديدة وإعادة بناء العالم المحطم ،وقد اتخذ الحلفاء باريس مقرا لانعقاد مؤتمر السلام اعترافا منهم بالدور الخطير الذي أدته فرنسا أثناء الحرب وما صادفته من أهوال وكوارث [266].

و الحقيقة أن فرنسا لم تكن لتواجه الحرب بمفردها دون الاعتماد على سواعد وطاقات جزائرية، حيث جندت ما لا يقل عن مائة وثلاثة وسبعون ألف شخصا توفي منهم خمس وعشرون ألفا في حرب لم تكن تعنيهم أبدا ولأجل وعود فرنسية لم تتحقق.

وقد تطوع الأمير خالد في هذه الحرب [267] كما سبقت الإشارة إلى ذلك وكانت مشاركته ذات فائدة بالنسبة للمجندين الجزائريين ، لأنه دعا من خلالها إدارة الإحتلال الفرنسي إلى ضرورة التساوي في الحقوق والواجبات بين هؤلاء المسلمين والفرنسيين والحدّ من ظاهرة التجنيد الإجباري التي لم تكن تلق ترحيبا لدى المجندين .

و قد كان الأمير خالد طوال تطوعه في الحرب يعمل على تحريض الجزائريين على التمرد والعصيان حيث يحتوي الأرشيف العسكري الفرنسي شريطا يظهر فيه الأمير خالد في بلجيكا وهو يمتطي حصانه يؤم المصلين تارة ، ويخطب في الناس داعيا إياهم إلى التحلي بالثقة والعزة بالنفس بانتمائه إلى الأمير عبد القادر تارة أخرى[268].

ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، انعقد مؤتمر فرساي في جانفي 1919م واتخذ الحلفاء العاصمة الفرنسية باريس مقرا للمؤتمر اعترافا منهم بالدور الخطير الذي أدته فرنسا أثناء الحرب وبهذه المناسبة صرح الرئيس الأمريكي ودرو ولسون [269] بقوله :« لفرنسا شرف الاستحقاق لانعقاد مؤتمر السلام بعاصمتها ،لأنها أول البلدان الأوروبية قدمت تضحيات كبيرة أثناء الحرب ». [270]

حينها عزم الأمير خالد على عرض القضية الجزائرية على الرئيس ولسون ، وقد كان مبدأ تقرير المصير يملأ العالم حينها ، حتى إذا ما نجحت الأفكار الاستقلالية كانت الجزائر من بين

المستفدين من هذا المكسب العظيم [271] ولفهم أهم الأحداث التي ميزت هذه المرحلة ، يمكننا استعراض المبادئ الأربعة عشرة التي قدمها الرئيس الأمريكي إلى الكونغراس في جانفي 1918م كأساس لسلام عادل التي اشتملت على مايلي:

- نبذ المعاهدات السرية الدولية .
- ضمان حرية الملاحة.
- إزالة الحواجز الإقتصادية بين الأمم.
- ايجاد مساواة تجارية بين الأمم المحبة للسلام .
- خفض التسلح وتنظيم المطالب .
- الجلاء عن بلجيكا وفرنسا ورد الألزاس واللورين إلى فرنسا ،وتعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع القومية الإيطالية.
- منح شعوب الإمبراطورية النمساوية حق تقرير المصير والجلاء عن أراضي رومانيا وصربيا والجبل السود.
- منح الحكم الذاتي لممتلكات الدولة العثمانية وحق تقرير مصير شعوبها وحرية المرور في المضائق وإنشاء دولة بولندة مع ايجاد ممر لها على البحر.

وقد جعل ولسون من مبدئه الرابع عشر حجر الزاوية للسلام الناشئ وهو:

* **إنشاء جمعية عامة للأمم المتحدة قائمة على علاقات واضحة غايتها توفير ضمانات متبادلة ومتساوية في الإستقلال السياسي والقومي بين كل الدول**[272].

و الاتجاه الأخير هو الذي تغلب لأنه يعتبر من أوجه تأثير الميثالية على عصبة الأمم [273] أما بخصوص الظروف الدولية التي سبقت أو تزامنت مع قيام العصبة نلخصها في الشكل التالي:

- ظهور القوميات خاصة عبر أوروبا الشرقية وبداية انتشارها في المشرق العربي
- انهيار الإمبراطوريتين الروسية – المجرية وتقسيم الدولة العثمانية .

- انهيار ألمانيا الكبرى وإجبارها على القبول بمقررات مؤتمر فرساي التي كانت تراها مجحفة في حقها .

- نهاية استقلالية أوروبا وإشراك أطراف أخرى في تسيير نظام توازن القوى الأوروبي.

- بقاء أوروبا مركزا للقوة في العالم بعد انسحاب أمريكا المبكر من الشؤون الدولية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، نتيجة رفض الكونغراس الأمريكي التصديق على ميثاق عصبة الأمم المتحدة[274].

وقد تركت مبادئ ولسون أثرا عميقا في نفوس الجزائريين ،لأنها كانت تعبر عن فكر حر ومتفتح على ضرورات التغير ،وكون الجزائر لم تعرف منذ زمن طويل الحقوق السياسية و لم تسمع إلا عن الإجراءات الاستثنائية ومبادئ الجور والاضطهاد .

ولا جرم أن تستقطب فكرة تقرير مصير الشعوب هذه الأمة التي عرفت أنواعا شتى من القهر منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين هذه الديار وقد فهمت شعوب أوروبا وغيرها من الشعوب أن هذا التصريح يعنيها جميعا لذلك تقدم بعض زعماء من إفريقيا وآسيا يطالبون بتطبيق هذا الحق على أممهم ومن هؤلاء زعماء المغرب العربي ،ولا غرابة إذن أن تجد أفكار الرئيس ولسون معارضة شديدة وخصوصا مبدأ تقرير المصير من زعماء الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وعلى رأسهما جورج كليمنصو الفرنسي ولويد جورج الإنجليزي .

و قد خاب آمال العديد من زعماء شعوب آسيا وإفريقيا في عدالة الأقوياء وفي مؤتمر الصلح الذي انعقد في فرنسا ، على غرار الوفود العربية الأخرى ، مثل الوفد العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين ، و الوفد المصري بقيادة سعد زغلول ، و الوفد التونسي بقيادة عبد العزيز الثعالبي، والأمير خالد بن الهاشمي و غيرهم .

و إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً أي إلى سنة 1916م عندما انعقد مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان» في شهر نوفمبر ، الذي طالب بأن تتضمن معاهدة السلام المقبلة «الاعتراف لكل الدول بنفس الحق في الاستقلال» [275] شارك الأمير خالد في هذا المؤتمر على أمل تحقيق بعض الامتيازات وإن لم يكن يفصح عندئذ إلا على مجرد الدعوة للمساواة، و لا يعني ذلك أنه لم يكن يرغب في الاستقلال إذا ما تهيأت له الفرص وسمحت له الظروف.

وللإشارة فإن مطالب الجزائريين في تقرير مصيرهم تضمنتها كذلك الرسالة الموقعة بتاريخ:

02 جانفي 1919م باسم الشعب الجزائري والشعب التونسي [276]، والتي تقدم بها وفد مشترك من الشخصيات السياسية جزائرية وتونسية، إلى الرئيس الأمريكي ولسون بمناسبة الإعلان عن مبادئه الشهيرة ومما جاء فيها ما يلي:

«إن شعبنا الذي كان ينعم بالاستقلال، سلبت منه حقوقه وحرياته، وأضحى مثل الجزائريين، وقد أقام النظام الفرنسي بتونس نهجًا قمعيًا متشدّدًا..... ساند التونسيون الشعب الجزائري في أثناء فترة احتلاله، وشهدت تونس موجات كبيرة من الهجرة الجزائرية، وبعدما تعرضت للاستعمار سنة 1881م ، ناضل الشعبان جنبًا إلى جنب ضد الوجود الاستيطاني الفرنسي... إننا نتحدث عن حرية الشعوب التي تعرضت إلى عملية الإلحاق القسري بحجة حق القوي على الضعيف، وكانت تتمتع في ذات الوقت بكل مقوماتها من لغة ودين وتقاليد وتاريخ..... لم تعد تعترف فرنسا للشعبين الجزائري والتونسي بحقوقهما في تقرير مستقبلهما، ولكن على العكس من ذلك فإنها تعزز يوميًا من إجراءاتها الاضطهادية اتجاههما... لذلك فالشعبان الجزائري والتونسي يطالبان باستقلالهما التام في ضوء المعطيات الدولية... " [277]

و قّعت الرسالة من قبل ستة شخصيات جزائرية وتونسية وهم على النحو التالي:

- الشيخ صلاح شريف التونسي (أستاذ بجامع الزيتونة)
- الشيخ محمد مزيان التلمساني (أستاذ بتلمسان)
- محمد الشابي التونسي
- محمد بيراز الجزائري
- حمدان بن علي الجزائري
- محمد باش حنبة

يبدو لنا من الرسالة المشتركة للوفد الجزائري التونسي أنها جاءت لترسخ عدّة مبادئ وأهداف نجملها فيما يلي:

أنها كتبت باسم الشعبين الجزائري والتونسي، وهو ما يعزز فكرة التقارب الاجتماعي والتاريخي بين أقطار المغرب العربي.

التأكيد أن الأمتين الجزائرية والتونسية كان لهما وجود قبل الغزو الاستعماري، لذلك أخذت تطالب بالعودة إلى وضعية ما قبل الاستيطان الفرنسي[278].وعلقت الرسالة آمالاً كبيرة

على مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون وعلى الطبقة البرجوازية الليبرالية حتى تمارس ضغوطاتها على الإدارة الفرنسية[279].

من جهة أخرى أثرت المبادئ الولسونية كثيرًا في نفوس الشعوب المضطهدة، كما جعلتها تستفيق من حالة الجمود، وتتطلع إلى المستقبل من خلال المطالبة بالاستقلال الذي سلب منها منذ زمن طويل و لم يعد لها أمل في استعادته ، هذا وتمتلئ أوراق الرئيس ولسون بالعرائض والرسائل والبرقيات والكتيبات وغيرهما التي تقدمت بها الشعوب إلى ذلك الرجل الذي حرك الآمال في الحرية والإستقلال لكنها آمال سرعان ما تبخرت واضمحلت.

ففي يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ماي 1919م ، قدم وفد جزائري من خمسة أعضاء برئاسة الأمير خالد الحسني إلى باريس ،واتصلوا (باللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام) بفندق كريون وهناك تقدموا بالعريضة إلى الملازم جورج ب نوبل ضابط المشاة باللجنة ، وقد امتنعوا من توقيع العريضة ومن ذكر أسمائهم خوفا من متابعات السلطات الفرنسية لهم ،إلا الأمير خالد فإنه أعلن عن إسمه للضابط نوبل وطلب منه توصيل العريضة إلى الرئيس ولسون ومنحه وصلا يثبت اتصال الرئيس بها قبل مغادرة الوفد باريس يوم السبت بعد الظهر.

وفعلا قام الضابط نوبل بإرسال العريضة إلى السيد كلوز كاتب سرّ الرئيس ولسون رفقة خطاب [280] شرح له فيه ظروف العريضة وحالة الوفد ومطلبه ،فما كان من السيد كلوز إلا أن كتب في اليوم التالي [السبت] رسالتين قصيرتين أحدهما موجهة إلى الضابط نوبل [281] ،والثانية إلى الأمير خالد بناءا على طلبه ، يخبره أنه اتصل بالعريضة وأنه سيطلع عليها الرئيس ولسون [282] .

ويذكر السيد سعد الله[283] بحكم اطلاعه على الأرشيف الأمريكي أنه رغم تتبعه للمجلدات التي تضم أوراق الرئيس ما يدل عن رأي الرئيس ولسون نفسه في العريضة، ولا على ما يدل على موقف الوفد الأمريكي من قضية تطبيق تقرير المصير على الجزائر، كما لا يعتقد أيضا أن الوفد قد سلم العريضة أو نسخة منها إلى الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح ، ولكن هذا لايمنع حسب رأيه دائما من معرفة المخابرات الفرنسية للإتصال الذي تم بين الوفد الجزائري والأمريكي .

وأما بخصوص الوفد الجزائري الذي قدم العريضة فلا يعرف عنه شيء، ويبدو من وصف

السيد .نوبل أن الوفد قد حضر بين يديه بكامل أعضائه الخمسة، ولكن أربعة منه امتنعوا عن تقديم أسمائهم للسبب الذي ذكر آنفا ،ومهما يكن فإن تزعم الأمير خالد للوفد واضح وأن التصريح باسمه إلى الضابط الأمريكي يدل على جرأة كبيرة في تلك الظروف لأنه يعلم أن الفرنسيين لن يرفقوا به إذا ما اطلعوا على محاولته .

أما العريضة نفسها فيغلب الظن أنها من تحرير الأمير خالد نفسه لأنها تتفق وروح كتاباته الأخرى إلى الشخصيات المعروفة في العالم ،وهي مكتوبة بالفرنسية على الآلة الراقنة تقع في أربع صفحات كاملة ،وفيها بعض السطور مضيفة في أخر الصفحة الرابعة حتى لا تضاف صفحة خامسة جديدة ،كما وجدت عليها بعض التشطيبات والإضافات بالقلم وهي قليلة مثل إضافة عبارة « وأبقها المحتلون الجدد» في الصفحة الثانية وتشطيب في الصفحة الثالثة ، ومثل وضع سطر تحت عبارة «الرجوع القهقري » في الصفحة الثالثة أيضا ، كما أن عبارة «احترامنا» في أخر الصفحة الرابعة مضافة كذلك بالقلم .

ذكرت العريضة بالمقاومة الجزائرية و بالاحتلال طيلة سبعة عشرة سنة [والملاحظ أن ذلك هو تاريخ مقاومة الأمير عبد القادر]، كما استعرضت كذلك العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال تسعة وثمانون سنة وهي علاقات تتميز بعدم الوفاء من جانب الفرنسيين وإبعاد السكان عن الأراضي الخصبة واستيلاء الفرنسيين عن الأحباس وإهانتهم للمقدسات

وإثقال كاهل الجزائريين بالضرائب والقوانين الإستثنائية ،وإهمال حاجاتهم وفرض التجنيد الإجباري عليهم ، وتدني الأخلاق العامة فيه ، وبعد ذلك طالبت العريضة «بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم » بناء على التصريح الذي أعلنه الرئيس ولسون نفسه سنة 1917م ، والذي جاء فيه أنه «**لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها**» من جهة أخرى فقد جاء في حديث أخر للرئيس ولسون مع السيد كليمنصو أن هدفه « **رؤيـــة العالم يتحرر من ربـــق الإستعمـــار والسيطرة** »(284).

وذكرت العريضة أن الوفد الجزائري قد جاء يستنجد بالمشاعر النبيلة للرئيس الأمريكي ولسون ،وإدانة الإحتلال الفرنسي وربط حاضر المقاومة الجزائرية بماضيها فالوفد وإن لم يذكر كلمة الإستقلال بالحرف فإنه ذكر معانيها كما طالب بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة ، و كذا تطبيق مبدأ عدم إجبار الشعوب على العيش تحت

سيادة لا ترضى بها ،فموقف الأمير خالد كان حريصا مما جلب عليه نقمة الفرنسيين من جهة و احترام وتقدير الشعب الجزائري من جهة أخرى .

وفما يلي: **نص الوثيقة الجزائرية التي قدمها الأمير خالد إلى ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.**

السيد الرئيس :

يشرفنا أن أتقدم إلى إنصافكم السامي وإلى روح العدل فيكم عرضا موجزا عن الوضع الحالي للجزائر الناتج عن احتلال فرنسا لها منذ 1830م.

فأثناء معركة غير متساوية ،لكنها رغم ذلك كانت مشرفة لآبائنا ،ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشرة سنة بمثابرة وقوة لامثيل لهما بهدف رد المعتدي و العيش في استقلال ،ولكن حظوظ السلاح لم تكن للأسف في صالحهم .

ومنذ تسعة وثمانين سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازددنا فقرا بينما ازداد المتنصرون غنى على حسابنا .إن الإتفاق الموقع في 05 جويلية 1830م بين الجنرال الفرنسي دي بورمون و داي الجزائر قد ضمن لنا احترام قوانينا وعاداتنا ودينا ، وإن قانون 1851م [285] قد اعترف بحق الملكية والتمتع بها كما كانت إبان الإحتلال .

وقد أعلن نابليون الثالث [286] عند نزوله بالجزائر في 05 ماي 1865م بيانا موجها إلى السكان المسلمين « إن فرنسا عندما وضعت قدمها على الأرض الإفريقية منذ خمسة وثلاثين سنة لم تأت لتدمير جنسية شعب ،لكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من القهر طويل المدى ، إنها غيّرت السلطة التركية بحكم أكثر ليّنا وعدلا وتنويرا ...»

إننا كنا نتوقع أن نعيش في سـلم جنبا إلى جنب و بالاشتراك مع المحتلين الجدد ، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهيبة .

و لكن تبين لنا فيما بعد للأسف أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف، والواقع أن الفرنسيين أجلوا المهزومين تدريجيا، كما فعل الرومان قبلهم، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة وأغنى المناطق. وهم إلى يومنا هذا مستمرون على إنشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام ».

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمئات الملايين من الفرنكات التي كانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية ، وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين .وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا إلى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك.

وإلى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فإن البقية القليلة من هذه الأحباس مسيرة من طرف الإدارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطيعون من طرف الإدارة الفرنسية نفسها ، ولاحاجة إلى الإضافة أنه ليس لأولئـــك الأعضاء سلطـــة

لأن الإدارة الفرنسية كانت تغتنم كل الفرص، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية في مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين .وفي تلك المظاهرات تلقى خطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتمادى هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة إشراك الموسيقى العسكرية في هذه المظاهرات المهينة للروح عند المسلمين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون في 05جويلية 1830م وقانون 1851م وقد أثقل كاهل الإنسان الجزائري مدة تسعة وثمانون سنة بإجمال الضرائب ، فرنسية وعربية كانت موجودة قبل الإحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد .

وإذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فإننا نستنتج بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم كما أن توزيع الميزانية كان لا يأخذ في الاعتبار متطلباتهم الخاصة .وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس .

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر ، وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأوروبية وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي آهلة بالسكان فقيرة ووعرة المسالك ،وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطرق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال في عهد إبراهيم (عليه السلام) ، وخاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأشد فقرا هو الأثقل .

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان إلى قوانين خاصة يندى لها جبين

الجزائرية أنفسهم. وإن من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الإستثنائية (مثل المحاكم الزجرية و المحالس الجنائية الصادرة في 29مارس 1902، و30ديسمبر1902م ، فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحريات [287].

ولكي لا نتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارنار المحامي بمجلس الإستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشال المستشار العام وشيخ بلدية تبسة .فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين .

وهناك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد و هو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912م يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين. ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدريج، وبدخول 1912م أصبح التجنيد الإجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 % من مجموع الجيش)، ثم أصبح شاملا، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي.

إن ضريبة الدم قد طبقت علينا خرقا للمبادئ الأولية العادلة، ورغم فقرنا وذلنا وإهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى، فإننا لم نكن نتصور أبدا أن عبئا كهذا – وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق – يقع ذات يوم على كاهلنا.

إن مئات الآلاف قد سقطوا منا في مختلف ميادين القتال ،محاربين رغم أنوفهم ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها، إن الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطي للفرنسيين الجدد.وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا إلى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن و الأرياف .

من السهل على الملاحظ أن يرى البؤس الفظيع الذي يعيشه الأهالي، ففي مدينة الجزائر نفسها يجر مئات الأطفال من الجنسين بؤسهم في الشوارع وهم في أسمال بالية يتسولون مع العامة .

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر في حالة مطلقة من اللامبالاة ، وأمام التمويه بعدم التدخل في الحريات ،فإن الموقف العام هو ترك الحبل على الغارب كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تغدق في المقاهي على الأهالي .

وقد تحملنا هذه المآسي كمهزومين مستسلمين، منتظرين وآملين أن تشرق علينا أيام أسعد

مما نحن فيه. إن التصريح الرسمي التالي والقائل بأنه : « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها» والذي صرحتم به أنتم في ماي 1917م، في كلمتكم الموجهة إلى روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت في النهاية .

ولكن الأهالي، تحت الوصاية الجائرة للإدارة الجزائرية قد أصبحوا حالة من الإذلال بحيث أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... أن الخوف من القهر الذي لا يرحم يكم كل الأفواه .

ورغم هذا فإننا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، إننا نطالب بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : إن نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء و القوات المركزية يجب أن تؤخذ قاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي أو ديني .

إنكم تمثلون في نظر العالم بأكمله الإنسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم تدخلوا هذه الحرب الضخمة إلا لتعمم تلك المبادئ على جميع الشعوب .و لنا إيمان عميق في كلمتكم المقدسة .أن هذه العريضة قد كتبت لتنوير عقيدتكم وإلفات نظركم الكريم إلى وضعنا الشاذ.

تقبلوا ، سيادة الرئيس ، فائق احترامنا . [288]

كانت رسالة الأمير خالد واضحة جدًّا في تحديد مقاصدها وفي تصوير الأوضاع القاسية التي كان يعيشها الأهالي الجزائريون جراء الإجراءات الاستعمارية، لكنه اصطدم مرة أخرى بجدار المعارضة والتنكر، لأن الرئيس الأمريكي اكتفى فقط بتقديم العريضة إلى الحكومة الفرنسية.

الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تهدد الوفد الذي قدم العريضة بالملاحقة القضائية [289]، واتهم الأمير أنه أراد أن يعين ممثلا للجزائر بندوة السلام، وانتصرت إذن الأفكار الاستعمارية التي كان يمثلها رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج [290] وجورج كليمنصو [291] ، ولما فشلت الدول المستعمرة من قبل فرنسا لجأ الأمير إلى جمع هيئة سياسية دعاها «**وحدة النواب المسلمين**»، ثم أسس لها صحيفة شديدة اللهجة دعاها «**الإقدام**»[292]، باللغتين العربية والفرنسية، وعلى الرغم من فشل الأمير في مؤتمر فرساي ورفض السلطات الاستعمارية لعريضة

مطالبه، إلا أنه نجح ولو مبدئيا في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة وأن المؤتمر ضم العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك أمريكا [293]، في الوقت نفسه يعد نجاحًا باهرًا لسياسته والتي تعتبر أحد المواقف الشجاعة للأمير لأنها أخرجت الجزائر من دائرة الصمّت الذي ضرب عليها من قبل فرنسا.

وبهذا الصدد يصور المؤرخ الفرنسي جوليان هذا الموقف لقوله: «**ليس للمعمر أي وعي سياسي، تراه يثور من جهة على الدولة كلما بداله أنها تهدد امتيازاته، ولا يتورع من جهة أخرى عن طلب مساندتها بعنف وصخب كلما حلت به أزمة، تلك الأزمة التي ترمي مسؤولياتها على الدولة نفسها، أما في سياسته إزاء الأهالي، فإنه معارض كل المعارضة لكل إصلاح، وذلك بإصرار جنوني**»[294].

ومهما يكن فإن المبادئ الولسونية، وإن تبخرت على مستوى الحكومات لكنها أثمرت على مستوى الشعوب[295]، ولا أظن أن اغتيال الحريات من قبل المستعمر قد أنهى مرحلة الوعي ،لأنها أثمرت رغم المعارضة والتعسف وأعتقد في صواب منطق الأمير خالد لأنه أمضى الوثيقة بمفرده وتحمل المسؤولية كاملة ،عندما إلتقى (الملازم الأول) الأمريكي جورج نوبل وسلمه العريضة كي يبلغها إلى الرئيس ولسون [296]، لأن الهدف الغاية كانت رؤية الجزائر تستقل ، وهي مرحلة جديدة اتسمت ببعدها عن الإطار التقليدي الضيق والتطلع إلى جعل نضالها من نضال الشعوب المستضعفة ، بحكم وحدة المعارك التي تخوضها هذه الشعوب ضد الإستعمار العالمي، ولأجل إعادة بناء كيانها الحضاري والإنساني واحترام حقوق الإنسان والدعوة إلى الإستقلال[297].

إن تأثير وتداخل العوامل البيئية والنفسية للأمير خالد هو الذي أحدث ذلك الإنقلاب الكامل في مواقع القوة في تجربته النضالية الوطنية خلال العشرينيات من القرن الماضي وهو نفسه الذي وضع أساس المواجهة ذات الطابع الإستقلالي بالجزائر فيما بعد.

كان بحق صورة حية بكل المواصفات ، ومن حوله كوكبة من المثقفين والمفكرين ،إنه مركز جديد من مراكز القوة ينشأ بطريق غير مسبوق في تاريخ هذه الأمة ، مركز لا تحكمه بؤرة واحدة ولا يؤثر فيه تيار واحد، إنها سلطة ومنطق لا يخضع لحسابات الغير ولا يقبل قانونا غير قانونه ،كان يشده دوما إلى الحس والواقع الأكثر تأثيرا والأشد تعبئة من كل عناصر التطور الذي كان حاصلا آنذاك ، وأداة للقوة النفسية المتوازنة تؤكدها من خلال قدرته بسرعة و

كفاءة ، في وقت حفل بالمتغيرات السياسية و الإقتصادية وتأثيراتها في المجتمع الجزائري الذي ذاق ويلات الإجراءات الإستثنائية من الداخل .

وكان من المفارقات العجيبة أن ينشأ الأمير بل في كنف فرنسا ، نشأة عسكرية وثقافية في المدارس الفرنسية ، لينتقل إلى معارضتها فيما بعد وهو الهدف الذي ظل يراود الأمير عبد القادر في أن ينشئ قوة مضادة لإدارة المستعمر الغاشم .

في الوقت الذي كتبت فيه الصحافة الموالية للكولون ، أن الأمير خالد أصبح يمثل خطرا إسلاميا حقيقيا وأضحت تقرأ الفاتحة علنا مما بات ينذر بقيام حرب مقدسة في الجزائر هدفها طرد المستعمر الفرنسي إلى الأبد ، وكان مفعول هذه السياسة قويا عندما تأكد لفرنسا نشاط الأمير الدبلوماسي والمتمثل في تقديمه لعارضة مطالبه إلى الرئيس ولسون التي ركزت على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها [298].

يعد الأمير خالد أحد القادة اللامعين الذين سعوا بكل قواهم من أجل استقلال وترسيخ حرية شعوبهم من نير الإستعمار [299]، وتجلى ذلك بوضوح في نص الرسالة التي حملها إلى الرئيس ولسون ، وهي قفزة جريئة في نظر العديد من المؤرخين والدارسين لفترته ، كما تعد كذلك أحد اللحظات التاريخية الحاسمة التي استغلها الأمير لصالحه.

ولعلها المفارقة التي صنعت من العجز قوة ومن الشيء كيانا قائما ،ثم إن الإمكانية التاريخية ليست يوما واحدا بعده الظلام ،لأن الذي يصنع هذه الإمكانية هو مزيج من آمال ونضال الشعوب ،وآمال ونضال الشعوب ليست عود ثقاب يشتعل بسرعة ثم ينطفئ .

ولم يكن يتصور الجميع بأن مؤتمر فرساي يستطيع تقديم استراتجية جديدة لتحرير الشعوب المستضعفة خارج نطاق العالم الأوربي ،لأن الوقت كان لا يزال مبكرا بالنسبة للمستعمر ،الذي اتخذ كل السبل للحد من قيام بحركات مناهضة لسياسته ،وهي أحد اللحظات التاريخية التي حاول الأمير استغلالها نتيجة حالة الوعي التي وصلها ،ومن ذلك نستشف حتمية التاريخ في جوهرها، هي تظافر الظروف الإجتماعية لإمكانية تحقيق هدف عظيم من أهداف شعب أو أمة وهذا الهدف هو الدعوة إلى استقلال الجزائر عن فرنسا .

وقد كتبت جريدة لاديفونس مايلي:

« بأن الأمير خالد وهب الجزائر كل حياته ونشاطه وذكائه وللإسلام كل عواطفه وقلبه،قلب رجل شريف نبيل لا يخشى في الله وفي سبيل إحقاق الحق صوله جاهل ولا لومة لائم»[300].

والحقيقة أن كل هذا النشاط والوعي المفعم بالحيوية والفاعلية في تغيير الأوضاع لصالح الجزائر ،هو الذي جعل الأمير خالد رمزا للوطنية[301] وزعيما للمقاومة الجزائرية بمطلع القرن الماضي دون منازع على الرغم من تناقضات و تشككات بعض المؤرخين حول وطنية الأمير خالد ونذكر على سبيل المثال رأي المؤرخ أجرون [302] ،الذي لم يكن يعتبر الأمير خالد رائدا للوطنية بالجزائر قبل 1919م،ويرد على الذين جعلوا منه وطنيا كونه دعا إلى بعث اللغة العربية وتطويرها ، ثم عندما ناد بعدها إلى التمسك بأحوال المسلمين الجزائريين في إطار الشريعة الإسلامية.

لكنه اضطر إلى تغيير رأيه بخصوص هذه القضية، وبخاصة عندما عثر على نص الرسالة التي بعث بها الأمير إلى الرئيس الأمريكي ولسون بالأرشيف الوطني بوشنطن، فلم يتردد بعد ذلك في اعتبار الأمير خالد أحد صانعي الفكر الوطني بالجزائر[303].

لعلنا نتفق مع المؤرخ أجرون أن الأمير لم يكن أول الداعين إلى الوطنية كما أن الفكر الوطني لم يكن وليد القرن الحالي، وأن الجزائريين عرف عنهم أنهم وطنيون منذ أزمنة غابرة، وأن أغلب الحضارات والأقوام التي تعاقبت على تعمير الجزائر باستثناء الحضارة العربية لم تعرف استقرارًا بهذه الديار، نتيجة المقاومة الشديدة للعدو الدخيل، وهذا دليل على وطنيتهم وأصالتهم.

وقد وصف أغلب المؤرخين خاصة الفرنسيين حالة الجزائريين هذه ، بأنها تخلف وجهل ورفض لثقافة الآخر، ومهما يكن فإن الأمير خالد وإن لم يكن الأول من صنع النهج الوطني في الجزائر لكنه أيقضه ودفع به نحو مستويات أفضل وإن كانت نظرة المؤرخ أجرون تنطوي على كثير من الحقائق وبعضا من الموضوعية بخصوص الأمير خالد، ودوره زعيما مسلما وطنيا في الحركة الوطنية الجزائرية بمطلع القرن العشرين تؤخذ عليه بعض الرؤى منها أن مفهوم الإستقلال مستوحاة من معادلة شيوعية مع أن الحقيقة غير ذلك لأن الاستعمار واحد مهما اختلفت نظرته للأمم التي يحتلها، ومهما تباينت طرقه ومناهجه ، فمن الطبيعي إذن أن يلقى

معارضة شديدة ليس فقط من قبل الشيوعيين، لأن اجتهادهم في مناهضة ومحاربة الأنظمة الاستعمارية ذات الطابع الليبرالي مرده إلى معارضة إديولوجية تدخل ضمن الصراع الفكري العقائدي الذي كان بين الشرق والغرب، والذي أخذ أبعادًا خطيرة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945م و إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي.

فليس من البديهي أن نضع حسب اعتقاد المؤرخ أجرون الشيوعيين بمثابة المنظرين لفكرة الاستقلال والتحرر، لأن الاستعمار وجد ردود أفعال كبيرة في كل بقاع العالم نتيجة الاضطهاد والحرمان والجهل الذي سلطه على الشعوب المستضعفة، فكان لزامًا عليها أن تثور وتنتفض والشعب الجزائري واحد من هذه الأمم الذي ضاق ذرعًا بسياسة البطش والتسلط التي مارسها الوجود الاستعماري الفرنسي طيلة مائة واثنى وثلاثون سنة.

فوجد إذن إرادة أبنائه العزيمة والوحدة التي شكلت دون شك الجدار الذي تحطمت حوله الأطماع والنظريات الاستبدادية التي نادى بها كبار قادة وجنرالات فرنسا،و لم يكن أمام الأمير خالد حل وسط في صراع خاضه ضد فرنسا ،وهو الذي كلف بتحقيق الإستراتجية الجديدة التي جمعته بجده عبد القادر في سوريا والعائلة كلها في 1882،حين دعاه إلى التحضير إلى المرحلة اللاحقة وضرورة تعديل موازين القوة لصالح رجالات المقاومة الوطنية [304] .

كما لم يكن بوسع الأمير خالد لما تأتت له اللحظة التاريخية الحاسمة بانعقاد مؤتمر الصلح إلا أن يختار للجزائريين الإستقلال والتحرر من براثن الإستعمار ،وهنا يكمن الدور الجليل الذي قدمه لخدمة الحركة الوطنية الجزائرية .

حيث يذكر المفكر حسنين هيكل : « **أنه هناك في التاريخ شيء إسمه [نقطة الإنكسار] وهي تصيب الأفراد وتصيب الجماعات وترغمهم على أن يتمردوا في لحظة من اللحظات حتى وإن بدأ تمردهم يائسا** »[305].

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خالفت منطق العالم الغربي بالإعلان عن مبادئ ولسون الشهيرة والخروج ،بعض الشيء عن دائرة التسلط الاستعماري الفرنسي البريطاني ، إلا أنها دعمت هذا المبدأ ضمنيا ، وإلا كيف نفسر وضع الجزائر بعد المؤتمر وقضية الملاحقة القضائية التي توعدت بها فرنسا الأمير خالد وأنصاره ،ومن ذلك نورد تساؤلا جاء في افتتاحية جريدة المجاهد [306] وجدها تعبر عن ذلك لقوله :« **أين السلام يا دعاة السلام** »

وبعد الذي استعرضته هل نسمي ذلك إحفاقا من جانب الأمير خالد ؟ أو مأساة وطنية لأن الحكومة الأمريكية اكتفت بتقديم الوثيقة إلى فرنسا و لم تحقق تلك المطالب التي صمم على تجسيدها في الواقع .

ولا أضنني أقتنع بفشل الأمير خالد وهو الذي حاول أن يحيي في هذه الأمة قوميتها وأن يرسخ فيها عقيدتها ، رغم اعتقاد بعض المحللين التاريخيين على أن أسباب تأخر ظهور فكرة القومية في الجزائر مرده إلى التدهور الذي أصاب أركان المجتمع الجزائري القديم وأن محاولات الإستعمار لتحطيم الثقافة الوطنية، كانت من أكبر العوائق التي واجهت نمو الحركة القومية في الجزائر [307]، والـــواقع أن الجزائريين ظـــلت وطنيـــتهم وقوميتهم راسخة رغم ضغط المستعمر ، ورغم التهميش والإبعاد الذي لحق بهم وبأحزابهم والأمير خالد واحدا من رجالات هذه الأمة الذي دافع وناضل لأجل إعلاء معالم الشخصية الجزائرية برفضه الإندماج في فرنسا والذود عن الإسلام ،ونستحضر هنا حدثا هاما ، عندما كتب صحفي فرنسي مقالا مهينا بالرسول عليه الصلاة والسلام وأزواجه رضي الله عنهن ،فوجه إليه الأمير برقية شديدة اللهجة ،يخبره أنه مسلم وغيور على دينه وأنه من سلالة ذلك النبي العظيم ويقول فيها أنه يترك له الخيار بين إثنين إما الإعتراف علنا بذنبه والاعتذار عنه ،وإما المنازلة بالسلاح فأجاب الصحفي (مـــاريل بيار) الأمير خالد برسالة اعتذار[308].

وبصرف النظر على الذي آلت إليه مطالب الأمير خالد ، وردة أفعال الإدارة الفرنسية ، فإنه حقق نجاحا ثمينا عندما أسس هيئة سياسية دعـــاها « **وحدة النواب المسلمين** » ووضع لها صحيفة شديدة الـــلهجة دعاها بالإقـــدام ،وتحت عنوان [الإقـــدام الإسلام ، الراشدي] ، ما بين (1919م 1923م)، التي شكلت دورا إستراتيجيا في النشاط السياسي للأمير خالد فيما بعد [309].

لأنها مكنته من بث قناعته وأفكار النخبة غير المتجنسة ،وفضح أعمال الكولون بالجزائر من جهة أخرى كان دورها إرشاديا من خلال نشر الوعي القومي والوطني،والعمل على تقويم المجتمع وتعبئته كمحاولة لتقبل الأفكار الجديدة والتغير ،بعدما

ساءت حالته الاجتماعية و الاقتصادية ،وبخاصة الثقافية ومن ذلك نستنتج أن الأمير خالد

كان لرائد نهضة إعلامية جاءت لتعزز التجربة الصحفية الناشئة بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وهي مرحلة من أدق المراحل لاعتبارات كثيرة منها مساومات المستعمر للشخصية الجزائرية .

هذا وقد نجحت عدة أفكار في صراعها ضد الحكم الإستعماري في إفريقيا وآسيا تقريبا فكان طلاب الجامعات عادة « جنود المهمات الصعبة » للحركات الإستقلالية أما الذين كانوا يدرسون في الخارج فقد أنشأوا أو ساهموا في إنشاء الأحزاب الوطنية [310]

وقد نجح الأمير خالد عندما أقام علاقات مع الخارج ،وأعني الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد بدائل عن الإدارة الفرنسية ،لمفاوضته في قضية استقلال الجزائر مستغلا مبدأ تقرير مصير الشعوب ،حيث نشرت جريدة الإقدام أحد الخطب الهامة أثناء انعقاد دورة مجلس النواب الفرنسي جاء فيه : « .. أن الأمير خالد خطى بالقضية الجزائرية خطوات بالغة ،لأنه كان يبحث عن مجالات التعامل العالمي ،وإيجاد البدائل وهيئات فاعلة وضاغطة على سلطة المستعمر وهدفه كان استقلال الجزائر بشكل نهائي [311] .

والظاهر أن الأمير خالد كان دبلوماسيا بارعا ، وسياسيا محنكا رغم نفيه ذلك لقوله: « **أنا لست رجلا إداريا أو سياسيا ،لكنني رجل مؤمن بضرورة تحقيق مطالب الجزائريين مع احترامنا الشديد لفرنسا** »[312] , لكنه اعترف في جريدة الإقدام أنه يؤيد فكرة تعيين مندوب جزائري في مؤتمر السلم العالمي [313] وتريث في هذا المطلب وناشد فرنسا لقوله: « إن المندوب الإنجليزي سيصل إلى المؤتمر مصحوبا بوفد من مندوب جميع دول الكومنولث ،فمن المعقول أن تسلك فرنسا نفس السلوك مع مستعمراتها ومحمياتها » [314].

وهذه الاعتبارات والمقاييس توضح دون شك ملامح دبلوماسية الأمير خالد في مواجهة ، الإدارة الفرنسية حيث أعطى صورة متكاملة لسياسته وطريقته التي تبناها منذ بداية معترك السياسة وهي دلالة القوة والموضوعية في شخصه ،التي لم تنقطع و لم تتوقف، بل استمرت في عدة أشكال ونذكر من ملامح ذلك تلغرافا بعث به إلى الرئيس الفرنسي إدوارد هريو سنة 1924م عندما كان يهم بالدخول إلى غرفة النواب الفرنسي جاء فيه:

« إننا ندعوكم للتريث والتمعن في قضية مسلمي الجزائر ، قبل أن تصدروا أحكامكم بشأن حرية تعليمهم ومساواتهم في أداء الواجب العسكري وفي تطبيق الحقوق »[315].

2 تأسيس الأمير خالد لجمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922م:

أسس الأمير خالد جمعية دعاها «**الأخوة الجزائرية**» بالجزائر في 23 جانفي 1922م، وانخرط فيها الشبان والأعيان والفلاحون والمثقفون وغيرهم بمبلغ من الاشتراكات.

وقد اختلفت تسمية الجمعية في بعض المراجع والمصادر، فهناك من يدّعوها «**بالأخوة الجزائرية**»، وهناك من كان يسميها «**بالأخوة الإسلامية**»[316]، والتباين يكمن في أن التسمية الثانية وإن صحت فمعنى ذلك أن الأمير خالد أنشأ حركة دينية بدليل دعوته الشعوب الإسلامية الانخراط فيها لأنها في حاجة إلى كل الفعاليات الحيّة في البلاد العربية.

في حين تنفي بعض الدراسات صفة الدين عن حركة الأمير ولو أنه ركز على الدين عندما تمسك بأحواله الشخصية الإسلامية، وعندما عارض فكرة التجنيس والاندماج في فرنسا وردّ عليهم بقوله: «**إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص**»[317].

ومن ذلك تعتبر حركته سياسية وطنية، وأنه تحدث باسم الديمقراطية التي تعني حرية العقيدة والتفكير وهنا تصدق التسمية الأولى، من جهته صرّح الأمير خالد إلى جريدة إيطالية تدعى «لانازيون» في 10 جوان 1922م بما يلي:

«**إن حركتنا ليست دينية ولكن قوة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال الأوطان الإسلامية**»[318] ويمكننا الجزم بأن حركة الأخوة الجزائرية، إنما هي حلقة من حلقات الصراع والنضال السياسي الذي خاضه الأمير ضد الإدارة الفرنسية و الكولون

بالجزائر كما كانت خطوة مهمة نحو تأسيس حزب سياسي جزائري[319] ونعني بذلك «نجم شمال إفريقيا» ، ترأس الأمير شخصيًا حركة «الأخوة الجزائرية» إلى جانب سكرتيره العام السيد حميدة والأمين العام السيد يوسفي حمدان، وكان لها عنوان للمراسلة هو كالتالي[320].

إلى رئيس جمعية الأخوة الجزائريين
11 شارع، بورت ناف الجزائر

و يمكننا تلخيص أهداف الحركة في النقاط التالية:

1. تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتهيئة الظروف المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين.

2. المقاومة ضد سياسة اللاعدل والظلم والتعسف، من خلال الدعوة إلى المساواة بين الفرنسيين والجزائريين.

3. المطالبة برفع حالة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والعودة إلى العمل بالقوانين العامة (المدنية)[321].

4. تطبيـــق ما جاء في قانون 04 فيفري 1919م وبخاصة ما يتعـــلق بالبنـــد 14 منه[322].

5. التمثيل البرلماني للجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية.

ويذكر سبيلمان « أن الأمير تمكن من مخاطبة حوالي ثلاثة ألاف رجـــل أمـــام بلدية بسكرة حول قضية التمثيل البرلماني للجزائريين في البرلمان الفرنسي »[323] بالإضافة إلى تأكيد البعد الواقعي للمطالب الجزائرية، وقد جاء في البند الأول من تأسيس الجمعية مايلي[324].

أ. خلق وسائل وإيجاد ظروف ملائمة للدفاع عن حقوق الجزائريين.

ب .تأكيد أواصر الثقة للحصول على قاعدة شعبية بهدف تحقيق نتائج مشجعة في الانتخابات.

و الظاهر أن أهداف الحركة حسب ما يبدو لنا فقد كانت استمرارية لمطالب الأمير خالد من خلال البرنامج الذي قدمه إلى السلطات الفرنسية في أثناء ممارسته الانتخابات سنة 1919م وهي نفس المطالب التي تقدم بها في نفس السنة للرئيس الفرنسي ألكسندر ميليران في أثناء زيارته للجزائر في ربيع 1922م حيث خطب أمامه باسم جميع السكان الجزائريين بكل فخر واعتزاز ومما قاله : « لقد أتينا للإشتراك في تمثيل نيابي – برلماني في البرلمان الفرنسي ، ونحن نستحق هذا الشرف وسيعبر الوطن الأم دونما ريب ،أن من واجبه إقرارنا ومنحنا هذه الحقوق تلقائيا »[325] ، ورد الرئيس لقوله : « لاريب عندي بأنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق السياسية التي سبق منحها للمواطنين الجزائريين ..واعتقد أنه

من الحذر انتظار النتائج التي سيسفر عنها قانون 1919م» ومهما يكن فإن مطالب وأهداف الأمير إنما هو تجسيد لنشاطه السياسي و انطلاقة فعلية لفكرة الإصلاح السياسي الذي اعتمدها لمناهضة الاستعمار، عن طريق الدعوة إلى المساواة والرّد على المتجنسين الذين تنكروا لوجود الأمة الجزائرية.

3 الأمير خالد و ميلاد نجم شمال إفريقيا سنة 1924م:

يشكل تأسيس نجم شمال إفريقيا أمرا هاما واستراتيجيا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في العشرينات من القرن الماضي، لأن هذا الحزب ظل أداة فاعلة في توجيه المقاومة السياسية الجزائرية للاستعمار، وبخاصة لما انتقل إلى المطالبة بالاستقلال والتحرر بعد انعقاد مؤتمر بروكسل سنة 1927م .

والظاهر أن الدراسات ونتائج الأبحاث اليوم تقف على إشكال تاريخي حول فكرة تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا و نتساءل هل كان الأمير خالد أول من بعث فيه الحياة وأخرجه إلى الوجود كما تزعم بعض الروايات ، في الوقت الذي تفند فيه روايات أخرى هذه المزاعم وتنكر هذا الدور وترجح أن للأممية الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي أثرا مهما في ظهور النجم.

و الحقيقة التي قد تلقى تأييدا بين جموع المؤرخين والباحثين ، هي أن الأمير خالد أسهم إسهاما بالغا في ظهور نجم شمال إفريقيا على الساحة السياسية ، و إليه يعود الفضل في تفعيل نشاط الحركة الوطنية في هذا الظرف الحساس من تاريخ الجزائر ، من خلال نشاطه الدؤوب والمكثف بين المهاجرين الجزائريين بفرنسا ، وقد ساعدته الظروف عندما نفته السلطات الإستعمارية من الجزائر سنة 1923م، فكان عليه أن يجد مناخا آخر لمواصلة نشاطه السياسي والدفع بالحركة الوطنية إلى مستويات أفضل ، خارج نطاق الإجراءات الإستثنائية ، ولم يكن ذلك ممكنا إلا في فرنسا أين كانت الشروط الديمقراطية متوفرة [326] و طرحت أراء كثيرة تؤكد فضل الأمير خالد وإسهاماته في تأسيس نجم شمال إفريقيا ، لأنه يعتبر أحد واضعي القاعدة المشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا والمحرك الأساسي للأوساط العمالية بضاحية لابوش دي رون [327] الفرنسية ، وللإشارة فإن هذه الجمعية تشكلت بأغلبية المهاجرين الجزائريين [328] ، الذين انتقلوا إلى فرنسا تجنبا للأوضاع القاسية التي تعرضوا لها في الجزائر من تهميش واقصاء ومصادرة للأراضي

، إلى جانب تدني مستواهم الإجتماعي والإقتصادي ، وقد قارب تعداد مهاجري شمال إفريقيا الثلاثة وعشرون ألفا ،منهم عشرون ألف موزعة بين مغاربة وتونسيين ،ولعل ذلك يفسر دون شك دور الجالية الجزائرية في نشأة وإدارة نجم شمال إفريقيا ، في حين لم يكن بمقدور الجاليتين السابقتي الذكر تشكيل تنظيم يضاهيه في قوته وسرعة انتشاره[329].

ومن الآراء التي تذهب إلى إبراز فضل الأمير وإسهامه في ظهور النجم ،كونه كان رئيسه الشرفي منذ 1924م، الجماهير الشعبية في الجزائر رأت فيه مسؤولا وطنيا بإمكانه تمثيلها تمثيلا يليق بمستواها وخير مدافع عن قضاياها وحقوقها المشروعة [330]، و لم يتمكن الأمير من أن يصبح رئيسا نشيطا لأنه كان ما يزال تحت الإقامة الجبرية بالإضافة إلى مضايقات المحكمة الفصلية الفرنسية له .

و أما الأمر الثاني هو تسمية جريدتي «إقدام باريس» و»إقدام شمال إفريقيا» **بإقدام الأمير خالد**، ووضعت الجمعية شعارًا لها بمناسبة حلول سنة لانبعاثها سنة 1926م ، تحت

إسم الأمير خالد رئيسا شرفيا [331]، كما هو مبين في بطاقة الاشتراك لعضوية النجم، وللإشارة فإن الأمير أسهم في تأسيس النجم وترك عنايته وتنميته لغيره ،واكتفى بمراقبته من بعيد ، ويرى أغلب المؤرخين أن نواة نجم شمال إفريقيا ظهر بين العمال المغاربة ، وهو بعيد عن صرخة المضطهدين الداعية إلى التحرر الوطني ورفض الإستعمار [332]، حيث استغل الأمير هذه الأوضاع المشحونة بالوطنية و الرافضة لسياسة الاحتلال والإلحاق ، و أخذ يوطد علاقاته بكل الفعاليات والحساسيات السياسية المؤثرة في الساحة لذلك اجتمع في أثناء إقامته بفرنسا بمبعوثي الحكومة السوفياتية، الذين أكدوا عطفهم ومساندتهم له في كفاحه من أجل الاستقلال، بضواحي مدينة روما الإيطالية أواخر سنة 1923م [333].

ولما توصلت الكتلة اليسارية إلى الحكم بزعامة إدوارد هريو، أرسل إليه الأمير ببرقية يوم 14جوان 1924م هذا نصها « إن توليكم الحكم يجعلنا نستبشر في أن نرى ..عهدا جديدا لأهالي الجزائر وهو دخولهم في طريق التحرر ،وإلغاء القوانين الإستثنائية والتمثيل البرلماني في المجلس الوطني الفرنسي ، والعفو السياسي ،وحرية التعليم والمساواة في المسؤوليات العسكرية لأن الواجبات تعني الحقوق ، إننا نأمل ذلك في روحكم الليبرالية» [334] فقبل طلبه واستقر بباريس منذ ماي 1924م [335] حيث تمكن بعدها من عقد أول اجتماع له بمنزل الصحافي

الجزائري أحمد بهلول ،حضرته عدة شخصيات شيوعية فرنسية[336]، وفي 12 جويلية 1924م ألقى الأمير محاضرة بقاعة المهندسين «بحي بلونش» وسط إجراءات أمنية مشدّدة، حضر اللقاء حوالي إثني عشرة ألف مهاجر من الجزائريين والتونسيين والـــمغاربة[337]، وكذلك من بعض الفرنسيين المؤيدين لحركة إستقلال شمال إفريقيا[338]، و استقبل الأمير بهتافات الحضور وبعبارات «**تحيا الجزائر**» و«**يحيا الأمير خالد**» **ضحية «النظام الكولونيالي»**،» **ويسقط المتواطئون**»، وكعادته استعرض الأمير الأوضاع القاسية التي عاشها الجزائريون وكذلك الأشقاء في تونس والمغرب نتيجة السياسة الاستعمارية الفرنسية، وفي ختام محاضرته أعلن الأمير عن ميلاد حركة سياسية تدعى «**نجم شمال إفريقيا والمسلمين**»، أما المحاضرة الثانية فقدت تم عقدها بقاعة أوغسطين بلونش في 19 جويلية 1924م[339]، وكانت بنفس الكيفية والأهمية التي تمت بها المحاضرة الأولى، ويذكر السيد بلغول أن القاعة كانت مكتضة بالحضور الذين جاؤا للاستماع إلى القائد العربي، الذي كان جالسًا على كرسي ينتظر موعد الانطلاق.

و قد ترأس هذا التجمع صديق الأمير فكتور سبيلمان،ولما افتتحت الجلسة صفق الحضور ووقفوا هاتفين بحياة قائدهم، حينها ركز الأمير خلال تدخله على ضرورة تأسيس حزب سياسي جزائري كان هذه المرة باسم «**نجم شمال إفريقيا**»، دون ذكر المسلمين وهي تخمينات كانت تراود الأمير اقتداء بجده عبد القادر الذي يعتبر الشمال الإفريقي من المحيـــط إلى قناة السويس[340].

و في هذا السياق تبرز الأهمية التاريخية للدور الذي أداه الأمير خالد ،رغم قصر مدة ممارسته للنضال السياسي على الساحة الجزائرية ، فتجربته أثرت الكفاح في عناصره الحضارية والقومية والوطنية ،و لأجل أمة ضاقت الكثير فأضحت تبحث عن خلاصها ورغم الكتابات التاريخية الكثيرة للفرنسيين والجزائريين على السواء لا يزال الجدل قائمـــا بين المؤرخين ،حول بعض الجوانب من فكرة تأسيس نجم شمال إفريقيا وإن كانت بعض الأراء ترى في الأمير خالد المؤسس الحقيقي لهذا العمل الوطني الجبار لقول الشيخ زهير الزاهري أو زاهر الإدريسي بمناسبة اليوم الدراسي لوفاة الأمير خالد لقوله :

« جاهد بالقلم واللسان والسيف ..وكان يعتبر دمشق وطنه الأول لا الثاني ...وأول من أدخل إلى قاموس السياسة لفظ « بني وي وي « ..هو المؤسس الحقيقي لنجم شمال إفريقيا ..تحالفه مع الشيوعيين كان من باب عدو عدوي صديقي ..عرض عليه الملك عبد العزيز بن سعود قيادة جيشه ،فاعترض لأنه كان ..مستعدا لتحرير الجزائر»[341]

هذا ويذكر المؤرخ الفرنسي أجرون أن الأمير خالد وإن كان متمسكًا بالمساواة إلا أنه حمل راية المقاومة من أجل الاستقلال عندما أسس نجم شمال إفريقيا[342]، وهي المرحلة التي انتقل فيها الأمير إلى الهجوم على مصالح المعمرين بالجزائر،و كانت الفرصة التي طالما راودته، لكن الظروف لم تسمح له بأي نشاط يدعو إلى الاستقلال في خضم الأوضاع التي سادت الجزائر آنذاك ، و للإشارة فقد كان هدف الأمير الاستقلال بواسطة فكرة المساواة، «وينبغي أن نفهم هذه المساواة في زمانها (1919م 1925م) لأن الغرض الأساسي هو المطالبة بالاستقلال، ولكن في ذلك الوقت كانت المطالبة بالاستقلال عن طريق المساواة يعتبر شيئًا عظيمًا..."[343]. وعندئذ أصبح نجم شمال إفريقيا تيارًا إصلاحيًا تحت الرئاسة الشرفية للأمير، وطنيا في إطار أوسع من الحدود السياسية للجزائر، بهدف تعبئة كل النفوس السياسية لمكافحة الاستعمار في جميع الأقطار المغربية وليس الجزائر بمفردها[344].

وكان برنامج النجم يمثل استمرارا لمطالب الأمير خالد، خاصة ما يتعلق بفكرة المرحلية، لأن الهدف الأساسي كان تحقيق إصلاحات عميقة في المجال الزراعي والعمل على إلغاء قانون الأهالي وفتح أبواب المدارس أمام الجزائريين، والدعوة إلى رفع القيود عن الصحافة وحرية التجمعات.

ثم تواصل نشاط النجم بعد ذلك ، حيث انعقد أول اجتماع له في 26 مارس 1926م بنهج بروطانيا بمقر الكونفدرالية العامة للعمال ، وانعقد الإجتماع الثاني في 20 جوان 1926م ووزعت خلاله المسؤوليات على رواد الحركة السياسية في فرنسا بعد الأمير خالد على يد مجموعة من الزعماء الوطنين وهم الحاج عبد القادر ، مصالي الحاج ، الجيلالي محمد السعيد ، بانون أكلي ، معروف محمد ...وغيرهم.[345]

وقد كتب المؤرخ أجرون أن فكرة الاستقلال التام للجزائر مستوحاة من معادلة شيوعية مفادها «الجزائر للجزائريين»[346]، وحينها يصدق تكهن الحاكم العام أبال عندما رأى في الأمير خالد الشخصية الوطنية التي ستقود الأمة الجزائرية إلى الإستقلال [347] ، لأنه كان من أشدّ المدافعين عن القضية الجزائرية في كل مكان ، وتمكن بحنكته ودرايته من تمرير أسلوبه الفريد والمتزن، من خلال اعتماده سياسة المرحلية في التعامل مع الأحداث والوقائع التي ميزت الساحة الجزائرية أيام الإستعمار. لينتقل بعدها إلى المطالبة بالمساواة ثم الاستقلال عندما أسهم في تأسيس

نحو شمال إفريقيا، الإتجاه الثوري المناهض للفكر الاستيطاني بالجزائر ، والداعي إلى إحلال الحق وإبطال الباطل الكولونيالي المقيت.

ولما كان شعار الأمير الدفاع عن المصالح الحيوية للمسلمين الجزائريين في العيش الكريم، وفي المساواة مع الأوروبيين و العمل والتعليم والخدمة العسكرية والتمثيل البرلماني بحجم تعداد سكان الجزائر آنذاك والذي ناهز خمسة ملايين مسلم،اتهم بالشيوعية وموالاته للشيوعيين، وأنه تآمر ضد المصالح الفرنسية و تمكن من تشكيل كتلة وطنية متحدة ذات شأن عظيم في زعزعة وجودها ومساومة مصيرها بالجزائر.

فذهبت الصحافة الفرنسية إلى وصف الأمير بأنه أحد أعوان الحركة البلشفية [348]، وأنه أحد أصدقاء السيد خوجة الشيوعي الذي انتقل معه سرًا إلى موسكو، في حين اعتبرته أخرى أنه خليفة المسلمين بإفريقيا والمهدي المنتظر للبلاشفة للشمال الإفريقي على لسان جريدة إفريقيا الفرنسية[349]، ولم يتوان الأمير في الرد على جريدة ليكو – دالجي (صحيفة الكولون)التي أوردت الخبر قوله : « إنني استنكر بكل قوة خبرا غير صحيح يمس بشرفي ويزيف الحقيقة ، داعيا إياها نشر خطابه المطول إلى السيد مليران أمام ضريح سيدي عبد الرحمان » [350]

هذا ويؤكد السيد أحمد محساس أن الأمير خـــالـــد لم ينخرط إطـــلاقًا في الحـــزب الشيوعي [351]، لأن الشيوعية ظلت دخيلة وغربية على الشعب الجزائري على الرغم من الأقلية التي اعتنقت هذه الإيديولوجية، وهناك دراسات تذهب إلى أن الجزائريين اصطدموا بظروف قاهرة ما بين 1920م إلى 1946م لم يتمكنوا من صدّها[352]، فكانت الشيوعية أمرًا محتومًا فرضته الأوضاع، ووسيلة هامة استغلها قادة الحركة الوطنية ، وعلى الرغم من الروابط التي كانت بين بعض الشخصيات السياسية الجزائرية والحزب الشيوعي الفرنسي إلا أن التفاعل بينهما ظل صعبًا وغير ممكن في كثير من الأحيان.

وبناءًا على ذلك فإن الأمير خالد لم يتصل بالشيوعيين عن قناعة إديولوجية ولكنه كان مجرد تكتيكا واستراتيجية، ويذكر السيد زوزو أن قادة النجم أقاموا اتصالات مع الشيوعيين لقاء بعض الفوائد منها أنه كان بإمكانه القيام بحملات تطوعية في صفوف العمال الجزائريين بفضل الحماية التي تلقاها منهم والاستفادة من إمكانيات الشيوعيين خاصة منها القاعات[353]. وقد رد الأمير خالد على من اتهموه بالشيوعية قائلاً: « المسلمون اشتراكيون، جماعيون، وحدويون

بالفطرة، وطريقة معيشتهم تثبت ذلك، كما لم يكنوا استئصاليين...»[354]، وهي إشارة إلى أن تعامله مع هذه الحركة، لم يكن من منطلق إيديولوجي، أو ضمن إطار الأممية الشيوعية، وإنما هو أسلوب الغاية منه كسب حليف للتأثير على المستعمر، ولعلنا ندلل على ذلك من خلال استعراض بعض ما جاء في المبادئ الشيوعية للحزبين الفرنسي والجزائري كالآتي:

1. العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسية بالجزائر بأي ثمن.

2. القيام بإصلاحات شكلية لا تنال إطلاقًا من شرعية السيادة الفرنسية (جوهر الصراع، الاستقلال والتحرر).

3.عدم التسليم بوجود شعب جزائري حتى لا يكون ذلك مبرّرًا للتسليم بمطالبه الوطنية[355].

ويبدو لنا جليا أن إيديولوجية الأمير خالد إسلامية، تختلف شكلاً ومضمونًا عن الفكر الشيوعي، فقد كان متمسك بوحدة هذه الأمة أشد تمسك [لافضل بين عربي وقبائلي أو ميزابي]، كما أن فكره يتعارض بشكل كبير وقاطع خاصة في النقطة الثالثة من إيديولوجية الأحزاب الشيوعية. لأن هدفه كان حماية مصالح المسلمين الجزائريين والدفاع عنها لا صيانة المصالح الفرنسية، بدليل أن علاقات نجم شمال إفريقيا أخذت تشهد فتورًا [356] وتباعدًا عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح يعرقل النجم بشتى الوسائل.

وقد أورد السيد قداش مقالاً بمجلة تاريخ وحضارة المغرب [357]، تعرض فيه إلى علاقة الحركة الوطنية ككل بالحزب الشيوعي، وتولت جريدة الإقدام إدانة الشيوعية بقولها: «**إن قضية المسلمين الجزائريين هي قضية عرقية، ولا يمكن حلها بوسيلة «صراع الطبقات»**» [358]. ونستطيع أن نقول إن مرحلة الولاء للحزب الشيوعي ما هي إلا مرحلة هامة من مراحل النضال السياسي ، وليس من السهل تأكيد شكوك بعض الدراسات الغربية التي ترى في النجم بعض بقايا الأممية الشيوعية لقول جريدة الكفاح الإجتماعي :

« ..بأن النجم ..ما هو إلا حلقة من حلقات الحركة العمالية ..وبأنه ليس في مقدوره مواصلة النضال حتى النهاية لنيل استقلال الجزائر » [359].

ومن هنا نفهم بأن تداعيات العمل إلى جانب الشيوعيين ،والاعتقاد في مبادئهم ،كان اقحاما خطيرا رغم عدم صدقه وحقيقته ، كونها قضية أريد من ورائها التلفيق ، والتآمر على

مستقبل الحركة الوطنية ورجالاتها ، وظهر واضحا أن الأمير لم يخضع لهيمنة الحزب الشيوعي لقوله: « **من المحال علينا التبعية لحزب أوروبي لم نشكله نحن ، نظرا لما عليه حالنا البائسة ، ونحن نخضع للقوانين الإستثنائية** » [360]

و ترى جـــريدة الإقـــدام بأن خطب الأمير خالد سنة 1924م، حول أوضاع الجزائر تعـد من الأهمية بمكان، لأنها حملت في طياتها معالم التحدي ورفض الإستعمار[361] ، ويجدر بنا أن نستعرض رأي السيد فرحات عباس ،عندما ذكر بأن الأمير خالد كان أول من تنبه إلى أن النظام القائم في الجزائر، لم يكن نظاما عربيا و لا فرنسيا خلال نصف قرن من الزمن ، لكنه كان نظاما كولونياليا ذي طابع استعماري ، لأن الأجناس الأوروبية كانت تزداد يوميا بينما كان تعداد الفرنسيين في تناقص ،ونعني بالأوروبيين هنا (الإيطاليون الإسبان ، اليهود ..وغيرهم) ، لذلك أطلق المؤرخون مصطلح المعمرين على الوجود الإستعماري بالجزائر [362] .

كانت هناك تناقضات واضحة وقيم مختلفة شدّت إليها منطق الإدارة الفرنسية على اعتبار الأمير خالد أحد الأعضاء النشيطين في الحركة وأحد أشد أعداء فرنسا وأبرز عملاء ألمانيا السريين [363] رغم أنه ظل يمثل مطالب الجزائريين المشروعة في العيش الكريم ، إلى جانب شخصيات جزائرية ظلت فاعلة و عضوة في الحزب الشيوعي ، نسقت بينه والاتحاد العالمي المعادي للنظام الإستعماري ، ونذكر منهم : حاج علي بن عبد القادر ، وعلي بابا، وعبد العزيز منور [364]، دون أن ننسى أحمد بلغول الذي لعب دور الوسيط وأحد المقربين جدا من الأمير ، فكان له دعما وعونا في نشاطه في باريس لا سيما أثناء خطبتي 12 19جويلية 1924م ،اللتان كانا لهما الفضل في ظهور نجم شمال إفريقيا [365].

لكنه وباختلاف القواعد والموازين المتحكمة في هذه التباينات والصراعات، فالحقيقة ثابتة في نظر المؤرخين والدارسين لشخصية الأمير خالد ،على أنه مصممه وواضع حجر أساسه وكل هذه الادعاءات أرادت أن تشكك في قدرات الرجل النضالية ذات المنشأ الوطني ، متهمة إياه بالظلوع في التيار الشيوعي والأمير يرد بدوره أن الإسلام يعارض التعامل مع الشيوعيين لكن الحاجة أجبرتنا على ذلك[366] ، وأن قضية الأهالي الجزائريين هي قضية جنس لايمكن حلها بواسطة صراع الطبقات [367] .

والحقيقة الثانية تظهر لنا وطنية الأمير لما ناد إلى استقلال الجزائر ثم عندما قدم عارضا مطالبه إلى الرئيس الأمريكي ولسون سنة 1919م ، الأمر الذي أجبر الحزب الشيوعي الفرنسي فيما بعد إلى التخلي عن تأييد النجم ، نتيجة التقارب الفرنسي – الروسي بهدف القضاء على الخطر النازي [368] .

وكم من الدراسات التي زيفت الوقائع وتغاضت عن الحقائق ،وصار أمر أمم محل مزايدات وشكوك ،والأمير خالد أحد الشخصيات الجزائرية التي لم يراع في أثناء الكتابة عنه أصول النزاهة و مكانيزمات البحث الدقيق ، سيما بالنسبة للدراسات الغربية لعدة أسباب ،إما الجهل بحقيقتها أو انتقاما منه لأنه رفض أن يكون محل مساومات ، وفضل الإستقلال على الخضوع لإدارة الإستعمار وفي ذلك يقول المؤرخ أجرون :

« للجزائريين الحق كل الحق ، في التشكي من بعض المؤرخين الأجانب الذين لم يكونوا منصفين في دراستهم لتاريخ الجزائر ، إما لغرض في أنفسهم أو بسبب جهلهم لحقائق الأمور ،ونذهب أبعد من هذا فنقول إن الفطرة الإستعمارية كثيرا ما أوقعت في ظلال مبين بعض المؤرخين سواء التر هاء منهم أو المغرضين »[369].

إننا عندما نلقي نظرة فاحصة على فاعلية شخصية الأمير خالد ،في سير الأحداث في الجزائر ، يلفت انتباهنا جانب أصيل من جوانب هذه الشخصية الوطنية ، من نشاط و ديناميكية حيث جعل نفسه في خدمة القضايا الوطنية ذات الصلة الوثيقة بالتحرر و الإنعتاق ،و يدحض الأمير الإتهامات المنسوبة إليه و يدفع بنظرية التعصب و التطرف عنه، لأن بعض الأوساط الفرنسية كانت تظن أنه من أنصار الشيوعية العالمية ، لقوله«**إن المسلمين ليسوا إستئصاليين** ..» [370].

و قد جاء في تقرير الحزب الشيوعي الفرنسي أن الأمير خالد دع من الزعماء الوطنيين الجزائريين إلى ضرورة تبني مطالبه ، خاصة تلك التي قدمها إلى الرئيس هريو لأجل تأسيس حزب وطني استقلالي مناهض للإستعمار .لذلك عمل على توثيق الصلة بالشيوعيين[371].

ولعلنا نلمس في سيرة الأمير خالد أسلوب المرحلية عندما انتقل إلى هذا العمل ، في ظل نظام يدعي أنه دمقراطي ، واعتمدت فرنسا ثالوثها الذي قوامه[الحرية ، الأخوة، المساواة] شعارا ومبدأ للدمقراطية فرنسية رائدة أساسها الدفاع عن مبادئ حقـــوق الإنسان، لأجل

لمجتمع متوازن بعيد عن أخطاء طبقية لويس السادس عشر وإسراف ماري أنطوانات التي كلفت الأمة الفرنسية الكثير يوم 14 جويلية 1789م ، مما حر إلى إلهاء مرحلة من أحلك المراحل وأخطرها على الإطلاق ، والبدء بنمط جديد تسوده العدالة الإجتماعية.

لكن الذي يشد الباحث في تاريخ الثورة الفرنسية وتطلعاتها نحو الأفضل ،يقف مشدوها أمام التناقضات التي تميزها ، بين ما تدعو إليه وبين ما كان مطبقا أصلا وبخاصة في نوعية علاقاتها بمستعمراتها ، التي كانت ميدانا للتنكيل والبطش والتسلط ، وكل أنواع الجرم والإبادة وهو ما يبرهن بحق مدى تباعد الفكرة عن الواقع ، وتضعضع المثالية المزيفة التي شادتها فرنسا على أحلام أدبائها وميتافزيقية فلاسفتها وقد ورد ما يعبر حقا عن ذلك كمايلي :

« ..لفرنسا قراءتان لهذا الثالوث ، قراءة ظالمة جائرة خادعة منافقة ،إذ جرى الحديث عنا وعن وطننا ودينا وقيمنا ؟ وهذه القراءة مرتبطة أساسا بتخلي الجزائريين عن دينهم الإسلامي، عن لغتهم وتراثهم ،بتحويلهم إلى جنس نجس لا أصول له ولا أرض ، بتحويلهم إلى كم نشيط لنشر الرذيلة وإقامة الكنائس ونشر المسيحية »[372].

ومن ذلك نميز محاولة الأمير خالد الوطنية الجريئة ، كونه نادى إلى تطبيق فكرة المساواة كوسيلة وطريقة لإنقاذ الجزائر من الإستعمار ، وهي تختلف بذلك عن أفكار الغرب التي لا تأبه بالدين والأخلاق والقيم ، والدليل قائم في سلوكات الأمير الفكرية والعقائدية ، وإذ كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه، فإن الأمير لم يكن يجد في الجزائر غير المعمر من كانت بيده مفاتيح الحل والعقد ، أما الشعب الجزائري لم يكن له فاعلية أو دور لا على الصعيد السياسي أو الإقتصادي ، ولعل ذلك ما راد بعثه الأمير في اعتقادنا حيث دعا إلى إحياء فكرة إثبات وجود هذا الشعب في كامل الهيئات الإدارية المنتخبة حتى يخلق ذاك الدور الذي وجب أن يلعبه .

حاول الأمير خالد أن يظهر للمستعمر فضل العرب المسلمين على الحضارة الأوروبية ، وأن مفهوم المساواة جاء مع الإسلام ، قبل أن تتبناه الثورة الفرنسية[373] ، لذلك وصفه بعض المؤرخين بالشخصية الرائدة والزعيم الذي حمل على عاتقه مهمة ومسؤولية ثقيلة بينما رأى آخرون بأنه أحد وجوه الوطنية البارزة ،وأحد ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية سياسيا أكثر منها دينيا[374].

ومهما يكن من أمر فإن الأمير شكل دون شك خطرا كبيرا على مستقبل فرنسا ،عندما كانت انطلاقته السياسية بالجزائر ، مما عجل بنفيه إلى الخارج و يكمن هذا الخطر من خلال مقالاته عبر جريدة الإقدام ، التي كانت سلاحه ودرعه الذي يحميه وكان يبدو الأمير متيقنا من أنه سيواصل النضال والكفاح ضد المستعمر لقوله مخاطبا الإدارة الفرنسية :

« إن كل الإجراءات التي تتخذونها [أي الأوروبيون] ضد هؤلاء أو أولئك لن تجدي نفعا ..لأن الحوادث المقبلة ستكتسح كل هذا الغيث والفساد آن الأجل لذلك قد حل ..» [375] وهي معالم الرؤية السياسية والحنكة الدبلوماسية ،لأنه كان يعني دون شك أنه مقبل على خلق هيئة سياسية ،وأداة ضاغطة جديدة ضد إرادة الإستعمار وهو الشيء الذي رأيناه لما أسهم في وضع ميكانيزمات نجم شمال إفريقيا بباريس سنة 1924م.

والظاهر أن الأمير خالد قد حقق انسجاما متوازنا لنهضة سياسية عظيمة ،تركت صداها على الحركة الوطنية الجزائرية ليس فقط بمطلع القرن العشرين ،ولكن إلى مرحلة الإستقلال لأن أفكاره ظلت تتخمر وتتطور إلى أن تحولت إلى ثورة عارمة انفجرت سنة 1954وتحررت الجزائر في آخر المطاف وفي ذلك يقول علال الفاسي :« أن النجم لم يتوقف باعتزال الأمير خالد المسرح السياسي » [376].

ومن ذلك فإن الأمير رأى غايته في هذه الحياة قد تمثلت له وكأنه يراها رأي العين سعى إليها بدافع عجيب ،فأدرك بعدها الأهداف فمشى صوبها ،حتى أصبح سلوكه عنوانا لنظرية في المقاومة والتصدي والوطنية ،وإذا حللنا هذه الصورة أو هذه النهضة فإننا نجد فيها أيضا مع الأشياء المكتسبة ،أشياء من الأصالة وحضارة هذه الأمة ،عالم زاخر بالأفكـــار الجديدة لأنه ظل يذكـــر بـــواقعه وتـــراثه وقوميته لقوله: « ..ظل المسلمون يتهمون من قبل الأوروبيين أنهم برابرة وقتلة ،لكنني لن أتوان في الدفاع عنهم لأنني منهم ولو كنا كذلك لما وقفت إلى جانب فرنسا في حروبها ،ولما انخرطت في المدرسة العسكرية سان – سير » [377] .

فكانت لهجته الجريئة نابعة من قلب صادق ولولا هذه اللهجة العنيفة لما كانت الجماهير المسلمة وبخاصة منها الصاعدة عرفت الوطنية والتكوين السياسي وأساليب الكفاح ، غير أنه لم يكن مجرد صورة سلبية أو مرآة جامدة ، فهو لم يعش حياته العامة منفعلا بقدر ما كان فاعلا ، ولم يشترك في أحداث قومه متأثرا بقدر ما كان إيجابيا ومؤثرا فقد حمل بداخله ما كانت تعانيه

أسرته من مرارة البعد عن الوطن وضغوط القهر ،وما كان يعانيه إخوانه الجزائريون من بطش الإجراءات الإستثنائية والقوانين الرادعة .

إذن كانت فكرة إسهام الأمير في تأسيس نجم شمال إفريقيا الصورة والفاعلية التي حاول من خلالها فرض نفسه على الساحة السياسية ، واثبات وجود ما كان وهميا ، وغير ذلك من التصورات التي أرادت الإدارة الفرنسية إلحاقها بالزعماء الجزائريين ، فليس من السهل على الباحث أو المؤرخ أن يقف اليوم ليصدر إدانته حول ما قام به الأمير أو أن يطلق بعض الأحكام أو الإستنتاجات بخصوص تقصيره في مسألة من المسائل ، لأن مثل هذه الأحكام تفتقر إلى النزاهة قدر افتقارها إلى الموضوعية .

فعند هذه النقطة يمكن العودة لاستقراء سيرة الأمير خالد ونضاله السياسي ، لا من أجل الدفاع عنه ، فقد دافع عن نفسه طوال حياته بأفعاله وقيمه وبطولاته ،وبإيمان المجاهدين المخلصين ، وإنما لأجل استخلاص الدروس وتحديد العبر والمقاصد و هو الذي قال يوما : « فليشهد الله : بأنني لست من أولئك الباحثين عن شرف الوصاية ،لقد اقتحمت مجال العمل السياسي وخضت الصراع في مجالس النواب – المنتخبين – للدفاع بكل ما وهبني الله من قوة وبكل ما في قلبي من الحب عن مصالح إخواني المسلمين ورفع الضرر عنهم » [378]، وللإشارة فإن ما طرحه الأمير أصبح فيما بعد الأساس الذي تبناه الوطنيون الجزائريون في برنامجهم بعد 1926م ، والذي أضحى الأداة الفاعلة لمطالب الجزائريين في درء الإستعمار ويمكننا أن نستحضر أحد الشعائر التي وردت في جريدة لاديباش أوراناز [379] قولها :

« إن الحق الذي لا يخلق واجبا ، من شأنه أن يصبح تعسفا ».

والحقيقة أن الواجب دون حق كذلك لن يؤدي إلى نتائج إيجابية ،لذلك كان لا بد على الأمير انطلاقا من هذا أن يوجه جل اهتماماته لرفع الظلم عن الجزائريين، المضطهدين في دينهم ولغتهم ، وأصلهم وغير ذلك وضرورة تساويهم مع الكولون في كل شيء حتى في أداء الخدمة العسكرية،لأننا عثرنا على أحد رسائل السيد مورينو إلى وزير الحربية الفرنسي حول إمكانية تخفيض مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي(كانت مدتها سنتين)، خلافا لما كان يؤديه الفرنسيون ،حتى يهدأ من روع الإحتجاجات التي تعرفها الجزائر في هذه السنة [380] وهي إشارة إلى نشاط الأمير خالد الذي احتج على مسألة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في أداء الخدمة

العسكرية ، حيث حمل في هذه السنة إلى السيد هريو عارضة مطالب الجزائريين الرافضة لهذا الوضع المخزي .

وما دمنا نتحدث عن تأثيرات أفكار الأمير في الساحة السياسية بعد 1926م ، يجدر بنا أن نتعرض إلى جوانب العلاقة بين قطبا الحركة الوطنية الجزائرية، وأخص بالذكر هنا الأمير خالد ومصالي الحاج ، لتشابه الأهداف وتقارب الأساليب، على الرغم من التباين البسيط الذي ميّز كل شخصية بحسب الظروف والمعطيات التي جاءت فيها. فإن أغلب الدراسات تعتبر الأمير خالد ومصالي الحاج رمزا الفكر القومي والوطني في الجزائر ولو أن المؤرخ الفرنسي أجرون كانت لديه تحفظات اتجاه وطنية الأمير[381]، لعدّة اعتبارات اضطر فيما بعد إلى تغيير وجهة نظره، بعد تقديم الأمير خالد لعريضة مطالبه للرئيس الأمريكي ولسون.

كانت زيارة الأمير خالد إلى تلمسان في نهاية سنة 1922م مناسبة هامة لمصالي الحاج[382] كي يتعرف على «الحركة الإصلاحية» التي كانت أحد نتائج أزمة حركة الشبان منذ صدور قانون 04/02/1919م، وقد تعرض مصالي الحاج في مذكراته[383] إلى زيارة الأمير، وشبهها بزيارة أحد الشخصيات الشيوعية التي تجولت في الجزائر كلها من تلمسان إلى سوق أهراس[384].

حيث أقام في أثناء زيارته لتلمسان في بيت شلبي الذي فضله على دعوات كثيرة من فئات برجوازية عديدة بالمدينة، هذا و لم يتمكن مصالي من الإتصال أو الاقتراب من الأمير عندما كان يلقي محاضرة في دار البلدية، والتي تناول فيها حالة الجزائر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونددّ فيها بالوجود الإستعماري بالجزائر.

ويذكر السيد زوزو أن مصالي الحاج إعتنق أفكار الأمير خالد، عندما كان يلقي هذا الأخير خطبه بباريس وبخاصة محاضرته الأولى بقاعة المهندسين برئاسة أحمد بهلول، كما اطلع على الأفكار الدمقراطية التي ميزت مسيرة الأمير، و كانت له فرص التعرف على أهم الشخصيات الممثلة للحركة الوطنية أمثال: سي دمارجي، وحاج علي عبد القادر، وسي أحمد بلغول وغيرهم من فئة النخبة.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن مصالي الحاج قد أعجب كثيرًا بشخصية الأمير وتركت لديه وقعًا بالغ الأثر ويظهر لنا ذلك لقوله: «**... لقد تصدر الأمير خالد بطل الجزائر الأحداث السياسية، تمكن من استقطاب الطبقة البرجوازية العاصمية، أسس جريدة الإقدام**

بقسنطينة..... كان رجلاً ذا وقار ورفعة، ونلمح في شخصه صفة الاعتزاز والكرامة والشرف... كان برنامجه إصلاحي يهدف من خلاله إلى إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية، مع انه لم يدعو صراحةً إلى الاستقلال، لكن في اعتقادنا أن الدعوة إلى مجرد المساواة كان له أثره البالغ في هذه الظروف..."[385].

والواقع أن محاضرات الأمير خالد وإسهاماته الفكرية ، ودروسه في الوطنية ،من خلال خطبتي 12 و19 جويلية بباريس سنة 1924م ، ظلت تمثل عنوانا للتحدي ،ومشروعا متكاملا في مجالاته ، السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية ، للتخلص من الإستعمار الفرنسي .

وإلى جانب هذا فقد كان نهضة عارمة ،وتطلعا مستنيرا نحو بناء مستقبل الجزائر ، الذي ظلت مؤشراته غامضة ومجهولة إلى هذه الأثناء ، فقد كانت نظرته تنم عن ديناميكية سياسية وفكرا تجديديا متأصلا، ووعي بالذات ،وقفزة نوعية في تاريخ الأمة الجزائرية . وهو أكبر حدث في أيام الحركة الوطنية بمطلع القرن العشرين .

والواضح لدى بعض الدارسين لتطور الحركات السياسية ذات الطابع الإستقلالي أن قادة الحركات الوطنية يشكلون واحدة من أهم فئات النخبة ، في البلدان الإفريقية والأسيوية ،حيث صدرت القوة الدافعة للتطور والصراع في سبيل الإستقلال السياسي

وقد يكون هؤلاء القادة نتائج للمجتمعات الغربية، والحركات الطلابية المتطرفة ...لكنهم يتشابهون في أن سلطتهم ناجمة عن قيادة حزب سياسي يرتكز على عواطف وطنية ويعبر عنها[386].

وكان دافع الاهتمام الذي أظهره الأمير بأمور مسلمي الجزائر ، هو الرغبة في رفع الظلم عنهم ، في دينهم وتقاليدهم وقوميتهم وهو الذي قال يوما : « نحن نمثل البرنوس الذي ينضوي تحته الفقراء ،والمغلوب على أمرهم ، والضعفاء من بني قومنا »[387] .

و لعلها انتفاضة وطني صادق وبداية الأمل للمضطهدين، ليس بالنسبة للجزائريين فحسب بل هي أيضا لدى أولئك الذين يعنيهم المستقبل من أبناء المغرب العربي قاطبة، و من ثمة كانت أفكار الأمير ومبادراته الجريئة أسلوبا منهجيا لمبادرة تاريخية فريدة.

فقد مثل بحق ظاهرة العودة إلى ما في هذه الأمة من مجد وأصالة ، وهو الذي دافع عن الجزائر والجزائريين أيما دفاع لنصرة القضية الوطنية ، ولم يكن الفرنسيون غافلون عن طريقة

الأمير خالد في التعامل معهم ،ففي سنة 1913م كتب أحد اختصاصيهم عن الحركة الوطنية كتابا اتهم فيه الجزائريين بعداوة فرنسا، و بالتخطيط لرمي فرنسا في البحر ، و بالطموح و العمل على إظهار الولاء لفرنسا و إضمار الوطنية [388]، لذلك فهو يتفق كثيرا مع الحاكم العام تيودور ستيغ الذي كان يرى هو الأخر أن الأمير خالد يشكل تهديدا خطيرا على أمن فرنسا واستقرارها في الجزائر فحسب، ولكن حتى في بقية الأقطار المجاورة وهو عدو فرنسا التقليدي [389]، والواقع أننا عندما نتحدث عن الأمير خالد إنما نتحدث عن نمطين مثاليين في شخصه (المتأصل ،و المتجدد)، فالجانب الأول يمثل الجانب الفطري الأسري البيئي أو بالأحرى رمز الولاء والتبعية لبني جلدته ،والثاني نمط جديد في حياته وهو الإنطلاقة السياسية الفريدة في جوانبها (الدبلوماسية والعسكرية).

وإننا عندما نبرز هذا الدور في حياة الأمير ، إنما نود الوصول إلى نتيجة هامة ، تتمثل في فضل الأمير وإسهامه في تأسيس أول تيار وطني استقلالي ،كان بداية لمسيرة كللت بالنجاح وأدت إلى تحرير الجزائر من الإستعمار فيما بعد، ورغم أن الثورة كانت محضورة على الجزائريين ، في هذه الظروف الصعبة إلا أن الأمير خالد ،وضع قواعدها الأولية من خلال التعجيل بظهور نجم شمال إفريقيا ، لأن الثورة حسب مفهوم بعض الدارسين تعني « ولادة إمكان ومشروع وحاجة ،أي ولادة قيمة » [390]، بمعنى آخر هي إمكانية التحديد وإمكانية وضع مشـــروع في الحياة .

وبنظرة مدققة لبرنامج النجم نلاحظ تأثير الأمير خالد في وضع بنوده ، فلما تحدث عن الإدارة كان يعني مساواة الجزائريين والفرنسيين في تقلد الوظائف العامة دون تميز .ولما تحدث عن التعليم قصد أحقية المسلمين الجزائريين في التعلم ،وضرورة إيجاد مكانة مشرفة للغة العربية التي هي عماد ذلك ، وخلق مدارس عربية على غرار المدارس الأوروبية و قد تضمن برنامج النجم سنة 1924م، الدعوة إلى إلغاء البلديات المختلطة وسائر التنظيمات الزجرية الأخرى ،كقانون الأهالي والتجنيد الإجباري وقانون الغابات والمياه ..إلخ [391] وهي نفس المطالب التي كان قد تقدم بها إلى الرئيس إدوارد هريو في هذه السنة ونوردها على سبيل المقارنة في الشكل التالي:

1 تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع للأوروبيين الجزائريين.

2 إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الإستثنائية،وللمحاكم الجنائية،وللمراقبة الإدارية

(بتردي كاشي) مع العودة التامة البسيطة الى القانون العام.

3 نفس الواجبات ونفس الحقوق(للجزائريين) مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.

4 ترقية الجزائريين الى كل الدرجات المدنية و العسكرية دون أي تمييز ما عدى الجدارة والقدرات الشخصية.

5 تطبيق كامل لقانون التعليم الإجباري على الجزائريين ، مع حرية نشر التعليم.

6 حرية الصحافة و الإجتماع.

7 تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الإسلامي.

8 العفو الشامل.

9 تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.

10 الحرية المطلقة للعمال الجزائريين مهما كانت مراتبهم،في الذهاب إلي فرنسا[392].

11 والملاحظ لبرنامج النجم يكاد يجزم بأنه نفس برنامج الأمير خالد موسعا إلى شمال إفريقيا [393]، والذي نورده في الشكل التالي حتى نتمكن من الوقوف على جوانب التشابه بينه وبين ما كان يدعو إليه الأمير :

12 مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية.

13 احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.

14 إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.

15 الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.

16 العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.

17 حرية الصحافة والاجتماع، والتجمع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.

18 إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي.

19 إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.

20 حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.

21 خلق مدارس عربية.

22 تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.

23 زيادة القروض الفلاحية للفلاحين الصغار[394].

فنستنتج أن التيار الذي أنتج نجم شمال إفريقيا تتقاطع مطالبه مع مطالب الأمير خالد (الوطنية ، رد فعل الإستعمار ، استغلال المرحلة لتشوف استقلالي) ، فقد كان امتدادا لحركة الأمير التي هي مد وطني متأصل دون شك .

و هكذا يتبين لنا أن الأمير خالد هو أبو الحركة الوطنية الحقيقي ، لأنه يمثل بنشاطه و فكره الاتجاهات الثلاث للحركة الوطنية الجزائرية ، التي تبلورت بوضوح فيما بين الحربين (1919م ــ 1939م) ، و هما الاتجاه الاندماجي و المساواة ، و قد مثله الدكتور ابن التهامي ثم الدكتور محمد الصالح بن جلول و فرحات عباس ، و الاتجاه الإستقلالي و الثوري مثله مصالي الحاج ثم جبهة التحرير الوطني ، و الاتجاه الإصلاحي الإسلامي و مثله الشيخ ابن باديس و جمعية العلماء .

إذن فمرجعية هذه الاتجاهات السياسية هي حركة الأمير خالد قبل و بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي الفترة التي جسدت الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية بأبعادها الفكرية و الثقافية و السياسية . فالأمير خالد نخبوي و نائب و هو أيضا يساري بوليتاري و هو إصلاحي إسلامي .

و يحمل القول هو مزج من الوطنية الدينية فتفرعت عنه الاتجاهات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية ، و هي الاتجاهات التي نلاحظها على الخريطة السياسية اليوم [395] .

4 مساهمة الأمير خالد في الحياة السياسية التونسية:

كان الأمير خالد في الجزائر رائدا للتيار القومي الإصلاحي، ذا الجذور الشعبية العميقة في المدن والأرياف وهو «ذاته الجزائري الذي يسير في مقدمة الشعب الذي كان طليعة الانتفاض على الظلم والذل والبؤس، كان يعتبر شخصية كبيرة من شخصيات الجزائر، ويذكر السيد «قدادش» أن الأمير خالد لم يشارك في الحركة الوطنية المغاربية للمنفيين وقتئذ إلى سويسرا، ولا في نشاط اللجنة الإسلامية لاستقلال الجزائر وتونس المنشأة في مدينة برلين شهر جانفي 1916م ، كان عمّه الأمير «علي باشا» وابن عمّه «الأمير سعيد» وبعض الجزائريين المنضمين إليها». و رغم ذلك و خلال الحرب العالمية الأولى فقد انغمس في نشاط سري ثوري لتحرير المغرب العربي [396].

وفي الفترة الممتدة ما بين (1917م 1920م) كان الشيخ «الثعالبي و «صالح بن يحي» يعملان ضمن التشكيلات الفدائية السرية التي كان الشيخ «الثعالبي» يكوّنها، و المكلف بالتنسيق مع هؤلاء المغاربة المهاجرين قد أسس ضمن التشكيلات جمعية تونس السريّة، وسعى إلى تكوين فروع لها في أنحاء المغرب العربي، وكان من فروعها الجمعية السرية في «وادي ميزاب» و»الغرارة» التي أنشأها الشيخ «صالح بن يحي» عام 1915م، وكان رئيسها الحاج «بكير العنق»، ومن أعضائها : الشيخ «عمر بن يحي»، ويبدو أن الأمير خالد قد عمل في الجمعية السريّة إلى جانب الشيخ الثعالبي، حيث كانت ترمي إلى إلزام المنخرط فيها بتنفيذ كل ما تأمره به التشكيلة من قلب نظام الحكم، وتخريب المؤسسات، وتحمل المسؤولية عن القتل[397].

وفي عام 1917م قام الأمير خالد بخطوة جريئة حين شارك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر»رابطة حقوق الإنسان» بباريس، وطالب بأن يكون للجزائريين والتونسيين التمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ وذلك دون تخليهم عن هويتهم العربية الإسلامية، وفي نفس الإطار بين السيد «العقون» أن الأمير خالد كتب رسالة إلى إخوانه التونسيين في شهر فيفري 1920م، بعد أن اخبرهم بعدم جدوى شروط ولسون « و حثّهم على الاعتماد على أنفسهم بالكفاح والمثابرة و الجهاد بالزمن الطويل .....، و قد اقترح عليهم إنشاء حركة سياسية على أن تسمى الحزب الحر الدستوري التونسي...».

و إن صحّت هذه الرواية فان ذلك يعد مساهمة سياسية كبرى وقفزة نوعية ومبادرة متميزة

من طرف الأمير خالد[398] ، وبعد تأسيس الأمير خالد لهيئة «وحدة النواب الجزائريين»، قام الشيخ «أبو اليقضان» بحملة دعائية في تونس قصد المساهمة بالنضال في حزب الأمير خالد، فقد قام بنشر فصول حركته التعليمية في الصحافة التونسية كجريدة «الصواب» و«مرشد الأمة» لـــ «سليمان الجادي».

تدعو هذه الجرائد الجزائريين المهاجرين لدعم ترشح الأمير خالد للمجلس الجزائري، وتؤيد حركته هذه الدعاية لما لها أثر كبير في توحيد الرأي العام السياسي في تونس نحو القضية الجزائرية وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي للحركة الوطنية التونسية.

ولقد استقبل الأمير خالد في الجزائر الشيخ «إبراهيم اطفيش» العضو البارز في الحزب الدستوري الحرّ الذي عرض عليه فكرة «الشيخ «الثعالبي» في اتحاد حزبه بالحزب الدستوري وإتباع خطة واحدة في الجهاد.

و قد كان للأمير خالد علاقات قوية بالشيخ «الثعالبي» و بالحزب الدستوري من خلال اطلاعه على الأحوال الوطنية التونسية وغيرته على الوطنيين التونسيين من خلال رسالة التوبيخ التي وجهها الأمير خالد إلى المحامي «حسن قلاتي» (الجزائري) بعد انشقاقه عن الحزب الدستوري وتكوينه للحزب الإصلاحي سنة 1921م، فقد جاء في هذه الرسالة التي نشرت بجريدة الأقدام بتاريخ 09 محرم 1343 هـــ/ سبتمبر 1922م، وكلها لوم وعتاب لـــ«حسن مقلاتي»[399] [1]: « لقد تجاوزت والله وقاحتك الحدّ، وما جزاؤك وسياستك المخادعة إلا الصدّ عنك والبعد، أتريد أن تدير شؤون التونسيين وأنت لست منهم؟، أم هذا جزاء أولئك الكرام الذين أكرموا مثواك؟ الأمة كلّها تلهج بلهجة واحدة، طالبة الحسية وأنت تبدي السرور من تلك الإصلاحات الخيالية ، فهل بعد هذا الضلال ضلال؟ لقد انكشف عنك الستر والستار وارتكابك العار، ويؤت بغضب من التونسيين، ومقتضى الجزائريين لأن سياستك هذه لا تجيدك نفعا وان أنالتك قليلا من متاع الحياة الدنيا حيث انك لم تخدع إلا نفسك بكشفك عن خبث ضميرك للناس خيب الله سعيك إذ مثلك لا يوقف سير الشعب المتحدّ وقد بقيت كالغريب الذليل المنفرد. وقى الله التونسيين من مكرك جعل كيدك في نحرك»[400] وتذكر وثيقة فرنسية أن العوامل المتجمعة السابقة تبين العلاقة الوثيقة المتوازنة والمتشابهة بين الأهداف التونسية

والجزائرية خلال هذه الفترة، مما يوحي بوجود من الإتفاق حيث تبيّن أن المطالب تبدأ على مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ بالحصول على المساواة في التجنس، وحالما يتحقق هذا المطلب إذ تطالب هذه الأحزاب الوطنية في **المرحلة الثانية** بمنح الأهالي للمناصب الإدارية، وهذه عقيدة الشبان التونسيين والجزائريين.

أما في **المرحلة الثالثة** فتأتي فكرة المطالبة بالاستقلال الكامل، فقد سبق للأمير خالد أن طالب بتقرير مصير الجزائر سنة 1919م، وفي نفس الوقت طالب الشيخ الثعالبي لتونس بالاستقلال، غير أن كلا الرجلين وفي نفس الوقت تقريبا تراجع مرحليا عن مبدأ المطالبة بالاستقلال إثر خيبة الأمل في مؤتمر فرساي، ونظرا لظروف ما بعد الحرب اتجه الأمير خالد إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية ، وكذلك فعل الشيخ الثعالبي في برنامج الحزب الدستوري، ومن جهة أخرى تؤكد الوثائق الفرنسية أن العلاقات كانت موجودة بين هؤلاء الجزائريين المناضلين في تيار الأمير خالد والعناصر الجزائرية الموجودة والمتعاطفة مع الحركة الدستورية وقد تجلى ذلك من خلال احتجاجات جريدة الإقدام عما قامت به السلطات الفرنسية من منع للصحف التونسية من الدخول إلى الجزائر، وكانت جريدة الإقدام تتبنى نزعة إصلاحية وطنية، وتلاقي الابتهاج والثناء من مختلف الصحف الوطنية التونسية.

وكانت جريدة الإقدام قد ذكرت أن فوز اليساريين بالحكم في فرنسا سمح للأمير خالد بالعودة إلى فرنسا، وهنالك أتيح له الاتصال بالوطنيين الجزائريين والمراكشيين والتونسيين فغرس فيهم فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب، واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس في 07 ديسمبر 1924م [401].

و هكذا عدّ الأمير خالد هو جامع الطاقات الجديدة في المغرب العربي المحتل، فقد كان وسيط الاستعادة التاريخية بالمسائل التي لا تزال في بعض جوانبها مسائلنا نحن.

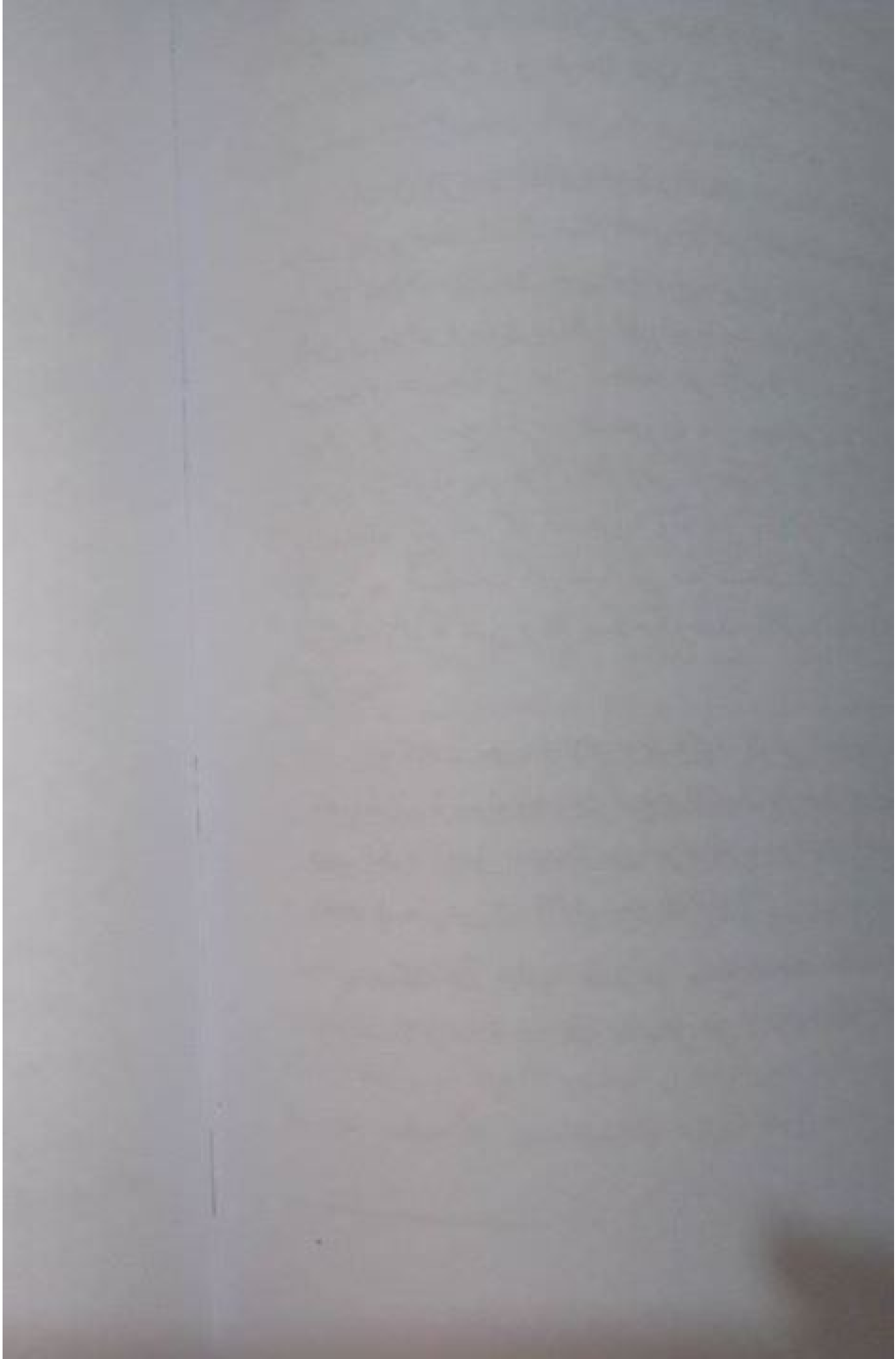

الخاتـــــــمة

تجمع شخصية الأمير خالد تجمعين متراكبين أحدهما يمثل الجانب التقليدي التاريخي والثاني يود صنع حضارة جديدة وفقا لمعايير مختلفة ، فعلى تباين النسق الفكري المتأصل والمتحدد في شخصه، إلا أنها شكلت دون شك تعايشا في عـــالم ثقـــافي واحد ، تجلـــى بوضوح في تكامل الثقافتين العربية والفرنسية لدا الأمير وفي ذلك يقول المفكر مالك بن نبي من خلال مؤلفه " مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي " **« أن رجل السياسة في العـــالم الإســـلامي ينبغي أن يكون رئيـــسا اصيـــلا قادرا على تحقيق فكـــرة كبيرة , تمارس على الجماهير جاذبيـــة هدف عظـــيم ســـام لا يقاوم »**.

وكذلك حمل الأمير على عاتـــقه فكرة مسؤولية خوض مشوار سيـــاســـي جزائري ناشئ ويحق لنا في هذا المضمـــار ،أن نجانب فكرة مالك بن نبي القائلة بأن النخبة المـــسلمة تختـــار الأفكار المميتة في الثقافة الغربية وأن هذه الأفكار تولد الإســـتعمار لأننا صادفنا في دراســـتنا لشخص الأمير خالد أنه لم يكن يحمل أفكـــارا تغريبية ،كما لم تكن لديه قابلية الإســـتعمار على الرغم من تأثره الشديد بالثقافة الفرنسيـــة ذات الطابع الغربي، ثم أن تعامله وفق هذه السيـــاســـة إنما كان تصرفا إستراتيجيا حكيما حتى لا يجعل السلطات الفرنسية تشك في ولائه لها على الرغم مما كان يحسه بداخـــله كونه جزائريا أصالـــة وفكرا واعتقادا .

والأمير خالـــد أدرك تمامـــا غاياته وأهدافه، في الوقت الذي أدرك فيه الياباني أن واجبه أن ينهض وأن يقوم بدور حـــاسم قبل أن يسيطر عليه الإســـتعمار ويمحو شخصيته، ثم إذا كان الأمير مهتما الجزائر فكرا وانجذابا نحو سياسة اللاعنف والقوة، إلا أنه كان يحمل بداخله إلى جانب ذلك سياسة وحنكة المستشار الألماني أتوفون بسمارك في دهائه، واستراتيجيته وقوته ،على اعتقادنا الراسخ أن جوانب هذا الإلتقاء تكمن في الفكرة والمنطلق لافي الاعتقاد أو الإنتماء الحضاري .

ومهما يكن من شيء فإن الذي يهمنا هو أن تكامل الجوانب النفسية في شخص الأمير بالظروف المادية التي واكبها، جعلت منه قائدا وزعيما ذا وعي متكامل وفكر متأصل ، و لعلنا

نأتي على بعض هذه العوامل الهامة التي منها:

- أصله ونسـبه الشريف .
- ثقافته الواسعة والمزدوجة (عربية فرنسية).
- تبنيه للأفكار الديمقراطية (خطب، عرائض، إنتخابات، صحافة ...).
- احتكاكه بالأوسـاط اليسارية والكاثوليكية الأوروبية .
- محاضرته القيمة الهادفة استطاع بفضلها كسب عدة مناصرين له .
- تأيد الطبقة العمالية لحركته سـيما بعد منفاه إلى مصر سنة 1923 .

الظروف الدولية ومنها:

- الحركـات الإصلاحـية التي ظهرت بالمشرق العربي (أفكار الجامعة الإسلامية).
- الثورة الشيوعية بروسـيا سنة 1917م.
- احتكاكه بعدة شخصيات دينية وسياسية في مقدمتها الشيخ "شكيب أرسلان".

وعلنا نلمس في مسيرة الأمير خالد السياسية تنظيما داخليا محكما أتاحت له الفرصة لأن يفلت من قبضة الإدارة الفرنسية التي لم تكن تسـمح بأي عمل من هذا القبيل.

ليس لدينا ما نستدل به على مسـيرة الأمير خالد أكثر من مقولـة السيد مصطفى الأشرف في كتابـه "**الجزائـر أمـة ومجتمـع**» « لقد جاء الأمير خالد بخطاب جديد بالنسبة للعصر ، لأنه تمكن من تهيج القلوب وإثارة العواطف»، وإن كنا لا نتفق معه كونه يرى أن كل الحركات البرجوازية باءت بالفشل ،فإننا نرى بدورنا أنه ليس من دوافع فشـل الأمير دعوته إلى البرجوازية وإنما لكثرة المعارضين لسياسته في الداخل والخارج (من القياد والإدارة والجيش والبرلمان الفرنسي).

وإن كنا لا نعتقد في فشل الأمير خالد ،لأنه لم ينهزم البتة بل حقق الكثير بشهادة جموع المؤرخين ،إذ له الفضل في توجيه الحركة الوطنية نحو مساراتها الصحيحة ،وله الفضل كذلك في استحداث أسلوب مواجهة جديد يتمثل في دعوته إلى المساواة التي كانت البديل الوحيد

عن الدعوة للإستقلال بطريقة مباشرة ، لأن الظروف لم تكن في صالح زعماء الحركة الوطنية الجزائرية للتعبير عن أفكارهم بكل حرية خارج نطاق الإجراءات الاستثنائية ،ولسنا ندعي بعد ذلك أكثر ما قاله السيد فاسي: « **لقد حمل الهاشمي معه إلى قبره سر عظمة إبنه خالد** » .

مانع الأمير خالد بكل قواه سياسة الإدماج ،التي كانت عقيدة المستعمر حينها الذي حرم كل مساواة بين المسلمين وغيرهم من الفرنسيين في الحقوق ، بدافع التعصب الديني والحقد الصليبي الأعمى ،كان ذلك عندما دعت إدارة الإحتلال إلى محاربة الشريعة الإسلامية والخضوع لحكم القانون الفرنسي .

واعترف «هانوتو» أحد المؤرخين الفرنسيين المختصين في شؤون الإستعمار،بأن الإدماج قد طبق لصالح المستوطنين ، وأنه من المستحيل إدماج عنصر الأهالي في البيئة الفرنسية إجتماعيا وثقافيا لأسباب روحية وتاريخية ، وحتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية أصبحوا في نظر المستوطنين مسلمين كاثوليك ، وفي ذلك دلالتين أولها أن الجزائري الأصيل يصعب تحويله عن دينه ومعتقده وأن سياسة الإدماج إنما هي ضرب من ضروب الهرطقة أو الخيال ، وثانيها يبرز نظرة الحقد والعنصرية التي كان يرى بها الفرنسي والمستوطن للأهالي الجزائريين، و يدل كذلك أن كلمة مسلم في ذهنهم لاتعني دينا ، بل تعني جنسا محتقرا من الأهالي.

ولنا في هذا المجال أن ندحض الفكرة القائلة بأن الشيوعيين أيدوا نجم شمال إفريقيا لأنه حزبا عماليا فالذين يعتقدون في ذلك ،فهم يتهمن النجم والأمير أنهما كانا شيوعيين لأن الطبقة العمالية تعني الفئة البلوريتارية ذات المنشأ الماركسي، والدعامة التي اعتمدها في مواجهة الرأسمالية ، فظهور النجم ضمن العمال المغاربة في المهجر كان ظرفا خاصا واستراتجيا إستغلته الحركة الوطنية وإلى جانبها الأمير في وضع حزب سياسي بأغلبية عمالية.

فلم يكن إذن النجم حزبا عماليا بلوريتاريا لكنه كان حزبا عماليا إصلاحيا وطنيا ثم إستقلاليا واضح المعالم ،دقيق الأهداف له مبادؤه وأحكامه ،ارتباطاته إسلامية ، وتوجهاته وطنية .

حرك الأمير الساحة السياسية بعدما ظلت حبيسة الظروف الإستثنائية، ففاعلية المرحلة تكمن في حيوية ونشاط حركة الأمير السياسية، من خلال بعث اتجاه المساواة وتفعيل نهج الإستقلال من حيث أنه اعطاها بعدا قوميا وطنيا أصيلا ،مستمدا من واقعه وتراثه وثقافته ومن حضور هذه الأمة وعقيدتها الإسلامية.

ورغم الإنتقادات التي وجهت له حول تجربته السياسية والنقائص التي ميزتها كونها مرحلة عرفت فرغات وتنقصها مكانيزمات العمل السياسي والدبلوماسي الفعال غير أن المستقرئ لهذه التحربة يستشف عدة دلائل على أنها لاتختلف عن تجارب وممارسات العديد بل الكثير من الشخصيات السياسية والدبلوماسية العالمية ،لأن الأمير خالد ظل ينشط مدة من الزمن في أجواء سادها تسلط وبطش المستعمر ،فلم يكن بمنأى عن الإجراءات الزجرية التي مست كل الجزائريين ، فبعكس الدراسات التي تذهب إلى تأكيد أرسطوقراطية الأمير و أنه أكثر الجزائريين حظا ، نرى أنه عان إجراءات الطرد القسري والإقامة الجبرية ، و المتابعات القضائية والأحكام الرادعة في حقه ،و الأميرهو مثلهم وبهم ولهم في آخر المطاف.

ومنه نستخلص عدة نقاط نجملها فمايلي:

- دقة المرحلة وتألق شخصية الأمير خالد

- محاولة تطبيق بعض الشروط الديمقراطية و الإستفادة منها للتخفيف من معاناة الشعب الجزائري .

- أزمة الهوية الجزائرية في نظر فرنسا ودفاع الأمير لترسيخ دعائم الوطنية الحقة.

- صدق نظرية أن الأصيل من بني قومه هو مخلصها وقائدها والباعث لأفكارها والناصر لعقيدتها لقوله تعالى:

« فطرة الله التي فطر الناس عليها ..»

و من هنا تكمن لدينا ملامح اتزان شخصية الأمير ، رغم بعض النقائص والهفوات التي ميزت تجربته خاصة منها العسكرية.

ولعل الأسئلة في مثل هذه البحوث أفضل من الأجوبة إذ ينبغي لكل سؤال أن يتحول إلى جواب جديد ، وأملي كبير أن أحول هذه التساؤلات إلى أجوبة جديدة في المستقبل إن وفقت في الإعداد لرسالة الدكتوراه إنشاء الله تعالى ولعل أهم سؤال هو:

- هل كان الأمير ليصل إلى أسلوب الثورة كعمل وطني أم سيبقى يمثل المطلب الإجتماعي والسياسي المتمثل في الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.

- هل كان الأمير ليصل إلى ما وصل إليه مصالي الحاج بدعوته للإستقلال المباشر للجزائر ،لو استمر في رئاسة نجم شمال إفريقيا بعد سنة 1924م.

وأخيرا أخلص إلى نتيجة مهمة بأن الأمير خالد نجح في الانجذاب نحو فكرته وعالمه ودينه ، وحقق طموح ومرامي جده عبد القادر ،وإن كان نجاحه نسبيا غير مطلق وإلا كيف نفسر رفضه لكل محاولة تجنيس أو إدماج من قبل الإدارة الفرنسية لا وبل أبى أن يذوب في ثقافة غير ثقافته ومنطق غير منطقه.

الملاحق:

1 نشيد وطني تركه الأمير خالد أثناء زيارته لتلمسان سنة 1922

2 رسالة الأمير خالد إلى السيد إدوارد هيريو سنة 1924

3 رسالة الملازم الأول جورج .ب.نوبل إلى السيد كلوز كاتب سر الرئيس ويلسون

4 رد السيد كلوز على رسالة الملازم الأول جورج .ب.نوبل

5 رد السيد كلوز إلى الأمير خالد

6 صورتان للأمير خالد

7 بيت الأمير خالد ببوسعادة و صورة لضريح والده الهاشمي

8 مقتطفات من قانون جونار بتاريخ 04 فبراير 1919

9 قصيدة رثاء الأمير خالد بقلم الشاعر محمد العيد علي الخليفة

10 بطاقة الإنخراط في حركة نجم شمال إفريقيا

11 وثائق تنشر لأول مرة في هذا الكتاب

الملحق رقم:01

(تركه الأمير بتلمسان عند زيارته لها سنة 1922)

هيا بنا

هيا بنا أهل الوطن
فالسعد في هذا الزمان
هيا بنا هيا بنا
ونحامي عن أوطاننا
هيا بنا زاد العنا
و العلم ضاع فليتنا
سبل الهوى لا تسلكوا
وعزكم فاستدركوا
رجاؤنا في عصركم
تسترجعوا لمجدكم
ألتمسوا ابن رجال؟
بالمال تهدم الجبال
يا ربي يا نعم اللطيف
بالخير والفضل المنيف

نحيا لفرائض والسنن
بالاجتهاد مع المنن
نعلي ديار جدودنا
بالفعل والقول الحسن
و الجهل أصبح ديدنا
متنا فقد ضاعت الفطن
ودينكم لا تتركوا
ولا تبالوا بالمحن
تكونوا مثل غيركم
مجد الأباء المستكن
فتلتمسوا فرع الكمال؟
كذلك الجهل يهان
عد يقظة الشرع الشريف
أصلح لنا أهل الزمان

المصدر: قدادش محفوظ و قنانش محمد: **نجم شمال إفريقيا(1926 1937)**
ديوان المطبوعات الجامعية[بن عكنون] ،الجزائر، 1984، ص25.

الملحق رقم: 02

رسالة الأمير خالد إلى السيد إ.هريو(1924م)

سيادة الرئيس

إن الجزائريين ينظرون إلى توليكم الحكم على أنه طالع سعد ، وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر. وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر منفيا لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة فان لي الشرف أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا الأساسية:

- تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع للأوروبيين الجزائريين
- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الإستثنائية,وللمحاكم الجنائية,وللمراقبة الإدارية (ليتردى كاشي),مع العودة التامة البسيطة الى القانون العام.
- نفس الواجبات ونفس الحقوق(للجزائريين)مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
- ترقي الجزائريين الى كل الدرجات المدنية و العسكرية دون أي تمييز ما عدى الجدارة والقدرات الشخصية.
- تطبيق كامل لقانون التعليم الإجباري على الجزائريين ,مع حرية نشر التعليم.
- حرية الصحافة و الإجتماع.
- تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدينا الإسلامي.
- العفو الشامل.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.
- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين ,مهما كانت مراتبهم,في الذهاب إلي فرنسا.

وبالتأكيد,ليس هناك تناقض بين هذه(المطالب)وبين البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم.فدعونا إذن نحمل أملا راسخا في أن رغباتنا لشرعية المشار إليها سابقا ستحظى بتقدير عال، وأرجو أن تتفضلوا سيادة الرئيس، بقبول فائق تقديري **الأمير خالد من المنفى.**

المصدر : **L'Afrique Francaise**, Le Boulchèvisme et l'œuvre coloniale francaise : D'octobre 1934 , p.503 Noushi Andrè: la Naissance du Nationalisme Algérien , Paris , Éditions de minuit , 1962 , pp.56 57.

الملحق رقم: 03

اللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام

23 ماي 1919 :

عزيزي السيد كلوز...

إنني أرسل إليكم العريضة التي قدمها إلي خمسة ممثلين لعرب الجزائر،وقد طلبوا مني أن أقدمها مباشرة إلى الرئيس ،و أن أحصل على اعتراف باستلامها (منه).

إنهم يخشون الإشهار ،ولم يجرؤوا على وضع توقيعاتهم على الوثيقة ،ولكن زعيم الوفد – وهو الأمير خالد الحسني – كشف لي عن اسمه ،وطلب أن يرسل إليه بالإستلام بواسطتي.

وهو (الأمير خالد الحسني) ، يغادر المدينة غدا بعد الظهر ، وهو يرغب في الحصول على هذا الاعتراف قبل المغادرة ،وبناءا عليه إذا كنتم تستطعون توجيه رسالة في هذا المعنى – تخبرون فيها أن العريضة قد قدمت فعلا إلى الرئيس ،فإن ذلك سيكون موضوع تقدير عظيم.

وإني أرجو أن يكون في إمكانكم ارسالها إلي غدا (السبت) صباحا ،وتقبلوا فائق احترام

جورج ب. نوبل (والتوقيع)

ملازم أول مشاة

الولايات المتحدة الأمريكية

فندق كريون (باريس)

الملحق رقم :04

باريس ، 24 ماي، 1919

عزيزي الملازم نوبل :

ها أنا أضمن هذه الرسالة كلمة (NOTE) للأمير خالد الحسني كما طلبتم في رسالتكم المؤرخة في 23 ماي .

المخلص

كاتب سر الرئيس (كلوز)

إلى الملازم جورج ب. نوبل

فندق كريون باريس

(التوقيع في أعلى الورقة)

الملحق رقم :05

باريس ، 24 ماي، 1919

سيدي العزيز :

إنني أكتب إليكم لأعترف باستلامي العريضة المقدمة من قبل ممثلي عرب الجزائر الخمسة ،هذه العريضة التي أرسلت إلي من قبلكم بواسطة الملازم نوبل ،وإني سأكون سعيدا أن ألفت إليها نظر الرئيس .

المخلص

كاتب سر الرئيس

إلى الأمير خالد الحسني

عن طريق الملازم جورج ب. نوبل

فندق كريون باريس

(التوقيع في أعلى الورقة)

المصدر: أبو القاسم سعد الله : **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** ، المرجع السابق ، ص140.

الملحق رقم: 06 (صورة للأمير خالد)

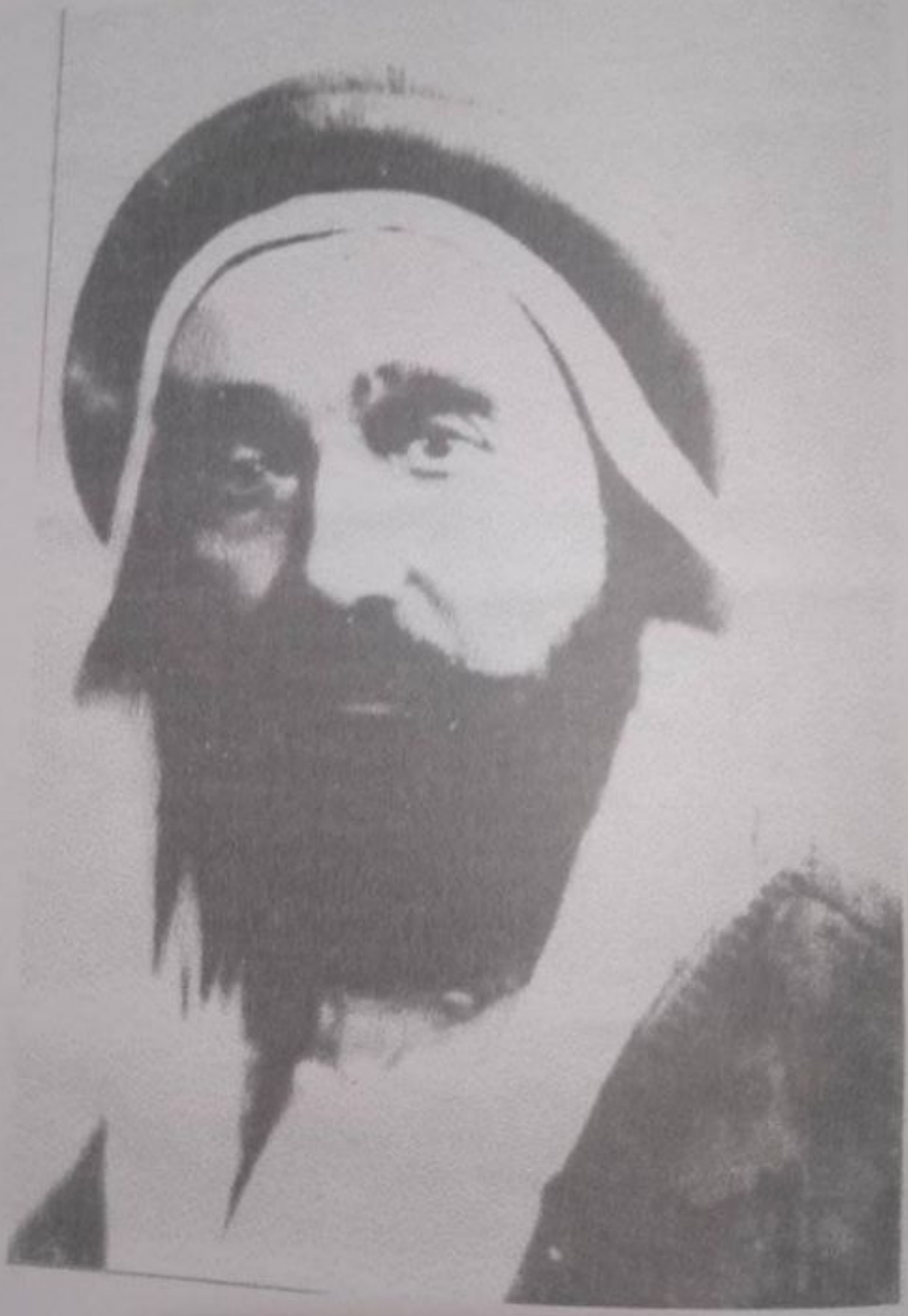

بيت الأمير خالد ببوسعادة .

ضريح والده ببوسعادة.

LOI DU 04.02.1919 ACCESSION DES INDIGÈNE DE L'ALGERIE AUX DROITS POLITIQUES

TITRE I : - (à la Qualité de citoyen Français)

ART 1 :

-les Indigènes de l'Algérie pourront accéder à la qualité de citoyen Français en vertu des dispositions du sénatus- consulte du 14 juillet 1865 et de la présente loi .

ART 2 : tous Indigène Algérien obtiendra sur sa demande la qualité de citoyen Français s'il remplit les Conditions suivantes

- être âge de 25 ans
- être monogame ou célibataire
- N'avoir jamais été condamné pour crime ou pour délit
- avoir deux Ans de résidence consécutive dans la même commune en France ou en Algérie
- A. avoir servir dans l'armée de terre ou de Mer

B. savoir lire et écrire en Français

ART 3 : l'Indigène Musulman Algérien qui désire bénéficier de la présente loi doit adresser au juge de Paix Ou a l'autorité qui le remplace une demande en deux exemplaire

TITRE II : Statut politique des Indigènes Musulmans Algériens qui ne sont pas citoyens Français

ART 12 : les Indigènes Musulmans Algériens qui n'ont pas réclamé la qualité de citoyens Français sont Représentés dans toutes les assemblées délibérante de l'Algérie (délégation financière Conseil supérieur de gouvernement, conseils généraux, conseil municipaux commissions Municipales, djemaa de douars).

... les conseillers municipaux indigènes participent même s'il ne sont pas citoyens Français à l'élection des maires et adjoint..

ART 14 : les Indigènes Musulmans non citoyens Français sont admis au même titre que les Français et sous les même conditions d'aptitude aux fonctions et emplois publics

Le 04/Février/1919

Président de La République R.. Poincaré

Ministre de Justice Louis J. Pams

DECRETE

ART 1 :

Les conseils municipaux des communes de plein exercice de l'Algérie composés comme il est dit A l'article 10 de la loi municipale du 05/04/1884.

... dés que la population indigène atteint dans la commune le chiffre de 100 individus, derniers conseillers viennent en augmentation du nombre des membres des conseilles municipaux tel qu'il est déterminé par l'article10 de la loi précitée le nombre des conseillers municipaux aux titre indigène est fixé comme suit 4 conseillers de 100 a 1000 habitants au dessus de ce chiffre .

المصدر: Bultein Officiel Du Gouvernement Générale De La De L'Algérie

.Tome . LIX Année 1919 , ALger , Imprimerie Orientale 1920 p.p 423-424-428-430.

قصيدة رثاء الأمير خالد بقلم الشاعر محمد العيد علي الخليفة

ما أطول الموت بـــاعـــا ... لم يخش حتى السباعـــا
سطا علينا بـــسوط ... مـــن القـــضاء فـــراعا
و أودع الـــترب نجما ... منه اقتبسنـــا شعاعا
و صارما ها شميًّا ... به هشمنا الـــقلاعـــا
اليوم يا قلب فاهلك ... تحسُّـــراً و التيـــاعـــا
و اليوم يا طرف فـــاذرف ... مـــنـــك الـــدموع تـــباعـــا
أبـــك الـــزعـــيم الـــمفدى ... أبـــك الأمـــير الـــمطاعا
أبـــك الكريم المـــرجّـــى ... أبك الغـــيور الشُّجاعا
أبـــــك الـــجلـــيل مـــزايـــا ... أبك الجميل طـــبـــاعـــا
يا شـــعر إنك أوفى ... من صان عهدا و راعـــى
إنـــي أعـــدك ظـــهري ... و ســـاعدي و الذراعا
هلم يا شعر فـــانحب ... معي لركن تـــداعي
هلم نـــذكـــر فـــنشكر ... (الخالد) السعي ساعا
هلم نـــذكر فـــنشكـــر ... (إقدامه) و الـــدفاعا

المصدر: محمد العيد علي الخليفة : ديـــــوان ، قسنطينة ، مطبعة البعث ، 1967 ، ص.463.

الملحق رقم : 10

بطاقة الإنخراط في حركة نجم شمال إفريقيا

ملحق الوثائق رقم 11: (وثائق تنشر لأول مرة في هذا الكتاب)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ETRANGÈRES

Direction des Affaires Politiques et Commerciales

Paris, le 29 Mai 1937

CONFIDENTIEL

LEVANT

n° 93- A/S: voyage de l'Emir Hassani Abdel-Kader en France.-

Le Ministre des AFFAIRES ETRANGERES

A MONSIEUR LE BEAU, GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE

-Direction Gdale des Affaires Indigènes-

(Service de l'Economie Sociale Indigène)

Par une lettre du 21 Mai n° 5.875, vous avez bien voulu m'exposer les raisons qui rendaient opportune et justifiée, la décision prise par le Haut-Commissaire de la République à Beyrouth, de refuser à l'Emir Hassani Abdel-Kader Ben Khaled, demeurant à Damas, un passeport pour se rendre en France.

J'informe par même courrier le Haut-Commissaire de votre sentiment sur ce point, qui concorde avec celui que m'a, d'autre part, exprimé M. Le Ministre de l'Intérieur.

Votre lettre du 21 Mai fait état d'informations suivant lesquelles le voyage de l'Emir à Paris aurait été décidé par Belghoul Ahmed Mabah à des fins d'agitation politique. Confirmation de ces renseignements semble devoir être trouvée dans le message ci-joint, en copie, par lequel le second de ces personnages a recommandé au premier, le 25 Avril dernier, d'observer une attitude prudente et de taire secret l'objet de son déplacement./.

Pr le Ministre des Affaires Etrangères
Le Ministre Plénipotentiaire
Directeur des Affaires Politiques et Commerciales.

Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban
Délégation Chadamas
Chancellerie

Vu pour légalisation matérielle de la signature apposée ci-dessus
de M. M. FARAH, Drogman du Consulat de France à Damas.

Damas, le 23 janvier 1936
P. le Délégué du Haut Commissaire P.P. de Consul de
France
P.A. le Chancelier
L.S. signé : LUMEL

Damas, le 2 Février 1936

Pour copie certifiée conforme à l'original
conservé aux archives de cette Chancellerie
Le Chancelier
signé : illisible

et Aïn-Touta.

Bien que le souvenir de l'EMIR KHALED soit demeuré assez vif, son décès n'aurait provoqué aucune émotion s'il n'avait été immédiatement exploité par des agitateurs beaucoup moins sensibles à sa mémoire qu'au souci de leur notoriété: Ils y ont vu l'occasion d'accroître leur popularité.

Il convient d'ajouter que la masse rurale reste, jusqu'à présent, indifférente, tant aux évènements de Syrie qu'au décès de l'EMIR KHALED.

Mon Administration surveille attentivement la situatio et je ne manquerai pas de vous saisir de tout incident ou commentaire susceptible dela modifier./.

MINISTERE DE L'INTERIEUR

Direction du Contrôle de la Comptabilité et des Affaires Algériennes

PARIS, le 5 MAI 1936

152 - 1 - 36

4ème Bureau

A.S. Feuille Abdel Kader

Requête de l'Emir Abdel-Kader-Khaled

LE PRESIDENT DU CONSEIL MINISTRE DE L'INTERIEUR

A Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie

-CABINET-

Pour faire suite à ma lettre du 21 février écoulé, relative à une requête de l'émir Abdel Kader Khaled, fils de l'émir Khaled, signalant la condition matérielle difficile dans laquel lui-même et les siens se trouvaient placés du fait du décès de leur père, récemment survenu à Damas, j'ai l'honneur de vous communiquer, sous ce pli, la copie d'une dépêche du Haut Commissaire de la République à Beyrouth, en date du 28 février 1936.

Je vous serais obligé de bien vouloir me faire connaître d'urgence votre réponse.

P. LE PRESIDENT DU CONSEIL
MINISTRE DE L'INTERIEUR
LE DIRECTEUR DU CONTROLE DE LA COMPTABILITE ET DES AFFAIRES ALGERIENNES,

signé : PEIGNE

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES

Direction des affaires politiques et commerciales

LEVANT

N° 51

A/S allocations aux membres de la famille Abd-el-Kader (exercice 1936)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 6 mars 1936

Le Ministre des Affaires Etrangères

A Monsieur LE GRAND, GOUVERNEUR GENERAL de l'ALGERIE

- Direction des Affaires Indigènes -

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'aux termes d'un arrêté du 26 février dernier portant fixation des allocations accordées, sur le budget de mon département, aux membres de la famille Abdelkader pour l'exercice 1936, la somme revenant à l'Emir El-Hachemi, fils de Khaled El-Hachemi, fixé domicilié en Algérie, a été fixée à la somme nette de 6.043 francs.

Vous recevrez ultérieurement, par les soins du service de la comptabilité de mon département, un mandat représentant le montant de cette somme que je vous serais très obligé de vouloir bien transmettre au destinataire./.

signé : de SAINT-QUENTIN.

Service de l'Etat-Civil
et du Recensement

N° 22.

ACTE DE DECES de l'Emir KHALED

Le 6 janvier 1936, douze heures, est dressé au village de Ghazi l'Emir KHALED EL HACHEMI EL JAZAIRI, domicilié à Mezzé, Tarf, Capitaine en retraite, né à Damascus en 1875, fils de l'Emir EL HACHEMI Ben ABDEL KADER EL HASSANI EL JAZAIRI, né en Algérie en 1848, son épouse, également décédée. Dressé le 6 janvier 1936, quatorze heures, sur la production d'un procès-verbal de décès dûment établi par le Moukhtar des Beni Slim et sur la déclaration de Mahamed Meslem et certifié de la signature du même, serviteurs Français. Mahamed Meslem et certifié de la signature du même, sain et de deux témoins, conformément aux règlements en vigueur, et sur la déclaration du Moukhtar des Ressortissants Français, Mahamed Meslem, domicilié à Dumas, âgé de quarante quatre ans, qui, lecture faite, a signé avec nous, Philippe FABRE, Officier de l'Etat-Civil du Rabié de Mezzé./.

signé : Mahamed Meslem
Déclarant

(L.S.) S/Philippe FABRE

Pour traduction certifié conforme

Dumas, le 09 janvier 1936

Le Drogman du Consulat de France

signé :

Vu pour légalisation matérielle de la signature apposée ci-dessus de M. FABRE, Drogman du Consulat de France à Dumas.

Dumas, le 09 janvier 1936

P. le Délégué du Haut-Commissaire P.F. de Consul de France

P.O. le Chancelier

signé :

Archives Aix en provence (France) / المصدر

الفـــهـــرس العـــــــام:

الإهداء

مقدمة

الفصل الأول:

إرهاصات العمل الحركي للأمير خالد

1 أوضـــاع الجـــزائـــر السيـــاسيـــة مطلع القرن العشرين.....ص23

2 أوضاع الجزائر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية مطلع القرن العشرين.....ص37

3 لمحة تاريخية من حياة الأمير خالد ص57

الفصل الثاني:

التأسيس الثقافي والسياسي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

دور الأمير خالد في حركة الشبان الجزائريين ص65

دور الأمير خالد في الإنتخابات من (1919 1925).....ص77

الفصل الثالث:

التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

1 عارضة مطالب الأمير خالد إلى الرئيس ولسون سنة 1919.....ص89

2 تأسيس الأمير خالد لجمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922 .....ص105

3 دور الأمير خالد في ظهور نجم شمال إفريقيا سنة 1924.....ص107

4 مساهمة الأمير خالد في الحياة السياسية التونسية.....ص123

خـــاتمـــــة: ص129

هوامش الكتاب.....ص137

المـــــلاحـــق.

1 نشيد وطني تركه الأمير خالد أثناء زيارته لتلمسان سنة ص172

2 رسالة الأمير خالد إلى السيد إدوارد هيريو سنة 1924.....ص173

3 رسالة الملازم الأول جورج .ب.نوبل إلى السيد كلوز كاتب سر الرئيس.....ص174

4 رد السيد كلوز على رسالة الملازم الأول جورج .ب.نوبل.....ص175

5 رد السيد كلوز إلى الأمير خالد ص176

6 صورتان للأمير خالد.....ص177

7 صورة لبيت الأمير خالد ببوسعادة و ضريح والده الهاشمي.....ص179

8 مقتطفات من قانون جونار بتاريخ 04 فبراير 1919م ص181

9 قصيدة رثاء الأمير خالد بقلم الشاعر محمد العيد علي الخليفة.....ص183

10بطاقة الإنخراط في حركة نجم شمال إفريقيا.....ص184

11 وثائق تنشر لأول مرة في هذا الكتاب.....ص185

قائمة المصـــادر والمـــراجع:

الفهرس العام .